

الرسائل الجامعية



جامعة بغداد

كلية الآداب

قسم التاريخ/ الدراسات العليا

موقف بريطانيا من انقلاب الاتحاديين في الدولة العثمانية ١٩٠٨- ١٩٠٩

رسالة تقدم بها الطالب

عماد حمد صالح عبد الحليم الجبوري

الى مجلس كلية الآداب- جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

إشراف

أ.د. هاشم صالح مهدي التكريتي

١٤٢٧هـ بغداد ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية ١١

الإهـــداء

الى معلم الإنسانية الأول الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وعلى اله وسلم)

تعظيماً وإقتداءً

إلى من طاعتهما طاعة الله عز وجل

((وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا))

والدي ووالدتي

إلى من يفرحون لفرحي ويحزنون لحزني ويشاركونني همومي على مصاعب الدنيا

اخوتي وأخواتي

الى كل من يتمنى لي النجاح

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إقرار المشرف

أشهد بان إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في كلية الآداب/ جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع:

المشرف: أ.د. **هاشم صالح التكريتي**

التاريخ:

بناء على التوصية، ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

أ.د. **مرتضى حسن النقيب**

رئيس قسم التاريخ

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد إننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة "**موقف بريطانيا من انقلاب الاتحاديين في الدولة العثمانية ١٩٠٨- ١٩٠٩**" وقد ناقشنا الطالب (عماد حمد صالح) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد إنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم: أ.د. إبراهيم خلف العبيدي

التاريخ: / /٢٠٠٦

المشرف على الرسالة

التوقيع:

الاسم: أ.د. هاشم صالح التكريتي

التاريخ: / /٢٠٠٦

عضوا

التوقيع:

الاسم: أ.د. لطفي جعفر فرج

التاريخ: / /٢٠٠٦

عضوا

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. نذير جبار الهنداوي

التاريخ: / /٢٠٠٦

عميد كلية الآداب

التوقيع:

الاسم: د. فليح كريم خضير الركابي

التاريخ: / /٢٠٠٦

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

وبعد:

أتوجه بشكري الى الله- عز وجل- الذي أعانني على إكمال دراستي وألهمني قوة الصبر والتحمل فله الحمد والشكر، ثم أتوجه بالشكر والامتنان الى أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور هاشم صالح التكريتي** الذي شجعني على اختيار الموضوع وتفضل بقبول الإشراف على الرسالة، وكان لتوجيهاته ومقترحاته اثر مهم في إخراج الرسالة بهذا المستوى.

كما أسجل امتناني لجميع أساتذتي في السنة التحضيرية وهم كل من الدكتور مرتضى النقيب والدكتور كمال مظهر احمد والدكتور صادق السوداني والدكتور صالح العابد- نسأل الله له العافية- والدكتور نوري السامرائي والمرحوم الدكتور عصام شريف التكريتي اسكنه الله فسيح جناته.

ومن دواعي العرفان بالجميل أن أتوجه بشكري وتقديري الى الدكتور هيثم الزهاوي، مدير المركز الثقافي التركي في بغداد. كما أتقدم بالشكر والامتنان الى إدارة وملاك مدرستي (الراويين والشك) لما أبدوه من مساعدة، واقدر باعتزاز المساعدة التي قدمتها عائلتي، كما أتوجه بالشكر الى زميلي انس العبيدي الذي أمدني بمجموعة من المقالات والكتب والوثائق، كما أقدم شكري الى الأخت نادية ياسين والأخ محمد جبار والأخ نهار نوري القرغولي الذي أمدني ببعض المصادر، وشكري الى كل من أعانني على إكمال البحث.

ولا يفوتني أن أسجل شكري الى منتسبي المكتبات التي أمدتني بالمصادر اللازمة لإكمال دراستي، في كل من المكتبة المركزية جامعة بغداد في الوزيرية وخاصة الأخ أبا نور، ومكتبة الدراسات العليا ومكتبة كلية الآداب بقسميها (الإنكليزي والعربي) والست مديحة جواد (ام حيدر) مسؤولة مكتبة قسم التاريخ ومكتبة المتحف الوطني ومكتبة مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل والمكتبة المركزية في جامعة الموصل ومكتبة الشيخ عبد القادر الكيلاني كما اقدم شكري الى كل من أعانني على إكمال البحث والعاملين في مكتب المنار للطباعة والاستنساخ لمجهودهم الكبير من اجل إخراج الرسالة بهذه الصورة.

قائمة التصويبات

الصفحة	الخطأ	الصواب
شكر والتقدير	شكري	بشكري
	منتسبوا	منتسبو
المقدمة		
أ	عامل مهم	عاملاً مهماً
ج	يؤاخذ	يؤخذ
٧	ان لا	لاّ
٢٩	ان لا	لاّ
٤٦	استدعى	أُستدعي
٥١	العصى	العصا
	أي	أّية
٥٨	ردا	وردّا
٩٥	أي	أّية
	أي	أّية
	أي	أّية
٦١	اليه	منه
٦٢	واحد	واحدة
٦٣	التنبؤ	التنبّوء
٦٤	تقرا	قُره
٦٥	أي	أّية

الصفحة	الخطأ	الصواب
٧٠	أي	أيّة
٧٩	ان لا	لاّ
٨٦	الدين	الدينِ
٩١	بأن لا	بالاّ
٩٢	أي	أيّة
٩٦	يزد	يزَدّ
١٠١	عين	عُيِّنَ
١٠٢	وان لا	اِلاّ
١٠٥	وان لا	لاّ
	ان لا	لاّ
١٠٨	مما	وهذا ما
١١٢	أي	أيّة
١١٣	وهذا اكده	وهذا ما اكده
١١٦	توها	لتوها
١٢٥	أي	أيّة
١٢٦	اذا	اذ
١٢٨	اذا	اذ
١٣٦	عام	عاماً
١٣٧	لتأخذ	تأخذ
١٥٥	الذي كان	الذي جعل
١٥٦	وان لا	اِلاّ
١٥٧	الذي	الذين
١٦٤	ورائها	وراءها

المحتويات

المقـدمة

إطار البحث وتحليل المصادر

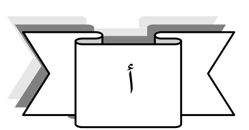
المقدمة

(إطار البحث وتحليل المصادر)

يرتبط اختيار موضوع موقف بريطانيا من الانقلاب العثماني ١٩٠٨- ١٩٠٩ بما أداه هذا الانقلاب من إفرازات أدت بالنتيجة الى موت الرجل المريض على يد الدول الأوربية التي تقاسمت تركته وخاصة بريطانيا التي كانت لها حصة الأسد من هذه التركة اثر الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من ان عدداً من المؤرخين عالجوا مرحلة الانقلاب، إلا أن اغلبهم اقتصر على ذكر الأحداث التي دارت في أثنائه وتحليل الأسباب التي أدت إليه متجاهلين عاملاً مهماً هو دور الدول الكبرى فيه ولا سيما الدور البريطاني، رغم أنه الدور الأعمق متمسكين بالرأي الذي روجته الأوساط الرسمية في بريطانيا بأن بريطانيا كانت على طول الخط مؤيدة للانقلاب، غير آخذين بنظر الاعتبار الأسباب الموجبة لهذا التأييد أو موضحين القناعات الحقيقية من ورائه.

حاول الباحث إبراز وجهة نظر جديدة تتلخص بان الحكومة البريطانية لم تكن تريد بأي حال من الأحوال أن تتصلح أمور الدولة العثمانية إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها.

ان شعارات قادة الانقلاب لا سيما في بدايته، الداعية الى ضرورة الابتعاد عن فلك الدول كانت تساير السلطان عبد الحميد الثاني والتوجه الى الطرف المعادي له شكلت فرصة ذهبية لان تبرز بريطانيا نفسها أماً



(للمؤسسات الدستورية) وراعية للنظام الجديد الذي قام في الدولة العثمانية بعد الانقلاب. ولكن هذا الدعم لا بد له من ثمن، فقد عملت الحكومة البريطانية على المزيد من التغلغل في الدولة العثمانية.

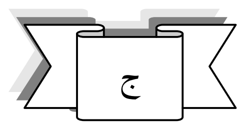
أن إبراز الدور البريطاني الحقيقي في الانقلاب والموقف الذي اتخذته الدبلوماسية البريطانية منه ومن الأحداث التي ترتبت عليه مباشرة لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه من الباحثين على أهميته وعلى ما توفر دراسته من إمكانية لفهم التطورات التي حصلت في العلاقات العثمانية- الأوربية في المراحل اللاحقة، أن ذلك هو ما دعانا الى اختيار هذا الموضوع الذي أملنا ان نتمكن خلاله من تسليط ضوء جديد على العوامل التي أدت في النهاية الى زوال الدولة العثمانية.

توزعت الرسالة على أربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الرسالة وخلاصة باللغة الإنكليزية، تعرض الفصل الأول الى الجذور التاريخية للعلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية منذ عام ١٨٧٨ حتى سنة الانقلاب من خلال عدة محاور أهمها مكانة الدولة العثمانية في السياسة البريطانية والمشاكل التي بدأت تتفاقم بين السلطان عبد الحميد والحكومة البريطانية وما أداه الاحتلال البريطاني لمصر من ازدياد الهوة بين الطرفين وصلت الى مرحلة العداء العلني بينهما، ثم تصاعده الى تدبير محاولة انقلابية استهدفت السلطان نفسه واستمرت الأوضاع في التدهور بهذا الاتجاه الى سنة الانقلاب.

أما الفصل الثاني المعنون بـ(أحداث الانقلاب وموقف بريطانيا منها) فقد تألف من عدة مباحث مبتدئاً بوصف أحداث الانقلاب- بشكل مختصر-معرجاً على مواقف الدول الغربية من الانقلاب ما بين مؤيدٍ للإطاحة بالنظام الاوتوقراطي الذي يقف على رأسه عبد الحميد ومستبشر بالملكية الدستورية وما بين متحفظ ومتشائم مما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل وتصدى الفصل للإجابة على سؤالين مهمين، الأول يتعلق بمدى تورط بريطانيا في قيام الانقلاب. والثاني يرتبط بالآثار التي سيتركها قيام حكومة دستورية قوية في الدولة العثمانية على المصالح البريطانية في المستقبل، إضافة الى تطرق الفصل الى أساليب الحكومة البريطانية في إيجاد أرضية على حساب النظام الجديد لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية اثر الانقلاب.

أما الفصل الثالث المعنون (مواقف بريطانيا من الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية اثر الانقلاب) فقد حاولنا فيه كشف الوجه الحقيقي للساسة البريطانيين فالمصالح البريطانية هي التي دفعت بريطانيا للتدخل، بل حصلت العديد من المساومات بين الحكومة البريطانية وعدد من الدول وفي مقدمتها روسيا التي لم ينفعها كثيراً تحالفها مع الأولى لان تحصل على تعويض مناسب نتيجة معارضة بريطانيا لأية سيطرة ما عدا سيطرتها على المضايق.

فيما تتبع الفصل الرابع (موقف بريطانيا من الانقلاب المضاد) فأوضحنا فيه الانقلاب المضاد- بشكل مختصر- وحاولنا ان نبين فيه المدى الذي وصل إليه تورط بريطانيا في هذا الحدث وما تبعه من انعكاسات وعوامل أثرت في مستوى العلاقة بين الطرفين.

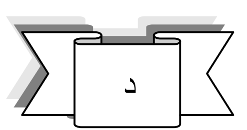


اعتمد الباحث في إعداد رسالته، على مصادر عدة أفادت وأغنت البحث بالكثير من المعلومات المتعلقة بمدة البحث وأسهمت بمتابعة تطوراته وخلقت صورة أردنا لها ان تكون واضحة عن الموضوع.

شكلت الوثائق عنصراً أساسياً في سد ثغرات كبيرة في متن الرسالة وخاصة الوثائق البريطانية المنشورة، ولا سيما الجزء الخامس من المجموعة التي أشرف على جمعها ونشرها كوج وتمبرلي (British Documents on The Origins of War 1889- 1914 Ed. By Gooch and Temparly) وهو الجزء المخصص لمرحلة الانقلاب والأزمات التي تلته والموقف البريطاني من تلك الأحداث إذ أن لهذا الجزء أهمية لا تقدر في التعرف على حقيقة الموقف البريطاني المعلن من الانقلاب ومن الأحداث التي تلته، لكننا على أهمية هذا المصدر تعاملنا معه بحذر وعمدنا الى مقارنة ما ورد فيه بالوثائق والمصادر الأخرى في محاولة للوصول الى الموقف البريطاني الحقيقي وذلك لعلمنا ان هذه الوثائق نشرت لتسويغ السياسة البريطانية في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ورفع مسؤولية قيام الحرب عن الحكومة البريطانية ولهذا فإنها لا تحوي من الوثائق إلا ما اختير بعناية لتحقيق هذا الهدف.

أما الوثائق الأمريكية المنشورة المعنونة بـ(العلاقات الخارجية للولايات المتحدة) (Foreign Relation of United States) فقد أفدنا منها في التعرف على الموقف الأمريكي من الانقلاب.

أما المذكرات فيأتي على رأسها مذكرات إدوارد كري وزير الخارجية البريطاني الذي عاصر فترة الانقلاب والمعنونة (Twenty- Five Years 1892-1916) التي ذكر فيها تقييماً مهماً لأحداث الانقلاب.



كما أفادت الدراسة من مجموعة من الرسائل والاطاريح الجامعية كان من أبرزها أطروحة الدكتوراه للأستاذ يقظان سعدون العامر المعنونة (British Reaction to Germany's Ottoman Policy 1870-1885) حيث أوردت معلومات مهمة تتعلق ببعض المواضيع في الفصل الأول من الرسالة. واعتمدت الدراسة أيضاً على مجموعة من الكتب الإنكليزية ككتاب كولين. ل سميث (Colin L. Smith) المعنون (The Embassy of Sir William White at Constantinople 1886-1891) وهو كتاب وثائقي يتضمن ترجمة لحياة وليم وايت السفير البريطاني في اسطنبول ١٨٨٦– ١٨٩١ تعرض فيه لمرحلة مميزة من للسياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية فألف بذلك مصدراً مهماً أغنى جزءاً من الفصل الأول من الرسالة.

أما باقي الفصول فقد أفادت من مصادر إنكليزية مهمة ككتاب جوزيف هيلر (Joseph Heller) المعنون (British Policy Towards Ottoman Empire 1908- 1914) إذ تكمن أهميته في ان الباحث استطاع من خلاله الاطلاع على بعض الوثائق غير المنشورة التي لا تتوفر في مكتباتنا في الوقت الحاضر، لكن ما يؤاخذ عليه ان مؤلفه يحاول ان يسوغ على الدوام السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية ويظهرها كأنها منزهة عن الغرض.

أما كتاب جفري ميلر (Gefferey Miller) المعنون (British Policy Towards Ottoman Empire and The Origins of Dardanells Compaign) فهو كسابقه اعتمد على الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة

فأفادنا بالاطلاع على حقائق ما كان بالإمكان الاطلاع عليها في مكان آخر في الظروف التي تكتنف مكتباتنا في الوقت الحاضر.

ولا بد من ذكر كتاب وايد داود ديفد (Wade Dawod David) المعنون (European Diplomacy in The Near Eastern Question 1906-1909) لما يحتويه من وثائق ألمانية وفرنسية وبريطانية، والملاحظ على هذا الكتاب اتصاف المؤلف بحيادية مشهودة ولا سيما حين يتعرض لتوجهات الدول وأطماعها في المنطقة في الفترة الممهدة للحرب العالمية الاولى، وكذلك كتاب فيروز احمد الموسوم بـ(The Young Turks 1908-1914) الذي تميز بتحليله المتميز لأسباب الانقلاب إلا انه لم يشر الى مواقف الدول الأوربية وخاصة الموقف البريطاني لا من قريب ولا من بعيد.

أغنت البحوث والمقالات والدوريات الأجنبية والعربية الدراسة بإضافات قيمة بسبب اعتمادها على الوثائق البريطانية غير المنشورة نخص بالذكر منها الدورية البريطانية دراسات الشرق الأوسط (Middle Eastern Studies) التي نشر في عددها الصادر عام ٢٠٠١ بحث بعنوان (Britain and Ottoman Domestic Politics From Young Turkish Revolution to The Counter Revolution) لكاتبه حسين ونيل تطرق فيه الى موضوعات مهمة تقع في صلب موضوع الرسالة.

واغتنت الرسالة أيضاً بعدد من البحوث العربية المنشورة وغير المنشورة منها بحث الدكتور هاشم صالح التكريتي غير المنشور عن (ثورة الاتحاديين في ١٩٠٨

وموقف بريطانيا منها) الذي قدم للرسالة فائدة لا يستهان بها لأنه يتعلق بموضوعها بشكل مباشر.

واجهت الباحث جملة من المعوقات تمثلت بندرة المصادر التاريخية التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالموقف البريطاني وهي صعوبة ناجمة بالأساس عن أوضاع مكتباتنا الحالية. وقد بذلنا جهداً مضنياً في هذا المجال لكنه لم يفلح دائماً وإننا لعلى قناعة تامة بان الاطلاع على المصادر الأخرى التي لم يسعفنا الحظ بالاطلاع عليها من شأنه ان يغني الرسالة ويسد النواقص التي قد تكون موجودة فيها لكننا نعتقد بان ما حققناه من جهد يفي بالغاية المرجوة ونأمل ان ينال هذا الجهد ما يستحقه.

وفي الختام يحدوني الأمل ان تجد رسالتي المتواضعة من لدن أساتذتي الإجلاء الرضا وان تسد مكاناً حتى لو كان متواضعاً في مكتبتنا التاريخية ويهمني ان اقرر ان ما وصلت إليه من إنجاز لم يكن بالإمكان ان يتحقق لو لا الرعاية الكريمة التي خصني بها قسم التاريخ في كلية الآداب وأساتذته الإجلاء.

والله ولي التوفيق



الخلفية التاريخية للعلاقات البريطانية- العثمانية

الفصل الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات البريطانية – العثمانية

١- موقع الدولة العثمانية في السياسة البريطانية:

تبنت الحكومات البريطانية منذ انتهاء حرب القرم بمؤتمر باريس ١٨٥٦ مبدأً يؤكد على ضرورة استمرار الدولة العثمانية لضمان سلامة الطريق الى الهند، والعمل على تقويتها، بإدخال إصلاحات جذرية لكي تقوى على الوقوف بوجه روسيا أو أي تدخل خارجي، غير أن مثل هذا الإجراء في دولة شرقية مثل الدولة العثمانية من شأنه أن يؤدي الى تفكيك تلك الدولة[١].

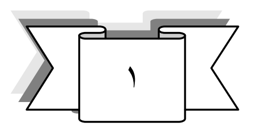
ولكن ما ان وصل بنيامين دزرئيلي[٢] الى رأس الحكومة البريطانية في وزارته الثانية (٢١ شباط ١٨٧٤- ٢٢ نيسان ١٨٨٠) حتى اختط لها سياسة جديدة تتمثل في منع انهيار الدولة العثمانية بدلاً من الحفاظ على وحدة أراضيها وقد وافقه في

---

[١] خليل علي مراد، الغرب والدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، محاضرات ألقاها على طلبة الدكتوراه في قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل ١٩٩٦- ١٩٩٧، ص١١.

[٢] بنيامين دزرئيلي: (١٨٠٤- ١٨٨١) ولد في لندن من عائلة يهودية من السفارديم، اعتنق المسيحية عام ١٨١٧ ودخل الحياة السياسية في عام ١٨٣١ واصبح عضواً في حزب المحافظين ونائباً عنه في مجلس العموم. اصبح وزيراً للخزانة البريطانية في ١٨٥٢ ثم رئيساً للوزراء سنة ١٨٦٨ لأقل من سنة وأعيد اختياره لرئاسة الوزراء عام ١٨٧٤ ومنح لقب اللورد بيكونسفيلد وله العديد من المؤلفات السياسية والروايات.

Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, PP. 316-320.



توجههِ هذا العديد من الساسة البريطانيين وفي مقدمتهم اللورد سالسبوري[١] الذي أوضح ان سياسة الدفاع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية لم تعد عملية، وبأن الوقت قد حان للدفاع عن المصالح البريطانية بطريقة مباشرة اكثر، من خلال إعادة ترتيبات إقليمية[٢].

جاء هذا التغيير في أسلوب الحكومة البريطانية اثر الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية نتيجة الثورات القومية (١٨٧٥- ١٨٧٨)[٣] التي تزامنت مع تسنم عبد الحميد الثاني السلطة[٤]، حتى وصفه أحدهم بأنه حاكم سيئ الحظ[٥] وزاد الطين بله بسبب التدخل العسكري الروسي إِثر فشل مؤتمر استانبول[٦] حيث أعلنت روسيا

---

[١] روبرت ارثر سيسل سالسبوري (١٨٣٠-١٩٠٣) بدأ حياته السياسية عضواً في البرلمان البريطاني عام ١٨٥٣، تسلم عدة مناصب فكان وزيراً للهند ١٨٦٦، ثم استقال، ووزيراً للخارجية ١٨٧٨ ثم رئيساً للوزراء ١٨٨٥ ومرة أخرى (١٨٨٦- ١٨٩٢) والوزارة الثالثة (١٨٩٥-١٩٠٢).

Encyclopaedia Britannica, Vol. 9, P. 942.

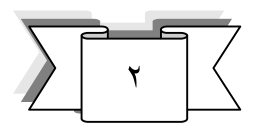
[2] Elie Kesourie, England and The Middle East, Harvard, 1978 PP. 20-21.

[3] David Kushnner, The Rise of Turkish Nationalism 1876- 1908, London, 1977. PP.4-5.

[٤] ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة، تعريب حنا غصن وآخرون، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٣٣، ص٨٥.

[5] Stanley Lane- pool, Turkey, Fifth Impression (With New Chapter) London, 1908, P. 360.

[٦] عقد المؤتمر في الفترة ١١ كانون الأول ١٨٧٦- ٢٢ كانون الثاني ١٨٧٧ واشتركت فيه الدول الكبرى آنذاك المتمثلة في بريطانيا وفرنسا والنمسا- المجر وألمانيا وإيطاليا بهدف حل الأزمة البلقانية التي نشأت بسبب اندلاع انتفاضة في البوسنة والهرسك لتطال بلغاريا ثم تدخل كل من صربيا والجبل الأسود. أما أهم النقاط التي نوقشت فيه فهي استقلال وسلامة الدولة



الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧ وأصبحت الدولة العثمانية في وضع صعب إذ أخذت جيوشها تتراجع أمام تقدم القوات الروسية التي لم تلبث ان وصلت الى ضواحي اسطنبول، هنا أدخل البريطانيون أسطولهم بحجة حماية الرعايا البريطانيين، مما دفع القيادة الروسية الى ان تعقد مع الجانب العثماني معاهدة سان ستيفانو في ١٣ آذار ١٨٧٨ التي عُد نصراً دبلوماسياً كبيراً لروسيا. وأثارت المكاسب التي حققتها روسيا في معاهدة سان ستيفانو الساسة البريطانيين فانبروا لمعارضتها واضطرت روسيا بسبب ذلك الى الموافقة على إعادة النظر فيها في مؤتمر يعقد في برلين[١].

كانت هناك أزمة ثقة بين البريطانيين من جهة والحكومة العثمانية من جهة ثانية في الفترة الواقعة بين معاهدة سان ستيفانو ومؤتمر برلين بسبب مؤامرة علي سعاوي (١٨٣٨- ١٨٧٨)، التي استهدفت الانقلاب ضد حكم عبد الحميد وإجباره على التخلي عن عرشه لأخيه مراد[٢] حيث كان المتهم في تدبير تلك المؤامرة وكيل

العثمانية وإعادة صربيا والجبل الأسود الى ما كانتا عليه قبل الانتفاضة=

= وإجراء إصلاحات جذرية في الإدارة العثمانية ومشاركة أوسع للأهالي في إدارة أقاليم البوسنة والهرسك وبلغاريا إضافة الى إعطاء ضمانات عثمانية للدول الكبرى لمعالجة الأزمة، ألا أن المؤتمر فشل بسبب الرفض العثماني للشرط الأخير. للمزيد انظر:

M.D. Stojanovic, The Great Powers and The Balkans 1875-1878, Cambridge University press, London, 1968. P. 113.

(1) Lord Eversley, The Turkish Empire From 1288 to 1914, New York, 1969. PP. 326-329.

(٢) ترأس علي سعاوي هجوماً في ٢٤ آذار ١٨٧٨ على قصر جرغان فقتلوا حراسه وعثروا على السلطان السابق مراد الخامس في حجرته فسلمه علي مسدساً ودعاه الى الاستجابة الى مطلبهم، وقبل ان يوفقوا في غايتهم فوجئوا بحرس السلطان عبد الحميد الثاني، وجرت معركة

المخابرات البريطانية في اسطنبول[١] المقيم في السفارة البريطانية في الفترة التي كان فيها سفيراً هناك هنري اوستن لايارد (١٨٧٧-١٨٨٠) الذي تجاهل تلك التهم رغم الشائعات التي دارت حوله والتي نشرها السفير الألماني آنذاك وأقلقت السلطان بشكل كبير[٢].

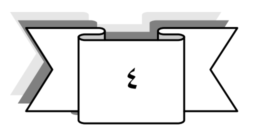
كان أمام السلطان خياران الأول: استمرار الحرب ضد روسيا والذي سيؤدي بالنهاية الى انهيار الإمبراطورية، والثاني مجاراة بريطانيا كونها المحافظة على وجود الدولة العثمانية. ومن الطبيعي أن يكون الخيار الثاني هو الأفضل، مما دفعه الى الموافقة على اتفاقية الحلف الدفاعي مع بريطانيا العظمى فيما يختص بالأقاليم الآسيوية في الدولة العثمانية وقد وقعت الاتفاقية في اسطنبول في ٤ حزيران ١٨٧٨ وتكونت من فقرتين تعهدت بريطانيا في الأولى بالانضمام مع السلطان للدفاع عن الإمبراطورية بالقوة والتزم السلطان في الثانية بإدخال الإصلاحات الضرورية في الدولة وتعهد بحماية الرعايا المسيحيين وغيرهم من رعايا الباب العالي في تلك الأقاليم[٣] إضافة الى مكسب إقليمي حققته بريطانيا يتمثل في

بين الطرفين انتهت بمقتل علي سعاوي ومعظم أفراد مجموعته. انظر: جون= =هاسلب، السلطان الاحمر، تعريب فليب عطا الله بيروت، ١٩٧٤، ص١٦٣-١٧١؛ عصر السلطان عبد الحميد الثاني: وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦-١٩٠٩، دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٣٩، ج١٤، ص١٦٣-١٧١.

[١] يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، استانبول، ١٩٩٠، ج٢، ص١٩٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ١٩٩-١٢٠.

[3] Gordon Water field, Layard of Nineveh, London, 1963, P. 413.



منح الإنكليز حق الاستيلاء على جزيرة قبرص لضمان عدم عودتهم بأيدٍ فارغة بحجة جعلها قاعدة لحماية الإمبراطورية العثمانية[١].

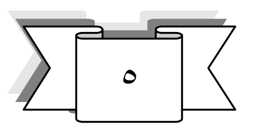
إجتمعت الدول الكبرى في برلين بناء على طلب من المستشار الألماني اوتوفون بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨) ابتداءًمن ٣ حزيران ١٨٧٨ حتى ١٣ من تموز حيث وقعت اتفاقية برلين المكونة من (٦٤) مادة تضمنت استقلال رومانيا وصربيا وبلغاريا والجبل الأسود، وتقليص حدود بلغاريا التي عينتها معاهدة سان ستيفانو، والإصلاحات التي دعت الى تنفيذها في الولايات العثمانية الأخرى[٢]، ومقررات تعديل حدود الدولة العثمانية مع روسيا واليونان[٣].

لم يكن هم الوفد البريطاني المشارك في المؤتمر برئاسة اللورد بيكونسفيلد سوى الحصول على نصر سياسي حتى لو دعا ذلك الى استخدام القوة، ضارباً مصالح الدولة العثمانية عرض الحائط وخاصة فيما يتعلق بولاية الروملي الشرقية وأصر بيكونسفيلد على أن يحتفظ العثمانيون بقلعة محصنة على الحدود الروسية، على الرغم من عدم جدواها بالنسبة لهم، وجدد تهديده بمقاطعة المؤتمر إذا لم

[١] نهار محمد نوري القرغولي، التطورات السياسية في قبرص ١٨٧٨-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٩٥.

[٢] حنا عزو، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، د.ت، ص٣١.

[٣] المصدر نفسه، ص٣١.



يستجب لطلبه الجميع ويرضخوا لهذا الطلب السياسي. ويبدو ان هذا النجاح جعله يصرح بأنه جلب معه "السلام والشرف"(١).

وبهذا تحقق جزءٌ كبيرٌ من السياسة المرجو منها منع انهيار الإمبراطورية وهذا ما صرح به اللورد سالسبوري حين كتب يقول "سنبني نظاماً كسيحاً لحكم تركيا مرة أخرى الى الجنوب من البلقان، ولكن هذا مؤقت ويفتقر الى الحيوية"(٢) وقد تجاوبت المعارضة بشكل كبير مع هذا التوجه ففي مناقشة تقييميه لمعاهدة برلين جرت في مجلس العموم بتاريخ ٣٠ تموز ١٨٧٨ أكد رئيس حزب الأحرار المعارض وليم جلادستون William. E. Gladstone (٣) ذلك بقوله "إنني شاكر وممتن لمعرفتي ان هنالك إنجازاً عظيماً تحقق في تقليص شقاء الإنسانية وتأسيس ما يقابله من ازدهار وسعادة إنسانية في الشرق"(٤).

أن المشاكل التي ولدتها الحرب الروسية- العثمانية الأخيرة جعلت الدولة العثمانية في موقف صعب، فالمقررات التي أفرزتها معاهدة برلين، من تقليص واسع

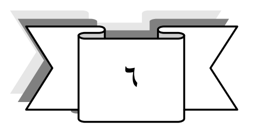
---

(1) Quoted in: Eversely, Op, Cit, P. 331-333.

(٢) نقلا عن: ا.ج. تايلور، الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة هاشم كاظم النعمة ويوئيل يوسف عزيز، الموصل، ١٩٨٠، ص٢٩٧.

(٣) ولد وليم ايورات جلادستون (١٨٠٩-١٨٩٨) في ليفربول تزعم حزب الأحرار، عمل على تحسين أوضاع الايرلنديين وإصلاح أسلوب الانتخابات، تسلم عدة مناصب منها وزير التجارة ١٨٤٣ ووزيراً للمستعمرات ١٨٤٥-١٨٤٦، ثم عين رئيساً للوزراء أربع مرات (١٨٦٨-١٨٧٤، ١٨٨٠-١٨٨٤، ١٨٨٦، ١٨٩٢-١٨٩٤) وله عدة مؤلفات سياسية ودينية.
The New Encyclopedia Britannica. Vol. IV, P.565.

(4) Quoted in: Eversely, Op, Cit, PP. 334-335.



للدولة العثمانية في الولايات الأوربية[١]، وإلزام الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات جذرية في الولايات الآسيوية واسيا الصغرى، دفعت السلطان والباب العالي الى طلب القروض من بريطانيا خاصة ان هناك علاقة دائن ومدين قديمة في هذا المجال[٢]، إلا أن استجابة بريطانيا كانت شبه معدومة، ففي ١٤ أيلول ١٨٧٨ طلب السلطان عبد الحميد الثاني قرضاً من الحكومة البريطانية معللاً طلبه للسفير البريطاني بان ذلك "هو الطريق الوحيد الفاعل للتعامل مع مسالة الإصلاح وان باستطاعة الباب العالي إيجاد عوائد مضمونة تخولها الحصول على قرض واحد" إلا أن جواب السفير البريطاني لايارد (Layard) كان مخيباً للآمال حيث قال: "ان دائني تركيا الأجانب يطلبون ألان كل عوائد الإمبراطورية العثمانية، ففي احتجاج- باسمهم- معنون الى وزير الخارجية اللورد سالسبوري يُظهِر فيه ان كل موارد الدولة العثمانية يجب ان تُرهن لتسديد رؤوس الأموال والفوائد والقروض لعامي ١٨٥٨ و ١٨٦٢ ولهذا يجب ان لا تستخدم هذه الموارد لإعطاء الدولة العثمانية قرضاً جديداً "[٣]، لم يكن هذا الطلب

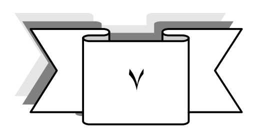
---

[١] للمزيد من التفاصيل عن مقدار ما خسرته الدولة العثمانية اثر معاهدة برلين، انظر: اوزتونا، المصدر السابق ص١٢٥.

[٢] بلغ مقدار الديون المستحقة للحكومة البريطانية على الدولة العثمانية في الفترة (١٨٥٤-١٨٧٥) حوالي (٢٠٠) مليون جنية استرليني، للمزيد عن كيفية تعامل بريطانيا مع تلك القروض انظر:

John Parker and Charles Smith, Modern Turkey, London, 1940, PP. 30-33.

[3] Quoted in: Yaqthan Sadoun Al- Amir, British Reaction to Germany's Ottoman Policy 1870- 1885, Ph.D. Thesis of Brad Ford University, 1978. P. 203.



آخر الطلبات ففي ٣٠ أيلول ١٨٧٨ طلب الباب العالي قرضاً آخر إلا أنه لم يفلح(١).

إن استمرار بريطانيا في رفض تقديم القروض للدولة العثمانية رغم إلحاح الأخيرة عليها في هذا المجال اكثر من مرة، ورغم إسناد السفير البريطاني لايارد للطلبات العثمانية، انعكس سلباً على العلاقات بين الجانبين مما أدى الى تردي العلاقات بينهما(٢).

ما ان دخل عام ١٨٧٩ حتى ازدادت العلاقات العثمانية– البريطانية تأزماً وبدأ النفوذ البريطاني في التراجع(٣)، وهناك عدة أسباب لهذا التراجع يأتي في مقدمتها إلحاح الحكومة البريطانية على تطبيق معاهدة برلين على الرغم من معرفة السفارة ووزارة الخارجية ان الحرب الأخيرة استنفدت الخزينة العثمانية وجعلتها فارغة(٤). والسبب الثاني هو توقع الباب العالي والشعوب العثمانية المساعدة من الحكومة البريطانية، وازداد هذا الأمل منذ التوقيع على اتفاقية قبرص، ولكن رفض بريطانيا إعطاء الدعم للباب العالي بيَّن للحكومة العثمانية وللشعب العثماني أن الاتفاقية الأخيرة مع الحكومة البريطانية لا تمثل إلا مكسباً لبريطانيا فقط، ففي ٢٥ تموز ١٨٧٩ كتبت جريدة واقعت Vakit عن موضوع تبني مجلس العموم البريطاني للقضية الأرمينية مقالاً جاء فيه: "انه عندما عقد الباب العالي اتفاقية قبرص مع بريطانيا،

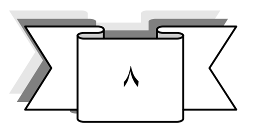
---

(1) Ibid, PP. 203-204.

(2) Ibid, PP. 212-215.

(3) Elie Kedourie, “Young Turks, Freemasons, and Jews”, The Middle Eastern Studies, Vol.7, 1971, P. 89.

(4) Al- Amir, Op, Cit, P. 198.



اعتقد أنها الصديق المخلص، لكنها أصبحت تتخذ باستمرار مواقف معادية للباب العالي"[١]، كما كتبت صحيفة منارة البسفور Phare due Bosphore والتي زودها مراسلها في قبرص بتقرير مناهض للحكم البريطاني في الجزيرة "ان هناك استياءً لدى الشعب القبرصي، سببه إن الإنكليز لم ينفذوا ما وعدوا به"[٢] وهدف الجريدة إضعاف الثقة في الحكم البريطاني في قبرص بخلق شعور استياء تجاه الحكومة البريطانية بين المسلمين والمسيحيين في قبرص النموذج المستقبلي للإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية ونتيجة لهذا ظهر هناك انطباع غير مقبول للحكم البريطاني في قبرص ساد في اسطنبول[٣].

أما السبب الثالث في تدهور النفوذ البريطاني في اسطنبول فهو قيام الجيش البريطاني بشن حرب ضد شير علي خان "أمير أفغانستان"[٤] حيث كتب لايارد الى سالسبوري "يعتبر المسلمون في الوقت الحالي ان حمايتنا للإسلام ثبت بطلانها نتيجة لحربنا في أفغانستان وادعاؤنا بالرغبة في المحافظة على وحدة الإمبراطورية

---

(1) Quoted in: Al- Amir, Op, Cit, P. 257.

(2) Quoted in: Ibid P. 257.

(3) Ibid, P. 258.

(٤) وهي حرب قامت بين القوات البريطانية من جهة والأفغان من جهة أخرى اثر رفض أمير أفغانستان شير علي خان استقبال مندوبي بريطانيا بينما أفسح المجال لنظرائهم الروس وبروز مخاوف بريطانيا من امتداد النفوذ الروسي الى الهند عن طريق أفغانستان وقد أسفرت هذه الحرب التي عرفت بـ"الحرب الأفغانية الثانية" ١٨٧٨- ١٨٨١ عن مقتل الأمير عام ١٨٧٩ وتم تعيين ابنه يعقوب خان. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمال هاشم احمد الذويب، سياسة بريطانيا تجاه أفغانستان ١٩٠٧-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ص ٤٣-٤٧.

ظهر زيفها نتيجة لاستيلائنا على قبرص، وهناك اتصالات فعالة بين المسلمين العثمانيين والمسلمين الهنود، والجرائد التي تنتقد السياسة البريطانية ازداد توزيعها هناك"[١] وازدادت التحذيرات لسالسبوري مشيرة عليه بضرورة مراقبة الصحافة والعلماء الدينيين، ليس بسبب قوتهم في الدولة العثمانية، ولكن بسبب توسع [نفوذهم] في الهند[٢].

أما السبب الرابع فيكمن بالمقربين من السلطان الذين يحاولون إقناعه ان بريطانيا عقدت اتفاقاً سرياً مع النمسا لمساعدتها في الحصول على مقدونيا وجزء من ألبانيا وسلانيك، بينما تعمل بريطانيا على ضم آسيا الصغرى والعراق واليمن وقد كان لها إجراءات سابقة تستهدف تحقيق هذا الغرض[٣].

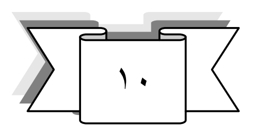
وزاد من توتر الوضع بين الطرفين الإلحاح المستمر من الجانب البريطاني على ضرورة تنفيذ الإصلاحات الداخلية المنصوص عليها في اتفاقية قبرص ومعاهدة برلين بشان آسيا الصغرى، حتى وصل الأمر الى إرسال أسطول البحر المتوسط الى المياه العثمانية بتوجيه من وزير الخارجية سالسبوري بهدف إجبار السلطان على إجراء إصلاحات سريعة في آسيا الصغرى[٤] وتعيين بكر باشا قائداً عاماً لمنطقة

[1] Quoted in: Al-Amir, Op, Cit, P. 258.

[2] Ibid, P. 259.

[3] Ibid, P. 259.

[4] Ibid, P. 272.



كردستان[١]، وكانت ردة فعل السلطان عبد الحميد على ذلك منفعلة وتملكته نوبة من الغضب والخوف لأنه لا يستطيع التركيز على موضوع الإصلاح وصرح بان اتفاقية قبرص تحترم حقوق السيادة له "لكن بريطانيا مصممة على تنفيذ الإصلاحات في آسيا الصغرى وتعيين بكر باشا بالقوة، لهذا فانه يبحث عن وسائل للدفاع عن إمبراطوريته، وانه من الواضح ان إنكلترا تريد ان تعامله بنفس معاملة أفغانستان، ولكن ليس من السهولة تركها لتفعل ذلك"[٢] لهذا هدد السفير البريطاني لايارد انه إذا لم ينسحب الأسطول البريطاني من المياه العثمانية فانه سيضع نفسه تحت حماية روسيا[٣].

ويبدو ان التهديد أتى ثماره حيث أرسل سالسبوري برقية في ٣٠ تشرين الأول ١٨٧٩، أعلم السفير فيها بان الأسطول سوف يبقى خارج المياه العثمانية[٤]، وهذا ما شجع السلطان الذي تظاهر بالانحناء للعاصفة بتعيينه باكر باشا الموالي للإنجليز قائداً عاماً للدرك[٥]، لكنه بادر من ناحية أخرى الى تعيين أحد ضباطه ويدعى سليم باشا مراقبا على تحركاته وإعلام السلطان بذلك عن طريق تقارير مباشرة، وبإيعاز من السلطان قامت وزارة الحرب بإقصاء العديد من الضباط الأجانب من ضمنهم

---

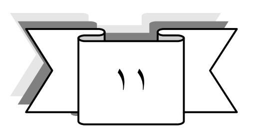
(1) W.N. Medlicott, The Congress of Berlin and after: A Diplomatic History of Near Eastern Settlement 1878-1880, First Published, London, 1938, P. 322.

(2) Al- Amir, Op, Cit, P. 280.

(3) Medlicoot, Op, Cit, P. 329.

(4) Al- Amir, Op, Cit, P. 281.

(٥) جون هاسلب، المصدر السابق، ص١٨٩.



إنكليز، إضافة الى عزل أعداد من الأجانب يعملون في السكك الطبي من ضمنهم عدد من الإنكليز أيضاً[١].

ما ان انتهت سنة ١٨٧٩ وبدأت سنة ١٨٨٠ حتى حصلت تغيرات جديدة في بريطانيا ترتبت على خسارة المحافظين في الانتخابات وتأليف الأحرار للحكومة البريطانية بقيادة جلادستون في نيسان ١٨٨٠.

ترى ما هذه التغيرات وما تأثيرها في السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية؟ وما أسباب إخفاق الوزارة السابقة في تنفيذ مقررات مؤتمر برلين؟

الجواب على السؤال الأول هو ان ميول جلادستون المناصرة للشعوب البلقانية[٢]، وسياسته العدائية تجاه الدولة العثمانية[٣]، قادت الى اعتلاء جرنفيل (Granville) وزارة الخارجية[٤]، واستبدال السفير البريطاني في اسطنبول لايارد، الذي اعتذر عن الاستمرار في الخدمة في رسالة موجهة الى الحكومة في

---

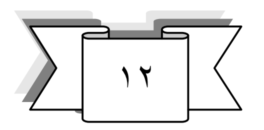
(1) Al- Amir Op, Cit, P. 288; Medlicoot, Op, Cit, P. 339-340.

(2) The New Encyclopedia Britannica. Vol. IV. P. 565.

(٣) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط١، مكتبة الانبار، ١٩٨٧، ص٢٣٢.

(٤) جورج ليفنسن جوير جرنفيل (١٨١٥–١٨٩١) ولد في لندن، ينتمي الى طبقة النبلاء الارستقراطية، درس في اكسفورد، ودخل البرلمان ١٨٦٣ مدافعا عن توجهات حزب الأحرار، تقلد عدة مناصب منها وزير الخارجية (١٨٥١–١٨٥٢) ورئيساً لمجلس اللوردات ١٨٥٥ ووزيراً للمستعمرات ١٨٦٨، ووزيراً للخارجية مرة أخرى (١٨٨٠–١٨٨٥).

Encyclopedia Americana, Vol. 13. P. 139.



٢٧ نيسان ١٨٨٠ موضحاً فيها بأنه الرجل غير المناسب لان يكون الناطق باسم دولته في ظل حكومة يرأسها جلادستون(١). وقد توجس السلطان والحكومة العثمانية خيفة من استقالته خاصة ان السفير السابق من أصدقاء الدولة العثمانية(٢)، ورغم ان السلطان عبر عن مخاوفه من هذه التغييرات(٣) فقد تم تنصيب وليم جوستين (Goschen) سفيرا لبريطانيا في الدولة العثمانية(٤).

أما الجواب على السؤال الثاني فيكمن في نقطتين: الأولى ان سلوك الضباط البريطانيين في آسيا الصغرى زاد من شكوك الباب العالي بسبب دعمهم للأرمن، واعتقد السلطان ان بريطانيا تهدف من وراء ذلك الى بسط حمايتها على آسيا الصغرى(٥)، ونتيجة لهذا فان أي مقترح كان يقدم الى الباب العالي للإصلاح في الدولة العثمانية، يفهمه الأتراك على انه وسيلة للسيطرة عليها. أما الثانية فتمثلت بشكوك كل من روسيا وفرنسا في نوايا الحكومة البريطانية ومعارضتهما لأي مشاريع من هذا النوع. أن هذا الخلاف خلق فرصة مناسبة لعبد الحميد وحاشيته في استغلال

---

(1) Al- Amir, Op, Cit, P. 327.

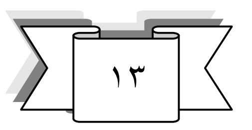
(2) Elie Kedourie, “Young Turks”. Op, Cit, P. 89.

(3) Al- Amir, Op, Cit, P. 327.

(٤) وليم إدوارد جوستين، (١٨٤٧-١٩٢٤) ولد في لندن وتلقى تعليمه في اكسفورد دخل الخدمة الدبلوماسية في ١٨٦٩، عين ملحقاً في السفارة البريطانية في مدريد ثم تنقل في العديد من السفارات، عين سفيراً في اسطنبول ١٨٨٠وسكرتيراً ثانيا في العام التالي وسكرتيراً في المفوضية البريطانية في بكين، وقائماً بالأعمال في واشنطن ١٨٩٤، وسفيراً في ألمانيا ١٩٠٨-١٩١٤ الى إعلان الحرب العالمية الأولى.

Encyclopedia Americana, Vol. 13, P. 68.

(٥) حنا عزو، المصدر السابق، ص ص ٣٣-٣٤.



التناقضات الموجودة بين مصالح الدول الأوربية في سبيل استمرار سلطته على الإمبراطورية بمنأى عن التدخل الخارجي- خاصة البريطاني- وهذا بالفعل ما كان يحصل خلال المدة التي أعقبت مؤتمر برلين مباشرة[١].

تحددت سياسة جلادستون تجاه الدولة العثمانية في أن التأجيل الحاصل في تنفيذ الإصلاحات التي أفرزتها معاهدة برلين يجب ان تكون له نهاية، وان الطريق الأفضل لتفعيل ذلك هو السعي المشترك بين الدول في هذا المجال. أما بالنسبة للنفوذ البريطاني في الدولة العثمانية، فقد كان يرى انه يمكن ان يتحقق عن طريق توسيع المصالح البريطانية فيها استناداً الى قوة بريطانيا. وأكد جلادستون "رغبته في ان تحافظ الدولة العثمانية على انسجامها مع رفاهية شعبها"[٢] وشدد على ان الحكم الذاتي يجب ان يُضمن، وان سيادة السلطان- المرتبطة طبيعياً بالجزية- يجب ان تكون مفيدة ومقنعة للسلام في أوربا، مضيفاً إليها رغبته في رؤية إعادة توطيد مجلس المبعوثان العثماني. وفي ما يتعلق باتفاقية قبرص المح الى أن تنظيم الولايات العثمانية في آسيا الصغرى أو أي جزء من أجزاء الدولة العثمانية على النمط القبرصي سيحقق مكسبا في حالة تطبيقه[٣].

وبمعنى آخر أراد جلادستون إجبار السلطان على التنازل عن الأقاليم التي حددتها معاهدة برلين لإمارة الجبل الأسود واليونان، إضافة الى إعطاء الأرمن وباقي القوميات حكومات ذاتية، ورغب ان تكون تلك الويلات الصغيرة حاجزاً فعالاً أمام

---

[١] حنا عزو، المصدر السابق، ص ص ٣٣-٣٤.

[2] Al- Amir, Op, Cit, P.338.

[3] Ibid, PP. 321-322.

الزحف الروسي باتجاه المضايق. كما رغب بتدمير سلطة السلطان الاستبدادية بإجباره على إعادة مجلس المبعوثان العثماني. وأراد ان يحقق كل ذلك عن طريق تعاون الدول الكبرى واشتراكها جميعا في الضغط على الحكومة العثمانية، ذلك إن المبدأ القائل أن "على الدول الكبرى ان تعمل معا وبانسجام لتحقيق ما اتفقت عليه سابقاً" كان الأساس الذي ارتكزت عليه سياسته تجاه الدولة العثمانية[١].

ولتفعيل العمل المشترك، عينت لجنة مشتركة من الدول الكبرى في سنة ١٨٨٠ تهدف الى تطبيق الإصلاحات المحلية في الإدارة والقضاء التي أكدتها معاهدة برلين، حيث أدى ممثل بريطانيا اللورد ادموند فتزموريس Edmund Fitzmaurice الدور القيادي في رسم خطة شاملة للإصلاح، وافقت عليها اللجنة وقدمت الى السلطان لكي يصادق عليها وفقاً للمعاهدة، إلا أن هذه الخطة لم يوافق عليها السلطان بل عاملها شانها شان باقي الأوراق المهملة، كبقية الوعود التي قطعها على نفسه لإصلاح الدولة العثمانية[٢].

في هذه الأثناء برزت مشكلة جديدة زادت العلاقات العثمانية– البريطانية تشنجا ألا وهي المشكلة اليونانية، فعلى الرغم من ان اليونان لم تشترك في الحرب الروسية العثمانية الأخيرة، إلا أنها لم تبق متفرجة من دون الحصول على مكسب ما فطالبت في مؤتمر برلين بتعديل حدودها عن طريق ضم كل من تسالي Thessaly وايبرس[٣] وقد اضطر الباب العالي آنذاك الى الاعتراف بمطلبها هذا بضغط من

---

(1) Al- Amir, Op, Cit, P.322.

(2) Eversley, Op, Cit, P. 336.

(٣) وهما مقاطعتان البانيتان تقعان شمال غرب اليونان للمزيد انظر:

الدول مجتمعة[١]، واستمرت بالمطالبة بتنفيذ ذلك بعد انتهاء المؤتمر مدعومة بالحكومة الفرنسية وسفيرها في اسطنبول فُعقد لهذا الغرض مؤتمر للسفراء في برلين في ١٦ أيار ١٨٨٠ يهدف الى ترسيم الحدود اليونانية– العثمانية واقترح جلادستون استخدام القوة ضد الدولة العثمانية[٢] أو في الأقل إجراء مظاهرة مسلحة مشتركة للدول الكبرى لتنفيذ مقررات المؤتمر إلا أن عدم موافقة الدول الكبرى ورفض السلطان لمقررات المؤتمر أدى الى إخفاقه.ويُرجِع جوستين أسباب رفض تنازل السلطان عن المقاطعتين لليونان الى خشيته من أن يكون هو والحكومة العثمانية "مسؤولَين أمام شعبهما عن تنازلهما عن هاتين المقاطعتين"[٣].

اعتقد البريطانيون أن أسلوب الترغيب مرة والترهيب مرات هو الطريق الوحيد لمعالجة المسالة اليونانية، وتطلب الأمر من السفير البريطاني جوستين ان يتعامل مع السلطان بمهارة متناهية، وأخيراً في أوائل عام ١٨٨١ تمت تسوية المسالة بتنازل السلطان رسمياً لليونان عن مقاطعة تسالي[٤] وحوالي ثلث مقاطعة ايبرس وخط الحدود هذا، يستثني مقاطعة يانينا (Janina) وباقي الأقاليم ذات الأغلبية الألبانية المسلمة وكان هذا اعظم ما حققه جوستين من دون اللجوء الى الجيوش[٥].

William Miller, The Ottoman Empire and It's Successors 1801-1928, London, 1966, P. 381.

(1) Miller, Op, Cit, P. 381.

(2) Al- Amir, Op, Cit, P.348.

(3) Quoted in: Ibid, P. 349.

(٤) كارلتون هيز، التاريخ الأوربي الحديث، ١٧٨٩–١٩١٤، ترجمة فاضل حسين، بغداد، ١٩٨٧، ص٤٠٤.

(5) Eversley, Op, Cit, PP. 335-336.

ان التدخل المستمر من الجانب البريطاني في الشؤون العثمانية الداخلية، خلق حالة من الحنق بين المسلمين في الدولة العثمانية عكستها صحيفة ترجمان حقيقت (Terjemeni Hakikat) في مقال لها في ١٣ كانون الثاني ١٨٨١ بقولها "ان الإشارات الأخيرة التي أعطتها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسالة الشرقية لها تأثير مؤلم جدا على عموم المسلمين" وأضافت "دعنا نقول نحن المسلمون في هذا البلد قبل مسلمي الهند، ان المسلمين الشرقيين حتى فترة قريبة كانوا ينظرون الى إنكلترا على إنها أخ، أما ألان فنظرتهم إليها على أنها أردأ من روسيا بسبب سياستها الحالية. ان حقيقة كره روسيا لنا جلية، ولكن نفاق إنكلترا تحت قناع الصداقة يتطلب منا إيذاءها اكثر من روسيا، فنحن نقدر العدو الصريح اكثر من الصديق المنافق"(١).

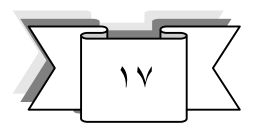
ان الضغوط المستمرة من الحكومة البريطانية على السلطان أثارت العديد من المخاوف بين الأوساط السياسية في بريطانيا ولا سيما الملكة التي عبرت عن مخاوفها تلك بقولها "ان للدولة العثمانية القدرة على إثارة الشعوب المسلمة ضدنا"(٢) وكانت الملكة محقة في ذلك لا سيما أن هناك محاولات جادة للسلطان عبد الحميد وحاشيته، مناهضة للإنكليز منها إنشاء الجامعة الإسلامية(٣).

---

(1) Quoted in: Al- Amir, Op, Cit, P. 421.

(٢) محمد عبد الرحمن العبيدي، السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الإسلامية ١٨٧٦-١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص ص ٢٨-٣٣.

(3) Quoted in: Al- Amir, Op, Cit, P. 392.



ان هذا النفوذ كان مثار قلق وزارة الخارجية البريطانية والسفارة البريطانية في اسطنبول، فعلى صعيد السفارة حذر جوستين، عصام باشا- أحد المقربين من السلطان- من ان أي عمل يؤثر في زيادة العداء لبريطانيا لدى رؤساء القبائل ستكون نتائجه عكسية بإثارة العرب للمطالبة بالخلافة، وسيكون العثمانيون في هذه الحالة هم الخاسرون. أما في وزارة الخارجية فقد نوقشت خطة بين مجموعة من موظفيها لاسترجاع الخلافة العربية بعد الطلب الذي قدمه عبد الله بن سعود للسفارة البريطانية للحصول على دعم، لكي يخلق له مكانة سياسية في بلده[١]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل شن البريطانيون حملة إعلامية واسعة بغية تشويه أهداف الجامعة الإسلامية عن طريق وسائل الإعلام التي حرصت على تصويرها على إنها دعوة لشن حرب دينية ضد الدول الأوربية كما روجت مزاعم مفادها ان الجامعة الإسلامية تشكل خطراً على المدنية الغربية والأنظمة الحديثة التي تمثل روح العصر[٢].

٢- مصر بين بريطانيا والسلطان عبد الحميد الثاني:

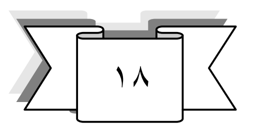
ازداد نفوذ بريطانيا في مصر بعد بيع الخديوي إسماعيل حاكم مصر، الى بريطانيا، اسهُم مصر في قناة السويس في تشرين الثاني ١٨٧٥ بـ (٤) ملايين

---

[١] ان شدة الخلاف بين العثمانيين والبريطانيين شجع الكلام عن إمكانية تقويض الخلافة العثمانية وإحلال العربية مكانها، للمزيد انظر:

Wilfrid Scawen Bulnt, Secret History of English Occupation of Egypt, London, 1969, PP. 90-91.

[٢] محمد عبد الرحمن العبيدي، المصدر السابق، ص ص ٦٤-٦٥.



إسترليني[1]. وزيادة ديونها التي وصلت الى (١٠٠) مليون جنيه إسترليني في سنة ١٨٧٦، لذا اضطر إسماعيل في ٨ نيسان من السنة نفسها، الى التوقف عن دفع ديونه، كما توقف عن دفع رواتب موظفي الدولة، وضاعف الضرائب السنوية المفروضة على البلاد لكي يتمكن من دفع ديونه التي تأخذها الدولة العثمانية من مصر سنوياً، فاستغل الدائنون الأوربيون ذلك وفرضوا رقابة مالية على مصر وشكلت لجنة بريطانية- فرنسية لتحصيل الديون من الخديوي[2].

وفي ٢٨ آب ١٨٧٨ أُجبِر الخديوي إسماعيل على إدخال وزير بريطاني وآخر فرنسي في وزارة نوبار باشا وكان الأول منهما هو (ريفرز ويلسون) وزير المالية والثاني (دي بلنيير) وزير الأشغال، فهيمن الوزيران على شؤون البلاد، وتحكما في ميزانية مصر، وعطلا الإصلاحات التي تتطلبها البلاد، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل توقف الوزيران عن صرف رواتب الموظفين والجيش، وسلبا الخديوي- وهو حاكم البلاد- كل نفوذ[3].

ان إفلاس البلاد، والشقاء العام، دفع بالعديد من المفكرين والمثقفين وعدد من العسكريين الى إنشاء جمعية سرية باسم (مصر الفتاة) كان احمد عرابي الشخصية الأبرز فيها، وأشعلت هذه الجمعية ثورة مسلحة في ١٨ شباط ١٨٧٩ اضطرت

---

(١) انظر نص الاتفاقية:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in The Near and Middle East, A Documentary Record 1535- 1914. Vol.1, U.S.A, 1956, PP. 178-180.

(٣) أنيس الصائغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، ١٩٥٩، ص ص ٨٦-٨٧؛ ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥-١٩٣٦، بيروت، ١٩٧٢، ص٦٤.

(٣) شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، القاهرة، ١٩١٦، ص٢٨؛ علي إبراهيم عبده، النهر الخالد، القاهرة، ١٩٧٤، ص١١٤.

الخديوي إسماعيل الى إقالة وزارة نوبار باشا وطرد كل من ولسون وبلنيير في ١٩ نيسان ١٨٧٩. وبعد هذه الحادثة أرسل سالسبوري في ٢٨ نيسان ١٨٧٩ يطالب السلطان باستخدام سلطته لكي يتنازل الخديوي عن الحكم لإبنه توفيق. ان هذا الطلب خلق لدى السلطان شعوراً غير مريح، وأعلن ان القيام بمثل هكذا عمل دون علمه ورضاه لا يهدف سوى الى الحط من مكانته أمام اتباعه(١) وبدفع من الفريق المناهض للسياسة البريطانية داخل مجلس الوزراء والمستشارين، أعلن انه يجب ان يستشار في كل ما يتعلق بالمسالة المصرية(٢).

كان السلطان في موقفه هذا يهدف الى إعادة نفوذه في مصر، وللتأكيد على هذا المعنى أرسل السلطان الى السفير العثماني في لندن موشورس باشا رسالة نقلها الأخير الى سالسبوري مشدداً فيها على أن مسالة تنازل إسماعيل عن العرش يجب ان تعتمد على السلطان في قبول او رفض استقالته، لأنه صاحب السيادة على تلك الولاية ولا يحق للدول الكبرى ان تقترح عليه مثل هذه الأمور(٣). كانت ردة فعل سالسبوري تهديدية تجاه توجهات السلطان، حيث اخبر موشورس باشا "انه ليس من مصلحة السلطان ان يجبر إنكلترا وفرنسا على الاعتماد على وسائل مادية ليبلغوا النهاية التي صمموا الوصول إليها والتي يفضلون رؤيتها تتحقق بالضغط المعنوي فقط"(٤) ولم يكن هذا آخر المطاف، فقد اصبح هناك إجماع دولي على خلع

(1) Sir Edwin Pears, Fourty Years in Constantinople, New York, 1916, P. 79.

(2) Al- Amir, Op, Cit, P. 235.

(3) Al- Amir, Op, Cit, P. 235.

(4) Quoted in: Ibid P. 238.

إسماعيل[١] وتنصيب توفيق على الرغم من ان السلطان كان يفضل ان يتولى حكم مصر عباس حلمي لمعرفته ان توفيقاً ضعيف الشخصية[٢]، إلا أن إصرار بريطانيا على ان يكون توفيق خليفة لإسماعيل جعل السلطان يذعن لذلك، لكنه أمر بإلغاء فرمان سنة ١٨٧٣- الذي يجيز للخديوي الدخول في اتفاقات وتعهدات دولية، وله الحق في إنشاء جيش وبحرية غير محددين في مصر- واصدر فرمانا يحدد صلاحيات الخديوي ويجعله تابعا لرغبة السلطان مما يزيد نفوذ الأخير داخل مصر. وعلى الرغم من المنافع التي يمكن ان تحصل عليها بريطانيا جراء هذا القرار، والمتمثلة في تحديد الجيش، إلا أنها عارضت إلغاء الأمر السلطاني القديم حيث أرسل سالسبوري الى لايارد في ١٢ تموز ١٨٧٩ يبلغه "ان حكومة جلالة الملكة ترى ان المرسوم السلطاني القائم يجب ان لا يبدل"[٣] في إشارة الى المرسوم القديم.

أصبحت الأوضاع اكثر حراجة في اسطنبول بالنسبة للسلطان عبد الحميد الثاني،خاصة ان هناك اتفاقا فرنسياً –بريطانياً على إجبار الباب العالي على الرضوخ لمطالب السفيرين الفرنسي فورنر (Fournier) والبريطاني لايارد للإبقاء على نص فرمان ١٨٧٣ في المرسوم الجديد، وهدفهما من هذه الإجراءات القضاء على أية محاولة من السلطان لإعادة نفوذه الى مصر، وهذا ما عبر عنه سالسبوري في رسالة ثانية الى سفيره في اسطنبول إذ قال فيها "ان حكومة جلالة الملكة لا

(1) Willaim Langer, European Alliances and Alligements 1871- 1890, New York, 1931, PP. 260-261.

(2) Al- Amir, Op, Cit, P. 238.

(3) Quoted in: Al- Amir, Op, Cit, PP. 239- 241.

تفضل أي زيادة في سلطة السلطان في أي مكان من مصر، وان أي زيادة في نفوذه في ذلك البلد يخلق فرصاً سهلة للفساد الذي يمارس في القصر وبطبيعة الحال فان حكومة جلالة الملكة لا تشجع ذلك"(١).

تسارعت الأحداث في مصر، وبدأت الحركة القومية هناك بالتوجه ضد الأوربيين ثم أخذت تهدد السيطرة الأجنبية على قناة السويس(٢). هذه التغيرات السريعة جعلت وزارة جلادستون تفكر بشكل جاد في احتلال مصر وقد ساعدتها الأحداث السياسية والعسكرية فيها على المضي في احتلالها عسكرياً (٣).

اتخذ جلادستون الخطوة الأولى للاحتلال عن طريق المناداة بعقد مؤتمر للسفراء في اسطنبول، وافق الصدر الأعظم كوجك محمد سعيد باشا(٤) ومجلس الوزراء العثماني على المشاركة فيه، ألا أن السلطان عبد الحميد امتنع شاعراً ان هذا المؤتمر أريد له فقط ان يعطي الشرعية للتدخل الأجنبي، وقد سادت في النهاية وجهة نظر السلطان هذه إذ وافق السفراء على ان يحاول العثمانيون تسوية المسالة

---

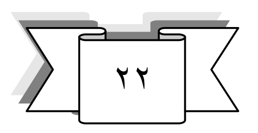
(1) Quoted in: Ibid, P. 242.

(٢) تايلور، المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٨٩.

(٤) صدر اعظم ولد في ارضروم، التحق بسلك الإدارة المحلية ١٨٥٣، برز نجمه بعد عام ١٨٧٠ اذ عين سكرتيرا أولاً لعبد الحميد بعد وصوله السلطة ١٨٧٦، وصدراً أعظم للمرة الأولى ١٨٧٩، كانت طريقته في التعامل مع الأزمات غالباً ما تنتهي بالفشل وهذا ما قاده الى الاصطدام بعبد الحميد اكثر من مرة. تقلد منصب الصدارة لسبع مرات، كان فيها معتدلاً في التعامل مع الإنكليز.

Islami Ansiklopedisi, Milli Egitimbasimevi, C10, Istanbul, 1980, S 80- 85.



المصرية ورفضوا التدخل الأجنبي من جانب واحد، لا سيما في المسائل والظروف غير المتوقعة[١].

رحب عبد الحميد على الفور بهذا التوجه وأرسل في طلب احمد عرابي وزملائه الى اسطنبول وأرسل درويش باشا- أحد رجالات عبد الحميد- للتوصل الى تسوية مع الخديوي، وبينما المحادثات مستمرة وصل الأسطول البريطاني الى الإسكندرية، مما دفع سكانها الى الثورة حيث قُتل العديد من الأجانب وجرح أربعة قناصل[٢]. وتواصل بناء التحصينات في الميناء، حيث دفع العمل الأخير قائد الأسطول البريطاني الى إرسال إنذار نهائي لإيقاف التحصينات، وقابل الثوار الإنذار بالتجاهل، مما دفع الأسطول الى قصف التحصينات في ١٣ تموز ١٨٨٢ فادى ذلك الى وقف المفاوضات التي كان يجريها درويش باشا مع الخديوي وعرابي[٣]. وطلبت بريطانيا إرسال قوات عثمانية للاشتراك في القضاء على "التمرد" إلا أن السلطان رفض[٤] مع العلم أن تلك القوات تساعد على إعادة ولاية كبيرة كمصر الى حضيرة الإمبراطورية؟.

هناك عدة أسباب وراء هذا الرفض يأتي في مقدمتها: أن السلطان عبد الحميد باعتباره خليفة للمسلمين لا يمكنه إخماد حركة تستهدف تقويض نفوذ الدول

---

(١) عبد الرؤوف احمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية، ١٨٦٩- ١٨٨٣، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١١٩-١٢٩.

(2) Stanford Shaw and Wzel. K. Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, 1808- 1975, Vol.2, Cambridge University, 1978, PP. 193-194.

(3) Ibid, P. 194.

(4) Ibid, P. 194.

الإمبريالية، إضافة الى أن إلغاء الاستقلال الذاتي لمصر وجعلها كالولايات الأخرى لن يحل القضية المصرية، إذ ان المصريين قد تعودوا على إدارة أنفسهم من دون الحاجة الى غيرهم، والشيء الأسلس ان تعرض بريطانيا لمصر قد بات أمراً مفروغاً منه[١]وبهذا فان موقف الدولة العثمانية سيكون ضعيفاً جداً .

ما ان رحل مبعوث السلطان- درويش باشا- من مصر حتى اصبح هناك تيار متنامٍ في بريطانيا بقيادة جوزيف تشمبرلين (Joseph Champerlain) رئيس هيئة التجارة يريد احتلال مصر وتدمير الوطنيين، لكي تحمى مصالح الدائنين، وللحصول على المزيد من القطن الرخيص لمصانع النسيج في مانشستر[٢] ولم يخفِ رئيس الوزراء البريطاني جلادستون تأييده لهذا التيار حيث قال في مطلع اب ١٨٨٢ "إنها لحقيقة ذهابنا الى مصر لإجبار هذا البلد على الخضوع لطاعتنا- بدعوى المصالح العليا للإمبراطورية والتي من واجبنا تعزيزها والدفاع عنها"[٣] وحاول تسويغ قراره وإعطاء شرعية للغزو بتأكيده ان ذلك يحظى بتأييد أوربا بأجمعها، التي اجتمعت في اسطنبول وناشدت السلطان بصوت واحد ان يعلن ان تلك القوة التي شلت قدرة الخديوي [يقصد عرابي ورفاقه] هي سلطة غير شرعية ومتمردة إضافة الى انها مؤذية وطلبت من السلطان ان ينهيها بقوة السلاح[٤]، وتم التصويت في مجلس

---

[١] اوزتونا، المصدر السابق، ص١٣٦.

[2] Shaw and Shaw, Op, Cit, P. 194.

[3] Quoted in: H. Wiener, Great Britain: Foreign Policy And The Span of Empire 1689- 1971, Vol 4, Chelse House Publisher U.S.A, 1972, P. 2863.

[4] Ibid, P.2866.

العموم بأغلبية ٢٧٥ مؤيداً لقرار الغزو مقابل ١٩ معارضاً، وتم تخصيص ٣.٣٠٠.٠٠٠ استرليني للعمليات العسكرية في البحر المتوسط[1].

تطورت الأحداث الى مرحلة الصدام في معركة (التل الكبير) في ١٣ أيلول ١٨٨٢، حيث احتلت القاهرة بعد أربعة أيام من المعركة. وقد وضع هذا الاحتلال بداية الحكم البريطاني لمصر الذي استمر بطريقة أو أخرى مدة ٧٠ عاماً.

احتج العثمانيون على الغزو إلا أن ضعف قوتهم أجبرهم على التنازل أمام بريطانيا فعقدوا اتفاقية أقرت صيغة الاحتلال الذي اصبح أمراً واقعاً، لكنها أكدت انه وقتي، وان تبقى السيادة للسلطان وتعيين ضباط مستشارين للخديوي من الجانبين العثماني والبريطاني[2].

لم يكن الوضع غير مريح للسلطان فقط، بل كان مزعجاً لكافة الدول الكبرى التي لم تكن راضية عن انفراد بريطانيا في مصر، مما دفع رئيس الوزراء ووزير خارجيته جرنفيل الى كيل الوعود، لكنه ربط الانسحاب من مصر باستتباب الأمن والنظام ولم يتحقق هذا الشرط بشكل يرضي بريطانيا[3]، مما أوجد ذريعة للحكومة البريطانية لان تعمل على ترسيخ النفوذ البريطاني في مصر، واتخذت جملة من الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك منها تعيين اللورد كرومر (Cromer) ١٨٨٣-١٩٠٧ الذي اصبح الحاكم الحقيقي لمصر-بدلاً من المستشارين البريطانيين

---

[1] Langer, Op, Cit, P. 375.

[2] Shaw and Shaw, Op, Cit, P. 194.

[3] Ibid, P. 195.

لمعالجة الأمور المالية في مصر[١]، وكان لذلك انعكاساته السلبية على العلاقة بين بريطانيا والسلطان عبد الحميد، كما أدى الى تصدع مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية بشكل كبير في المدة ١٨٨٣- ١٨٨٥[٢].

رغبت الحكومة البريطانية في رأب الصدوع التي شابت العلاقات بين الطرفين اثر غزو مصر، وقد أرسل سالسبوري حين اصبح رئيساً للحكومة مبعوثاً خاصاً هو السير هنري درموند وولف (H enery Drummond Wolff) الى السلطان عارضاً عليه عقد معاهدة تتضمن انسحاب القوات البريطانية كاملة خلال سبع سنوات شرط ان تعود ثانية إذا حصلت هناك ضرورة عسكرية، وفي هذه الحالة يجب ان تكون القوات البريطانية هي الفاعلة في هذا المجال ومفضلة على باقي القوات ووافق الباب العالي وأيده السلطان على ذلك في البداية، ولكن طول المفاوضات التي استمرت ١٨٨٥- ١٨٨٧ بسبب مماطلة الجانب البريطاني جعل السلطان يغير موقفه ويرفض المصادقة على الاتفاقية[٣] وكان وراء رفضه سببان:

أولهما: عدم موافقة السلطان على الفقرة الخاصة بالتدخل العسكري البريطاني في حالة حدوث اضطرابات في مصر- فهذه الفقرة تجيز لأية دولة ان تحتل بعض

---

[١] أ. ج، تايلور، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

[2] Al- Amir, Op, Cit, P. 532- 611.

[3] Eversley, Op, Cit, PP. 345- 347.

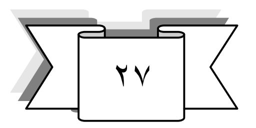
الأقاليم من الدولة العثمانية، ثم التفاوض لعقد اتفاقية جلاء تعطيها الحق رسميا في دخول هذه الأقاليم مرة ثانية(١).

وثانيهما: الضغط الخارجي الذي سلطه السفير الروسي نيلدوف (Nildoff) والسفير الفرنسي مونتبللو (Montebello) على السلطان، حيث كانا يعبران عن موقف بلديهما المعارض من هذه التسوية(٢).

---

(١) ثيدور رتشين، تاريخ المسالة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد عبادي ومحمد بدران، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٦، ص ص ٣٣٧-٣٤١.

(2) M. S. Anderson, The Eastern Question 1774- 1923, New York 1966, P. 250.



٣- تراجع النفوذ البريطاني في اسطنبول وبداية الخصومة العلنية:

أرادت بريطانيا ان تخطب ود السلطان في مشروع يعيد مكانتها الى سابق عهدها خاصة ان هناك سفيراً مثل وليم وايت (William White)[١] له علاقة شخصية بالسلطان والذي حث الأخير على مشاريع السكك الحديد في آسيا الصغرى، وكان جوزيف تشمبرلين قد زار اسطنبول في تشرين الثاني ١٨٨٦ موضحاً الأهمية الاستراتيجية والتجارية والفوائد التي تنشا عن انتشار شبكة من سكك الحديد في آسيا الصغرى، ونصح السلطان بتعيين مهندسين أوربيين أكفاء لعمل نظام سكك حديد عملي تتعهده بيوتات مالية أوربية محترمة لإنشاء السكك وعلى الرغم من شكر السلطان لتشمبرلين على اقتراحه هذا بحرارة وتعبيره له عن رغبته في المزيد من التقدم في هذه المسالة إلا انه "لم يترك النقاش ليمتد الى ما وراء مثل هذه المجاملات"[٢].

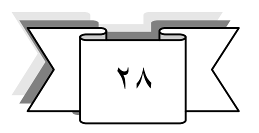
أوضح وايت في رسالة موجهة الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥ تموز ١٨٨٧ أهمية السكك الحديد وبنائها في الولايات الآسيوية العثمانية وطرح أربعة

---

[١] ولد وايت في بولندا من أبوين بريطانيين في ١٣ شباط ١٨٢٤. تخرج في كلية الملك ارثر البريطانية دخل سلك السياسة عندما عين في وزارة الخارجية كاتباً للقنصلية العامة البريطانية في وارشو واصبح بعد أربع سنوات نائب قنصل في القنصلية كما عين مساعداً لسالسبوري في مؤتمر اسطنبول ١٨٧٧، ثم عين سفيرا لبلاده في الدولة العثمانية في ١٨٨٥، ووصلها في ٢٦ تشرين الثاني ١٨٨٦، وظل سفيرا فيها حتى عام ١٨٩١ حيث توفي أثناء زيارة الى برلين في تشرين الثاني من العام نفسه.

Colin L. Smith, The Embassy of Sir William White at Constantinople 1889- 1891, Oxford, University press, 1957, PP. 2-8.

[2] Ibid, P. 109.



مبادئ على بريطانيا إنجازها عملياً في سبيل إيقاف تدهور مصالحها الاقتصادية في آسيا الصغرى ونفوذها السياسي في كل بقعة من الإمبراطورية هي:

١- من الأساسي لمصلحة بريطانيا وجود سكك حديد تمتد الى كل مكان في آسيا العثمانية.

٢-من المرغوب فيه ان يكون بناء السكك مشروعاً بريطانيا وان لا يؤول الى أيادٍ فرنسية او فرنسية روسية.

٣- من الأساسي البحث في إمكانية التعهد المالي ويجب ان لا يطلب أي نوع من أنواع الدعم المادي مهما كان من حكومة جلالة الملكة[١] بل يقتصر الدعم على الشركات المعروفة والمحترمة وان يحجب عن المضاربين الذين لا يلتزمون بتعهداتهم[٢].

٤- يجب ان تؤخذ بالاعتبار المشاكل الكبيرة التي تكتنف الحصول على هذا النوع من الامتيازات، أي امتيازات بناء سكك الحديد في الدولة العثمانية، خاصة مع سلطان معروف بتردده وشكوكه كعبد الحميد[٣].

لم يكن وايت الوحيد المشجع لمثل هذه المشاريع. فالملحق العسكري في السفارة البريطانية الميجر (الرائد) تروتر Trotter أصر على ان إنشاء نظام للسكك الحديد في آسيا الصغرى سيخلق إمبراطورية عثمانية قوية بوجه الطموحات الروسية، كما انه سيعزز التحالف بين بريطانيا والدولة العثمانية، الأمر الذي سيؤدي بطبيعة

---

(1) Smith, Op, Cit, P. 113.

(2) Ibid, P. 115.

(3) Ibid, P. 113.

الحال الى تضاؤل الخصوصية في علاقة الدول العثمانية بروسيا أما في حالة كون الدولة العثمانية عدوة... فان هذه السكك ستعطي بريطانيا مدخلاً الى كردستان والعراق، حيث يمكن إثارة مظاهر الاستياء ضد السلطان بسهولة بين القبائل الكردية والعربية هناك(١). ويبدو ان حجج تروتر هذه كانت من جملة الأسباب التي جعلت وزارة الحرب البريطانية تؤكد لسالسبوري على أهمية بناء سكك الحديد في الولايات الآسيوية العثمانية من الناحية التجارية والسياسية للحكومة البريطانية وتنصحه بان يقدم الدعم لأي مشاريع من هذا النوع(٢)، إلا أن سالسبوري علق على هذه التوصية مؤكداً على المصاعب الكبيرة التي تواجه بريطانيا في هذا المجال حيث قال: "كيف يمكننا فعل ذلك كله إذا لم نعلم من أين نأتي بالأموال. ان رجال الأعمال البريطانيين لا يملكون أي قوة مالية والسفارة البريطانية غير قادرة على المنافسة مع سفارات الدول الأخرى في استخدام [البخشيش] بشكل واسع. لا وايت ولا سالسبوري مستعد للتعهد بان تساند الحكومة البريطانية مشاريع طموحه في مجال إنشاء منظومة سكك حديد في آسيا [الصغرى]. وعلى الذين يريدون مثل هذه المشاريع ان ينتظروا الى أن يأخذ غيري مركز القيادة في الحكومة"(٣).

أراد وايت منذ خريف ١٨٨٨ حتى نهاية سفارته ان يحقق أمرين لتقوية النفوذ المالي البريطاني في اسطنبول عن طريق:

---

(١) جاء نص هذه التوصيات في رسالة من وايت الى سالسبوري بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٨٨٨ تتضمن مذكرة من الرائد تروتر مؤرخة في ٣ كانون الثاني ١٨٨٨.

Smith, Op, Cit, P. 117.

(2) Quoted in: Ibid, P. 118.

(3) Quoted in: Ibid, P. 118.

١- المشاركة في مشروع شامل للتطوير الاقتصادي في آسيا الصغرى.

٢- الحصول على الدعم الألماني لمثل هذا المشروع.

وفي الوقت الذي اخفق فيه في تحقيق الهدف الأول نجح في مسعاه الثاني، فقد تعززت قناعاته في إمكانية إقامة شراكة ألمانية- بريطانية في اسطنبول اثر زيارة القيصر وليم الثاني (Wilham II) ١٨٨٨- ١٩١٨ وبرفقته اوتوبسمارك للدولة العثمانية في ٦ تشرين الثاني ١٨٨٩ التي استمرت خمسة أيام[١] وقد استدعاه بسمارك مرتين خلال مدة الزيارة متجاهلاً باقي سفراء الدول الأخرى شارحاً له سبب الزيارة الذي لا يتضمن عقد تحالف مع الدولة العثمانية ومؤكداً له على العلاقات الودية بين الحكومتين الألمانية والبريطانية[٢]، لكن قناعات وايت هذه بدأت تضُعِف من مكانته في وزارة الخارجية في أواخر مدة سفارته، فألمانيا بدأت تستحوذ على مكانة الصدارة في الدولة العثمانية خاصة في مشاريع سكك الحديد، فما ان انتهت رحلة بسمارك وعاهله حتى بدأت الضغوط العثمانية على مؤسسة الت (Alt) البريطانية التي اضطلعت بمشاريع تطوير سكك الحديد في الأناضول لجعلها تتخلى عن ذلك. وتم التنازل لمجموعة ألمانية قوية تعهدت بتوسيع خط الحديد من منطقة حيدر باشا الى ازميت (Ismidt) وبناء خط متصل معه حتى يصل الى أنقرة[٣]،

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن الرحلة الأولى لوليم انظر: بان غانم احمد حياوي، العلاقات العثمانية- الألمانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ص ٦١-٦٥.

(2) Smith, Op, Cit, P. 123.

(3) Smith, Op, Cit, P. 131.

ونتيجة لهذا الإجراء الأخير ألزمت السفارة البريطانية الحكومة العثمانية بدفع تعويض قدره ١٣٠.٠٠٠ جنيه إسترليني جراء استيلاء الحكومة العثمانية عليه(١)، وبهذا العمل ظهر انه لا أمل في إرجاع مكانة بريطانيا الى سابق عهدها رغم الجهود التي بذلت في هذا المجال.

بدأ النفوذ البريطاني في التدهور رغم مساعي وايت الى تحقيقه في سنوات خدمته سفيراً في اسطنبول، وقد أكد ذلك وايت بنفسه في إحدى رسائله الخاصة التي يعود تاريخها الى العامين الأخيرين من خدمته سفيراً في اسطنبول قائلاً : "ان عملي السياسي هنا تقلص الى حد كبير... وهو ألان عبارة عن مراقب سلبي"(٢).

لقد دفع تنامي النفوذ الألماني في الدولة العثمانية على حساب النفوذ البريطاني وايت الى أن يغير موقفه من مسالة التقارب بين بريطانيا وألمانيا لا سيما بعد إقالة الصدر الأعظم كامل باشا(٣) الذي كان مواليا لبريطانيا ولهذا اخذ وايت يسعى بكل ما أوتي من مهارة للمحافظة على النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية

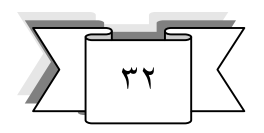
---

(1) Ibid, P. 131.

(2) Quoted in: Ibid, P. 139.

(٣) كامل باشا رجل دولة عثماني (١٨٣٢– ١٩١٣)عين سكرتيراً لخديوي مصر عباس ومديراً للأوقاف في قبرص ووزيرا للأوقاف ١٨٨١ واصبح صدراً أعظم في المدة (١٨٨٥– ١٨٩١) كما عين حاكماً عاماً في ازمير مدة ١٢ سنة. وما ان قام انقلاب الشبان الأتراك حتى عين صدراً أعظم إلا انه اجبر على الاستقالة، ومرة أخرى تم تعيينه صدراً أعظم (١٩١٢– ١٩١٣) ولم يعمر طويلا بعدها حيث توفي في نيقوسيا. له عدة مؤلفات أدبية منها تاريخ الدولة العثمانية باللغة التركية.

Encyclopaedia Britannica, Vol. 13, P. 338.



وترسيخه، وقد نجح بعض الشيء، ففي أثناء أزمة الروملي الشرقية(١) وبدفع من وايت استخدم كامل باشا نفوذه في القصر لصالح الحكومة البريطانية راداً المحاولات المتكررة لسفيري روسيا وفرنسا لإرعاب السلطان من خطر انفراد بريطانيا به. حيث ترأس كامل مجموعة عثمانية في القصر تدافع عن سياسة التعاون والتقارب مع بريطانيا(٢).

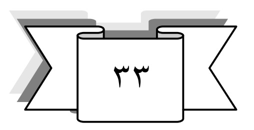
ازدادت تحذيرات وايت لحكومته بعد سقوط وزارة كامل باشا في ٣ أيلول ١٨٩١ من ان السلطان اصبح تحت تأثير بسمارك، وان بريطانيا خسرت أحد رجال السياسة العثمانية الأقوياء، الذي كان له نجاحات في التأثير على السلطان لصالحهم(٣) وكانت تحذيرات وايت في محلها، فما ان مات في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٩١ حتى باتت الأمور تنتقل من سيئ الى اسوأ، فمنذ وصول السفير الجديد كلير فورد (Clare Ford) في ٢٧ شباط ١٨٩٢ الى اسطنبول ظهرت بوادر أزمة جديدة بين الطرفين وهي أزمة "مذابح الأرمن"لهذا فان السفير لم يعمر طويلاً في منصبه،

(١) وهي الأزمة التي قامت اثر احتلال الجيش البلغاري الروملي الشرقية بترحيب من أهلها كونهم يريدون إرجاع بلغاريا الكبرى التي رفض مؤتمر برلين قيامها وأدى ذلك الى قيام حرب قصيرة بين بلغاريا وصربيا لم تستمر اكثر من ثلاثة أيام وانتهت بمعركة سلفنتزا وبضغط من بريطانيا على السلطان سويت الأزمة باعتراف الأخير بالوحدة بين بلغاريا والروملي الشرقية على ان تبقى خاضعة اسميا لسيادته. للمزيد انظر:

Everesly, Op, Cit, PP. 337- 338.

(2) Smith, Op, Cit, P. 148.

(3) Ibid, P. 148.



خاصة أنه لم يستطع ان يحرز ما يكفي من النفوذ لدى الباب العالي مما دفع الحكومة البريطانية الى نقله الى روما في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٩٣[١].

بدأت المعضلة الأرمنية باستمرار غارات الأكراد والشركس على الأرمن، مع العلم ان هناك إشارات واضحة منذ مؤتمر برلين على وجوب إصلاح أوضاع الأرمن الإدارية وحصولهم على نوع من الاستقلال الذاتي، وما ان دخل عام ١٨٩٠ حتى تصاعدت تلك الغارات وكانت هذه المسالة مصدر قلق لدى السفارة والحكومة البريطانية مما دفع السلطان الى إرسال برقية الى جلادستون يعلمه فيها عن نيته في ضمان حكومة لهم[٢].

أن تلك التعهدات بقيت حبرا على ورق، خاصة ان هناك فكرة انطبعت في ذهن عبد الحميد تتلخص في قمع الحركات الانفصالية التي بدأها الأرمن لتكون درساً للقوميات الأخرى داخل إمبراطوريته وبهذا بدأت حركة إبادة ضد الأرمن، وكانت الدول الكبرى مصدر تشجيع للسلطان، فروسيا كانت مشغولة في مساعيها لإقناع الأرمن الساكنين في الولايات المحيطة بقارص، التي تنازل العثمانيون بها للروس طبقاً لمعاهدة برلين، لكي يتخلوا عن كنيستهم القومية ويلحقوا بالكنيسة الشرقية، إضافة الى ان نجاح أي تمرد للأرمن داخل الدولة العثمانية

---

(1) Sir Telford Waugh, Turkey, Yesterday, To- day and Tomorrow, London, 1930, PP. 32-33.

(2) Eversley, Op, Cit, P. 340.

سيكون له انعكاسات سيئة داخل روسيا القيصرية لهذا فهم ليسوا ميالين لإعطاء أي دعم لأولئك الذين يخضعون للباب العالي[1].

أما ألمانيا الغريم الجديد لبريطانيا في الدولة العثمانية فكان موقفها واضحاً من المسألة، وقد عبر عنه مستشارها بسمارك في إحدى لقاءاته مع جلادستون حيث ألمح له بأنه من المستحسن على الإنكليز ان يتركوا الموضوع[2].

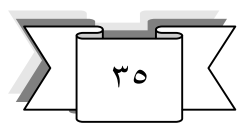
كان للمذابح التي ارتكبت ضد الأرمن[3] ردود فعل بريطانية عنيفة وسريعة، فقد أثارت تلك المذابح جميع الأحزاب البريطانية من دون استثناء فألقيت الخطب الحماسية التي تتحدث عن همجية السلطان وعن الاضطهاد الممارس ضد المسيحيين في الدولة العثمانية. ومما زاد من حنق الأوساط السياسية البريطانية على السلطان، التقرير الذي كتبه المندوب البريطاني في اسطنبول شبلي (Shipley) المكلف بمهمة التحقيق في هذه المجازر الذي أوضح فيه: "انه قد تم قتل الأرمن دون اعتبار لسن او جنس، ولمدة ثلاثة أسابيع تقريبا من ١٢ آب الى ٤ أيلول من عام ١٨٩٤ بقوة ولا نبالغ إذا قلنا ان الأرمن تم اصطيادهم بالضبط مثل الحيوانات

---

(1) Eversely, Op, Cit, P. 340.

(2) Ibid, P. 340.

(٣) تعرض الأرمن للعديد من المذابح بسبب نزعتهم الاستقلالية، بدأت تلك المذابح عام ١٨٩٢، وأصبحت على اشدها في عامي ١٨٩٤- ١٨٩٦. لم تتدخل الدول الكبرى بسبب تضارب مصالحها. للمزيد من التفاصيل عن هذه المجازر انظر: نجلاء عدنان حسين العكيلي، الدولة العثمانية والمشكلة الأرمنية ١٨٩٤- ١٩١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص١٣٢.



المتوحشة يقتلون أينما كانوا"[١] ومع اشتداد المذابح ضد الأرمن في عامي ١٨٩٥- ١٨٩٦ حاول سالسبوري رئيس الحكومة البريطانية (١٨٩٥- ١٩٠٢) الضغط على السلطان عبد الحميد وإجباره على وقف المذابح محملاً إياه المسؤولية عنها[٢] ومهدداً إياه باحتلال جدة ميناء الحجاز في البحر الأحمر إذا لم تتوقف تلك المذابح، لكن إيطاليا والنمسا عارضتا هذا التهديد[٣].

كان الهياج العام في الدولة العثمانية ضد الأرمن من جملة الأسباب التي دفعت مجموعة من الساسة البريطانيين الى التفكير الجاد باقتسام أجزاء الدولة العثمانية بالاتفاق مع الروس بحيث تكون منطقة نفوذ روسيا في البحر الأسود والسواحل القريبة والمتاخمة لمضيق البسفور ومخرج على بحر ايجة مقابل حصول بريطانيا على الأجزاء الأفريقية من الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ووادي الرافدين[٤].

وقام البريطانيون بمفاتحة السفير الألماني في لندن عام ١٨٩٥ بشان تقسيم الإمبراطورية العثمانية موضحين له ان الدولة العثمانية لن تتمكن من إصلاح نفسها وإنها ستنهار، لذلك فان بريطانيا لن تعارض مسالة التوصل الى اتفاق دولي بشان اقتسام أملاك الدولة العثمانية على ان تكون حصة روسيا من هذا الاتفاق العاصمة

---

(1) Quoted in: R. Douglas, "British and The Armenian Question 1894-1997", The Historical Journal, Vol. 19, 1975, P. 116.

(2) J. A. Marriot, The Eastern Question, Oxford University Press, London, 1930, PP. 397- 401.

(٣) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٣٠١- ٣٠٢.

(٤) بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، موسكو، ١٩٧٥، ص٥٥.

العثمانية اسطنبول[١] لكن الجانب الألماني رفض المشاركة في هذا المشروع خوفاً من ان يؤثر ذلك على علاقتهم بالدولة العثمانية، واعتبروا هذا العرض من بريطانيا محاولة للإساءة الى علاقتهم الجيدة مع السلطان عبد الحميد، بل ان الساسة الألمان حاولوا إيجاد تعاون أوربي بهدف عزل بريطانيا مما سيضطرها لترك فكرة تقسيم الدولة العثمانية[٢] وقد نجحوا الى حد كبير في مسعاهم هذا.

اشتدت معارضة الحكومة البريطانية لسياسات السلطان تجاه الأرمن فالسفارة البريطانية في استانبول برئاسة فليبب كوري (Philip Currie) (١٨٩٤- ١٨٩٨) لم تدخر وسعاً في معارضة الأعمال الوحشية التي يرتكبها الباب العالي ضد الأرمن مرسلة العديد من مذكرات الاحتجاج على هذه الأفعال، ووصل الأمر الى حد تراشق الاتهامات بين الجانبين فقد اتهمت الحكومة العثمانية السفارة البريطانية بأنها تزود المتمردين الأرمن بالمال والسلاح وتخفيها لهم في إحدى الكنائس البروتستانية في العاصمة[٣].

أدى موقف بريطانيا النشط في مساندة الأرمن الى زيادة الامتعاض منها لاسيما اثر التجاء الصدر الأعظم الأسبق كوجك سعيد باشا الى السفارة البريطانية[٤]

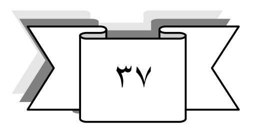
---

[١] تايلور، المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

[2] William. L. Langer, The Diplomacy of Imperialism 1840- 1902, New York, 1960, PP. 446- 447.

[3] Tahsin Pasa, Abdulhamit Ve Yldiz Hatiralori, Ahmet halit Kitaphanes, Istanbul, 1931, S 44-45.

[٤] التجأ سعيد باشا الى السفارة في ٤ من كانون الأول ١٨٩٧ بعد المشادة الكلامية التي حدثت بينه وبين السلطان عبد الحميد حول العرض الذي قدمه الأخير لان يكون سعيد باشا صدراً أعظم الا انه رفض هذا المنصب بسبب الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية اثر



ورفضه الرجوع الى منزله، رغم إرسال السلطان عبد الحميد الثاني له العديد من المفاوضين على رأسهم توفيق باشا وزير الخارجية لإقناعه بالرجوع.

ان مخاوف السلطان من ان يشد رحيل سعيد باشا الى أوربا من عضد المعارضة هناك لا سيما أن تصريحاته تشير الى هذا التوجه حيث قال: "لقد استضافتني الملكة فكتوريا منذ اللحظة التي وضعت فيها إقدامي في السفارة"(١) ان هذه التصريحات دفعت السلطان الى تكرار المحاولة الى أن تم أخيراً الوصول الى اتفاق بضمانة السفير البريطاني كوري حيث وافق السلطان على ان يرجع هو وأبنه نامق بيك دون المساس بهما وبعائلتهما. إلا انه ظل تحت مراقبة الشرطة السرية عدة سنوات(٢).

تظافرت عوامل أخرى أدت الى تعميق العداء بين الدولة العثمانية وبريطانيا منها موقف الأخيرة من شن اليونان حرباً في نيسان ١٨٩٧ ضد الدولة العثمانية وتدخلها لإيقاف تلك الحرب لكي لا تتمكن اسطنبول من اقتطاف ثمار النصر ونيل اليونان عقوبتها على سياستها العدوانية(٣).

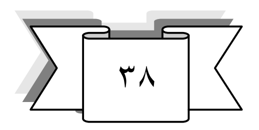
أزمة مذابح الأرمن، وضغط السلطان عليه بقبول المنصب تحت التهديد مما دفع سعيد الى الالتجاء الى السفارة البريطانية، للمزيد راجع:

Isl’am Ansiklopedisi, C.10, S. 84.

(1) Quoted in: Tahsin Pasa, Op, Cit, P. 55.

(2) Isl’am Ansiklopedisi, C.10, S. 584.

(٣) ان سبب الحرب هو المطالب المستمرة لأهالي جزيرة كريت من الحكومة العثمانية بالانضمام الى اليونان منذ مؤتمر برلين، وحدوث العديد من الانتفاضات لتحقيق الهدف السابق ١٨٨٠-١٨٨٤، ١٨٨٩ والأخيرة ١٨٩٤- ١٨٩٧ الذي دفع اليونان الى دخول الحرب ضد العثمانيين كانت نتيجته خسارة اليونان مما دفع الدول الكبرى وعلى رأسها بريطانيا للتدخل



أما اكثر العوامل تأثيراً في علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية فيتمثل بالنفوذ الالماني، فقد اصبح العقد الثامن من القرن التاسع عشر نقطة تحول في تطور ألمانيا الاقتصادي وهذا التطور جاء ثمرةً الوحدة الألمانية فقد أخذت صناعتها بالتطور السريع ابتداء من سبعينيات القرن التاسع عشر بحيث انها انتقلت بسرعة قياسية من المرتبة الرابعة في العالم من حيث مستوى التطور الصناعي الى المرتبة الثانية بعد بريطانيا، بل أخذت تنافس الأخيرة على المرتبة الأولى[١].

تعد الدولةالعثمانية مجالاً واسعاً لمطامح رجال الأعمال الألمان، فأسواقها الواسعة مكاناً ملائماً لتصريف المنتجات الألمانية، والمواد الخام والثروات التي تحتويها ممتلكاتها لا سيما تلك التي تقع في المشرق العربي، وموقعها الاستراتيجي مهم لخطط التوسع الألماني والسيادة العالمية التي تسعى إليها ألمانيا[٢].

لم يكن السلطان عبد الحميد غافلاً عن الحقائق السابقة، فالسلوك العدواني الذي انتهجته اغلب الدول لاسيما بريطانيا ومحاولاتها المستمرة في اقتطاع المزيد من أراضيها جعل السلطان يرى في صداقته لألمانيا فرصة لاستغلال التناقض بين الدول

لإيقاف الحرب تحت شروط مجحفة بحق الدولة العثمانية. للمزيد انظر: يوسف البستاني، تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العليا والاتحاد البلقاني، القاهرة، د. ت، ص٣٤-٣٥؛ عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية- اليونانية ١٨٢١- ١٩٩٧، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، أوراق تركية معاصرة، العدد ١٥، ٢٠٠١، ص٢٧.

Richard Cllogg, A Short History of Modern Greece, London, 1979, P. 135.

[١] هاشم صالح التكريتي، "التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى" المؤرخ العربي، عدد ٢٧، ١٩٨٦، ص٤١.

[٢] بان حياوي، المصدر السابق، ص٥٦.

الأوربية، وبذلك يستطيع الصمود أمام أعدائه[١] ومن جهة أخرى سعى السلطان الى الإفادة من التأييد الألماني في تثبيت مركزه والقضاء على الحركات الثورية كما حدث في المجازر الأرمينية[٢].

أما الحدث الأهم الذي وثق عرى الصداقة بين البلدين، فهو الزيارة الثانية التي قام بها الإمبراطور الألماني وليم الثاني الى اسطنبول في تشرين الأول ١٨٩٨ لاسيما أنها جاءت في وقت كان فيه السلطان عبد الحميد في اشد الحاجة الى دولة كبرى صديقة يمكن الاعتماد عليها في ظروف كان التوتر فيها الصفة الغالبة على علاقات الباب العالي مع الدول الأخرى[٣].

أثارت هذه الزيارة مخاوف البريطانيين لانها ستخلق جبهة ألمانية- عثمانية بوجه المخططات البريطانية في الخليج العربي ومناطق أخرى كان لبريطانيا نفوذ فيها، وقد عبرت هذه المخاوف عن نفسها في العديد من الصحف البريطانية فقد قامت جريدة التايمز The Times اللندنية بإرسال مراسل صحفي واثنين من البريطانيين رافقوا الموكب الإمبراطوري المتجه للشرق ونشرت للرأي العام البريطاني أربع مقالات عن تلك الرحلة علقت في المقالة الرابعة منها، التي نشرت في ٢٣ تشرين الأول ١٨٩٨ على تصريح وليم الثاني في دمشق أمام ضريح صلاح الدين الأيوبي الذي قال فيه: "فليطمئن صاحب الجلالة السلطان، وليطمئن معه الثلاثمائة

---

[١] دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جار الله، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٢٩.

[٢] راجع صفحة ٤٧ من هذه الرسالة.

[٣] بان حياوي، المصدر السابق، ص٥٨.

مليون من المسلمين الذين يجلونه لأنه الخليفة، الى انهم سيجدون في إمبراطور ألمانيا الصديق الدائم لهم"(١).

لقد قالت التايمز في تعليقها على تصريح الإمبراطور الألماني:

"وهنا نجد عاهل ألمانيا المسيحي الذي وعظ قبل أسبوع واحد فقط من محراب كنسية بروتستانتية ثم رفع علمه فوق جبل صهيون رمزا لحماية الكثلكة الألمانية، نجده ألان يتعهد علناً بالصداقة الأبدية لخليفة المسلمين [وللثلاثمائة مليون محمدي] الذي يعترفون له بالسيادة"(٢).

تحولت تلك المخاوف الى نقد للإمبراطور "حيث تزامنت المجازر الأرمنية مع مجيء وليم مع زوجته الإمبراطورة لقضاء أسبوع في يلدز، عارضاً نفسه على السلطان كصديق شخصي، ماداً له قوته مبرءاً له أمام أوربا. إذا كانت سياسة ألمانيا دائماً غير إنسانية وغير مشرفة، فهي على الدوام مادية محضة"(٣).

مما لا يخفى على أحد ان الهدف الرئيس لزيارة وليم الثاني كان اقتصادياً بالأساس، وأهم إنجازاتها موافقة السلطان عبد الحميد على منح امتياز سكة حديد

---

(١) نقلاً عن فيليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، ج٢، ط٢، بيروت، ص٣٤٨.

(٢) نقلا عن: زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص٢٣١.

(3) Geffery Miller, British Policy Towards Ottoman Empire and The Origins of Dardanells Compaign, in WWW. Dardanelles. Co. U.K.

تمتد من قونية الى بغداد فالخليج العربي أواخر عام ١٨٩٩[١] أملاً بان السكة ستؤمن امتداد القوة العسكرية والروحية للدولة العثمانية من البحر الأسود الى الخليج العربي وبهذا يتحقق ربط أجزاء واسعة من الدولة العثمانية بعضها مع بعض[٢].

ان منح مثل هذا الامتياز كان قراراً من السلطان لمواجهة البريطانيين الذين لم ينس السلطان استيلاءهم على مصر، إذ لا يمكن إغفال المغزى الاستراتيجي والسياسي للخطر الذي تمثله هذه السكة على الطريق البريطاني الى الهند[٣].

ظهر توجه بريطاني في بداية مشروع سكة الحديد تبناه السفير البريطاني نيكولاس اوكونور (Nicholas O'conor) يقضي بمفاتحة أصحاب رؤوس الأموال في بريطانيا لإقناعهم بالإسهام في شركة حديد بغداد لا سيما ان معارضة هذا المشروع لن تجدي نفعاً بسبب المشاكل التي تواجه بريطانيا في جنوب أفريقيا بسبب حرب البوير[٤]. الا ان خشية البريطانيين على نفوذهم في المنطقة التي

---

(1) Yakthan. S. Al-Amir, Great Britain and Baghdad Railway 1899-1903, M.A. Thesis, University of East Anglia, 1973, P. 14.

(2) H. Charles Woods, The Baghdad Railway And Tributaries, Geographic Journal, No 50, 1917, P. 50.

(٣) ز.ي. هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣، ص٦٧.

(٤) حرب البوير: وهي حرب اندلعت في ١٨٩٩– ١٩٠٢، بين السكان المستوطنين في جنوب أفريقيا من أصول هولندية وأوربية أخرى الملقبين بـ(البوير) وبين الحكومة البريطانية بزعامة رئيس حزب المحافظين سالسبوري وسببها رغبة بريطانيا في السيطرة على مناجم الذهب والماس والموقع الجغرافي للمنطقة إضافة الى الاستفادة من إمكانياتها الزراعية. أسفرت تلك الحرب عن خسارة البوير الحرب وسيطرة البريطانيين على المنطقة. للمزيد من التفاصيل

ستمر بها السكة دفعتهم الى اتخاذ عدة إجراءات احترازية تهدف الى تأمين الطريق الى الهند[١] وجاءت هذه الإجراءات نتيجة للنفوذ الذي تتمتع به بريطانيا منذ أواخر القرن الثامن عشر حيث احتكرت اغلب المراكز التجارية في وادي الرافدين ولم تسمح لأية قوة أخرى بالتغلغل فيها لا سيما بعد ظهور النفط فيها ولا سيما المناطق الشمالية منه[٢].

لجأت بريطانيا الى الضغوط السياسية والاقتصادية على السلطان مستهدفة وقف المشروع أو المشاركة فيه، لهذا نجدها ترفض طلب الحكومة العثمانية بالموافقة على زيادة الضرائب الكمركية بل وتشجع كل من روسيا وفرنسا على الرفض أيضاً[٣]، وهذا هو ما يفسر موقفها تجاه الاضطرابات التي حدثت في مقدونيا في ١٩٠٢- ١٩٠٣[١].

انظر، نوري السامرائي، الاحتلال البريطاني لجنوب أفريقيا ١٧٩٥- ١٩٢٢، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، عدد ٨٨، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٢٧-٣٣.

[١] من هذه الإجراءات عقد اتفاق سري مع شيخ الكويت في كانون الثاني ١٨٩٩ التزم فيه الشيخ بعدم استقبال أي وكيل أو ممثل لأية حكومة ضمن منطقته، وان لا يتنازل أو يبيع أو يرهن أي جزء منها لأية حكومة دون موافقة بريطانيا. للمزيد انظر: عبد المجيد عبد الحميد العاني، سياسة بريطانيا تجاه الكويت ١٨٩٦- ١٩١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ص ٦٣-٦٤.

[٢] فواز مطر الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٨٦٩- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ص ١٠٣-١١٧.

[٣] ان مسالة زيادة نسبة الضرائب الكمركية للحكومة العثمانية لم تكن بيدها بسبب اتفاقات دولية بهذا الشان، ولذلك عندما طلبت الحكومة العثمانية عام ١٩٠٣، من الدول الكبرى ان توافق

٤- المحاولة الانقلابية في ١٩٠٣ وموقف بريطانيا منها:

إن الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية اثر الاضطرابات المقدونية[٢] جعلت العديد من أطراف المعارضة تفكر بشكل جاد بالقيام بانقلاب ضد حكم عبد الحميد الثاني، خاصة ان أطراف دولية عديدة كان لها موقف معارض للإجراءات التي اتخذها السلطان لمعالجة تلك الاضطرابات وفي مقدمتها بريطانيا التي لن تخسر شيئا في تأييدها لعمل يؤدي الى الإطاحة بعبد الحميد بعد التردي الحاصل في العلاقات البريطانية- العثمانية[٣].

على زيادة نسبة الضرائب الكمركية من ٨% الى ١١% لتستطيع بواسطتها دعم مشروع سكة حديد بغداد، رفضت تلك الدول منح موافقتها انظر:

E.M. Earle, Turkey, The Great Powers and The Baghdad Railway, New York, 1964, P. 65.

[١] هاشم التكريتي، المصدر السابق، ص ص ٤٩-٥٠.

[٢] ان تعدد الأجناس في مقدونيا وبروز الروح القومية في مطلع القرن العشرين وتغذية هذه الروح من أطراف إقليمية إضافة الى ضعف السلطة المركزية العثمانية جعل مقدونيا مدة= = طويلة فريسة لحركات مسلحة خاصة في منطقة مناستير، مما حدى بأطراف دولية وعلى رأسها بريطانيا أن تتدخل، وبضغط من الأخيرة تم إنشاء شرطه دولية اشتركت فيها الدول الكبرى بحجة الحفاظ على السلام في مقدونيا للمزيد انظر:

Z.N. Brook and Others, Stadies in History, Oxford University Press, London, 1966. P 285; Eversley, Op, Cit, PP. 364- 365;

حسين لبيب، تاريخ المسئلة الشرقية، مصر، ١٩٢١، ص٩٠.

[3] Rrnest. E. Ramsaur, The Young Turks, Prelude to The Revolution of 1908, Princeton University, New Jersey, 1957, P. 79.

أُقرت خطة الإطاحة بعبد الحميد[١] في المؤتمر الذي عقدته المعارضة من ٤-٩ من شهر شباط ١٩٠٢، وعرضت الخطة على ادموند مونسن (Edmond Monson) السفير البريطاني في باريس الذي كانت استجابته سريعة[٢] حيث زود ممثل المعارضة إسماعيل كمال بيك[٣] برسائل موجهة الى وزارة الخارجية. ولم تكن وزارة الخارجية اقل استجابة من سفيرها على الرغم من تغيب وزيرها لنسداون

---

[١] تتلخص هذه الخطة بالاتصال بالمشير رجب باشا- وهو الباني الأصل موالٍ للمعارضة- قائد القوة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب حيث يتم نقل قسم من جيشه الى سلانيك تحت ذريعة المناورات بثلاث سفن يونانية معدة لهذا الغرض للمزيد انظر:

Ramsaur, Op, Cit, PP. 76-78.

[٢] عصمت برهان الدين عبد القادر "تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية ١٨٣٩- ١٩١٨" مجلة المجمع العلمي، ج١، م ٤٨، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٣٠.

[٣] إسماعيل كمال بيك (١٨٧٦- ١٩٢٢) الباني القومية لبرالي التوجهات من أسرة البانية عريقة وغنية اضطر الى الهروب الى أوربا في ١٩٠٠ بسبب نزعاته القومية التحررية= = وانشأ صحيفة (ألبانيا) و(خلاص ألبانيا). بعد الانقلاب اصبح نائبا عن ألبانيا في مجلس المبعوثان ورئيساً لحزب الأحرار، حاول ان يكون متنفذاً في أحداث ١٩٠٩ وان يحصل على استقلال ألبانيا في ١٩١٢، له مذكرات باسمه طبعت في ١٩٢٠.

Meydanlarolusse, Meydan Yayinevi, Istanbul, 1973, C 6, S. 446.

(H.Lansdowne)[١] حيث كان يحضر لقاء بين ملك بريطانيا وامبراطور ألمانيا[٢].

في اليوم التالي استدُعي كمال بيك الى دار الوكيل الدائم لوزارة الخارجية سندرسن (Sanderson) حيث طلب كمال بيك باسم الانقلابيين توفير الحماية البحرية لهم من أي عمل تقوم به روسيا لمنع نجاح إنقلابهم[٣].

وبعد يومين تم لقاء ثان مع سندرسن تسلم فيه إسماعيل كمال رسالة من وزير الخارجية لنسداون أكد فيها إسناد بريطانيا لحركته وطلب منه التوجه الى القاهرة للقاء اللورد كرومر وتم فعلاً بين إسماعيل وكرومر اللقاء الذي أكد له فيه "ان مصلحة بريطانيا ان ترى المسالة العثمانية قد حلت بشكل يخلق دولة عثمانية قوية وصديقة"[٤].

تم فعلاً وضع ترتيبات نهائية مع رجب باشا وتأمين مصدر التمويل الا ان العقدة ظهرت في نقل الجنود في السفن التي لم يتم التأكد من استعداد قادتها[٥] إن هذا العمل أدى الى إخفاق العمل الانقلابي مما دفع المتآمرين الى العمل من جديد،

---

[١] لنسداون (١٨٤٥- ١٩٢٧) سياسي بريطاني ولد في لندن في ٤ أيار ١٨٤٥، تخرج في جامعة اكسفورد والتحق بخدمة حكومة الهند ١٨٨٨- ١٨٩٣ عمل سكرتيراً للدولة في وزارة الحرب ١٨٩٥- ١٩٠٠ نقله سالسبوري الى وزارة الخارجية فتسلم رئاستها ١٩٠٠- ١٩٠٥، اصبح عضواً في البرلمان في ١٩١١.

The Encyclopaedia Americana, Vol. 16, PP. 733-734.

[2] Ramsure, Op, Cit, P. 76.

[٣] عصمت برهان الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص٢٣٠.

[4] Ramsure, Op, Cit, P. 77.

[5] Ramsure, Op, Cit, P. 78.

أما سبب فشل العملية الأساس فيعود الى عدم إتقان إسماعيل كمال واجبه وتلاعبه بالأموال التي أودعت إليه(١).

٥- بريطانيا ومسالة العقبة:

ازدادت العلاقات البريطانية- العثمانية سوءاً منذ بداية القرن العشرين، خاصة ان هناك اكثر من منطقة احتكاك بين الجانبين، في الكويت وعدن والبحر الأحمر والحجاز لا سيما بعد البدء بإنشاء مشروع سكة حديد الحجاز(٢) فقد اقلق هذا المشروع الدوائر السياسية البريطانية لدرجة بحيث أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات الى قنصليتها في دمشق تطلب فيها إرسال تقارير منتظمة عن مدى تقدم هذا المشروع ومن مظاهر هذا الاهتمام أيضاً قيام الملحق العسكري في السفارة البريطانية في اسطنبول الكولونيل (العقيد) مونسيل (Maunsell) في ١٩٠٣ بإرسال تقرير يناقش فيه الأهمية الاستراتيجية للدولة في إنشاء خط حديدي متفرغ من سكة الحجاز سماه (خط العقبة) وكان تعليق كل من السفير اوكونور وقائد الاستخبارات في وزارة الحرب الميجر جنرال (اللواء) (Major- General) السير وليم نيكلسون (Sir William Nicholson) يتسم

---

(1) Ibid, P. 78.

(٢) طالب عبد الغني الجبوري، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ص ٢٥-٧٤.

بالتشـنج فقـد اسـتنكر الأخيـر إنشـاء الخـط الفرعـي مضـيفاً بـان هـذا الفـرع "سيضعف فعالية القيادة البحرية في المنطقة"(١).

بدأت الأمور تتأزم عندما وصل العمل في تمديد سكة حديد الحجاز في ١٩٠٦ الى معان، واستقرار رأي السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء خط فرعي يصل بين معان وخليج العقبة وإزاء ذلك تقدمت الحكومة البريطانية بطلب الى الحكومة المصرية بإرسال بعض القوات المصرية الى طابا بهدف تعزيز السيطرة المصرية على طابا وأبعاد النفوذ العثماني عنها(٢).

أدرك عبد الحميد الثاني حقيقة النوايا البريطانية من جراء هذا التصرف فأرسل قوة عسكرية مجهزة بالمدفعية يقودها رشدي باشا، وهو أحد مرافقيه وأمرها بالتوجه نحو طابا وزودها بتعليمات تقضي باحتلال وتحصين كل المناطق التي تمر بها تلك القوات حال دخولها سيناء(٣).

أرادت الحكومة البريطانية ان يكون لها زمام المبادرة فوصلت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٠٦ الى طابا قوات مصرية– بريطانية مشتركة حاولت احتلالها عن طريق البحر إلا أن تلك القوات وجدت ان المكان قد احتله العثمانيون ومنعوهم من الإنزال يفه، إلا أن هذا العمل لم يـُثنِ البريطانيين عن مبتغاهم حيث بقي العديد من قطع

---

(1) Quoted in: Rashid Ismail Khalidi, British Policy Towards Syria and Palestine (1906- 1914), London, 1980, P. 21.

(٢) طالب عبد الغني الجبوري، المصدر السابق، ص ص ٧٩– ٨٠.

(3) Khalidi, Op, Cit, PP. 22-23.

الأسطول البريطاني وعلى رأسه السفينة (دايانا) بقيادة الكولونيل (العقيد) هورنباي (H.Hornby) أمام طابا الى ان انتهت الأزمة[١].

وأمام هذا التصعيد كتب الصدر الأعظم فريد باشا (١٨٥٢- ١٩١٤) في ٩ كانون الثاني ١٩٠٦ في إحدى مذكراته "ان مصر مجرد جزء من الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن هناك ضرورة ملحة في تثبيت وتحديد الحدود، بل على العكس ان من الواجب ان نوضح ان نقاط الخلاف ليس مع القيادة المصرية ولكن اصل الخلاف مع العدو الذي يقبع على أطرافها منذ زمن"[٢] في إشارة واضحة لبريطانيا.

لم تكن هذه المواجهة آخر المواجهات فقد ظهرت جبهة جديدة داخل مصر مدعومة من العثمانيين تمثلت في الصحافة القومية برئاسة مصطفى كامل ولا سيما جريدة (اللواء) التي لها تأثير واسع على الشعب المصري والتي انتقدت الموقف البريطاني من الأزمة الحاصلة بين الحكومة المصرية والدولة العثمانية، وهذا ما دفع أحد المقربين لكرومر الى وصف تلك الصحافة بأنها "الكثير من الحماقات المكتوبة"[٣].

وصلت الأزمة بين الطرفين الى ذروتها في أيار ١٩٠٦ عندما قررت بريطانيا فرض مطالبها وإجبار الدولة العثمانية على تنفيذها بقوة السلاح وتمثلت هذه المطاليب بالآتي:

١- إخلاء طابا.

---

(1) Khalidi, Op, Cit, P. 51.

(2) Quoted in: Ibid, PP. 24-25.

(٣)نقلاً عن: طالب عبد الغني الجبوري، المصدر السابق، ص ص ٧٨- ٩٣.

٢- انسحاب القوات العثمانية من رفح الى الحدود السابقة.

٣- إعادة عمودي حدود رفح اللذين نقلتهما الحكومة العثمانية من رفح الى العريش غرباً الى مكانهما السابق.

هددت بريطانيا بأنها ستعلن الحرب على الدولة العثمانية إذا لم تنفذ مطاليبها هذه[١]. رفض السلطان الانصياع للإنذار البريطاني وطلب من الحكومة البريطانية سحب قواتها من المنطقة وعدم التدخل في المسالة باعتبارها مسالة تخص الدولة العثمانية ومصر وأكد على ان مصر جزء من الإمبراطورية العثمانية وان حل مشكلة الحدود بينهما هو من اختصاص ضباط بين الطرفين وليس لبريطانيا أي حق في التدخل في المسالة[٢].

ان مثل هذا التصعيد من السلطان عزته بريطانيا الى دعم الألمان له خاصة بعد الفشل الذريع الذي أصاب الدبلوماسية الألمانية في القضية المراكشية ومؤتمر الجزيرة[٣] وقد رفض الباب العالي هذا التفسير وأكد ان السفير الألماني في اسطنبول

---

[١] طالب عبد الغني الجبوري، المصدر السابق، ص ٨٣.

[٢] محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط٢، دمشق، ١٩٨٩، ص ص ٤٠-٤١.

[٣] وهي الأزمة التي حدثت عام ١٩٠٥ واستمرت حتى ٧ نيسان ١٩٠٦ بسبب الخلاف حول النفوذ في المغرب العربي بين فرنسا وألمانيا وبإصرار الألمان على عقد مؤتمر دولي = بشان المغرب عقد في ١٥ كانون الثاني ١٩٠٦ في الجزيرة الخضراء وهي مدينة صغيرة في أسبانيا بالقرب من مضيق جبل طارق- وبحضور مندوبين من دول عديدة اصدر المؤتمر قراراً يقضي باستقلال المغرب وكان ذلك نصراً سياسياً لبريطانيا وفشلاً ذريعا لألمانيا فقد ذلت ألمانيا بعد ان عكس المؤتمر عزلتها الدبلوماسية وأدى المؤتمر الى زيادة قوة التحالف البريطاني- الفرنسي، للمزيد انظر: أسيل عبد الجبار حاجم، أزمة مراكش الاولى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

مارشال فون بابرستين (Marshchall Von Bieberstein) (١٨٤٢- ١٩١٢) قد استخدم نفوذه بشكل واسع لإنهاء الأزمة. بقي التلويح باستخدام العصى الغليظة ضد السلطان قائماً خاصة ان مذكرة وزارة الخارجية في ٣٠ نيسان ١٩٠٦ تؤكد على ضرورة الاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء الواقعة شمال شرق مصر "وانه من الضروري تامين مصر والقناة، إضافة الى الطرق التي تصل الى الجزء الأعلى من البحر الأحمر"(١).

على أي حال بدأت بريطانيا تخطط لحسم الأزمة، فقررت لجنة الدفاع الإمبراطوري (Committee of Imperial Defence) إرسال أسطول البحر المتوسط الى اسطنبول ليقوم بمظاهرة بحرية هدفها التلويح بالقوة العسكرية ان لزم الأمر(٢). ان مثل هذا التطور الخطير بالنسبة للسلطان يعتبر إشارة خطر تؤدي الى قيام حرب بين الطرفين ستكون نتيجتها اضمحلال إمبراطوريته لهذا اصبح اكثر ليونة في مطالبه تجاه الحكومة البريطانية وظهر موقفه هذا في لقاءاته المتكررة مع سفيرها باسطنبول اوكونر، حيث أكد له ان المسألة لن تصل الى

---

(1) Quoted in Khalidi, Op, Cit, PP. 42-43.

(2) Ibid, PP. 42-43.

مرحلة خطرة من حكومته، لانه حساس للغاية حول المسألة المتعلقة بمصر وان ترسيم الحدود هو ألان خارج النقاش(١).

ولحل الأزمة أعلن السلطان عبد الحميد انه سيقبل بتشكيل لجنة أعضاؤها مصريون للتفاوض مع لجنة عثمانية لترسيم الحدود(٢). وفي ١١ أيلول ١٩٠٦ اصدر فرماناً للتصديق على التسوية وفعلاً تم التصديق عليها وقَبِلَ فيها الطرفان في ١ تشرين الأول ١٩٠٦ على ان تكون العقبة ضمن الدولة العثمانية وبلدة طابا لمصر(٣).

كانت نظرة عبد الحميد منذ اعتلائه العرش تجاه بريطانيا تتسم بالعداء الشديد(٤)، وكانت تقابله بالازدراء والاشمئزاز(٥). ان الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية والموقف البريطاني الذي اتسم بمناهضة مصالح العثمانيين، عكس تغيراً في السياسة البريطانية التقليدية تجاه الدولة العثمانية فزرع في نفس عبد الحميد الشك وعدم الثقة بالجانب البريطاني، ألا ان عبد الحميد لم يكن راغبا في إثارة تعقيدات مع تلك الدولة يمكن ان تجعل الأمور تخرج عن سيطرته(٦) وهذا ما يعكس نوع العلاقة

---

(1) Khalidi, Op, Cit, PP. 27-28.

(٢) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٨؛

Khalidi, Op, Cit, P. 43.

(٤) حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧- ١٩٠٩ بيروت، ١٩٧٨، ص٦٣.

(5) Wade Dewood David, The European Diplomacy in The Near Eastern Question 1906-1909, University of Urbana Press, U.S.A, 1940, PP. 15-16.

(6) Ibid, P. 16.

التي كانت قائمة بين الطرفين في بداية القرن العشرين وهي العلاقة التي وصفها السفير البريطاني اوكونور للصدر الأعظم فريد باشا في أواخر ١٩٠٦ بأنها "احسن بقليل من ان تنقطع"[١].

ذلك كان نوع العلاقة التي كانت قائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية عندما قام انقلاب ١٩٠٨ الذي يمثل مرحلة جديدة في تاريخ تلك العلاقة.

---

[1] Quoted in: David, P. 16.



الانقلاب العثماني في عام ١٩٠٨ أحداثه

وموقف بريطانيا منه

الفصل الثاني

الانقلاب العثماني في ١٩٠٨ أحداثه وموقف بريطانيا منه

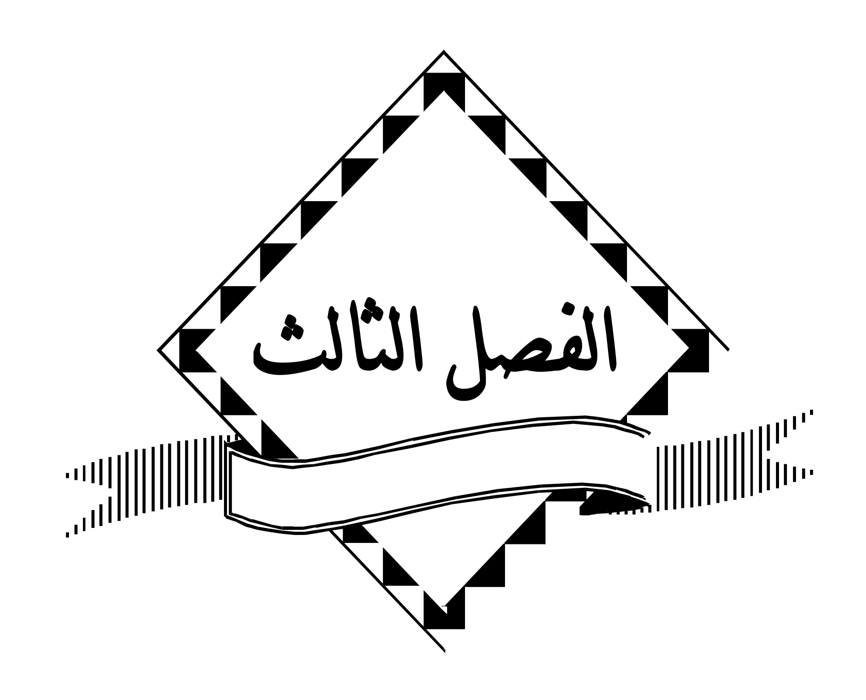
١- أحداث الانقلاب[١]:

بدأت فكرة الانقلاب تأخذ طريقها الى النور في أيار ١٩٠٨ عندما عقدت جمعية الاتحاد والترقي[٢] في سلانيك إجتماعاً تقرر فيه ان تأخذ زمام المبادرة بان

---

[١] اختلفت المصادر عن الحركة السياسية التي حدثت في الدولة العثمانية ١٩٠٨، أهي انقلاب ام ثورة- ان المصادر التي عالجت الفترة غالباً ما تخلط بين المصطلحين، لذا فالباحث يميل الى تسميتها انقلاباً وذلك لان جماهير الشعب لم تشارك فيها بشكل نشط ومستقل كما لم يترتب عليها إصلاحات جذرية نقلت المجتمع الى مرحلة جديدة أعلى وقد حتم ذلك ضعف الحركة الأمر الذي أدى الى خلق فرصة لمزيد من تغلغل الدول الاستعمارية في الدولة العثمانية. لقد انتبه أحد المفكرين والقادة السياسيين في أوربا آنذاك الى هذه الحقيقة فذكر ان حركة الاتحاديين هذه كانت من الضعف بدرجة جعلت الدول الاستعمارية تمدحها و"يكيلون المديح للثورة التركية على ضعفها... يكيلون بسبب بقاء إمكانية نهب الممتلكات التركية كالسابق، يثنون على أعضاء تركيا الفتاة ويستمرون في السير على سياسةٍ هي بأوضح شكل سياسة اقتسام تركيا" للمزيد من التفاصيل عن ضعف إمكانية تسمية ما جرى في الدولة العثمانية "ثورة" ينظر: محمود ثابت الشاذلي، المسالة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩- ١٩٢٣، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٩، ص ص ١٨٥-١٨٦.

[٢] في عام ١٨٨٩ أسس مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكري في اسطنبول جمعية سرية كانت غايتها وضع نهاية لحكم عبد الحميد الثاني وإعادة دستور ١٨٧٦ المعطل، وكان هؤلاء الطلاب متأثرون بالحياة الفكرية والسياسية في أوربا واتخذت الجمعية اسم الاتحاد والترقي واصبح إبراهيم تيمو الألباني رئيسا لها، واستغل السلطان الانتفاضة في مقدونيا،=



مواقف بريطانيا من الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية اثر الانقلاب

الفصل الثالث

مواقف بريطانيا من الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية اثر الانقلاب

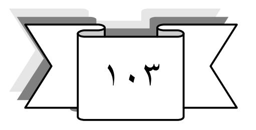
١- موقف بريطانيا من مسألة المضايق العثمانية:

تعد مسألة فتح المضايق العثمانية أمام السفن الروسية من القضايا الحيوية في السياسة الروسية، فمنذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي أكد الاتفاقيات السابقة الخاصة بالمضايق، والروس يحثون الخطى في سبيل إزاحتها او في الأقل تعديلها بما يلائم مصالحهم، لا سيما ان الروس لديهم قناعة بان الموانئ البلقانية الواقعة على البحر الأسود قواعد طبيعية لهم، وان من يمتلك المضايق لن تكون لديه مفاتيح البحرين الأسود والمتوسط فحسب وإنما سيمتلك أيضاً إمكانية السيطرة على آسيا الصغرى والسيادة في البلقان[١] وهذا ما عبر عنه الاسكندر الثاني (١٨١٨-١٨٩٤) في ١٨٨٥ بقوله: "يجب ان يكون لنا هدف رئيسي واحد هو احتلال اسطنبول، وذلك من اجل إبقاء أنفسنا في المضايق والى الأبد وأن نعلم يقينا بأنها سوف تبقى بأيدينا"[٢].

---

[١] هاشم صالح التكريتي، "الصراع الروسي- الإنجليزي حول المضائق في ١٩١١"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٦، ١٩٧٣، ص٤٢٣.

[2] Quoted in: Has Kohn, Reflections of Modern History, U.S.A, 1963, P. 69.



وجـاء الانقـلاب العثمـاني فاعتبرتـه الدبلوماسـية الروسـية الفرصـة المناسـبة لتحقيق الحل الذي تبتغيه لمسالة المضايق وعلى هذا الأساس قام ازفولسكي، وزير الخارجية الروسي بجولة في الأقطار الأوربية زار خلالها النمسا وفرنسا وبريطانيا، وهدفه من ورائها استحصال موافقة هذه الدول على تغيير نظام المضايق[١].

كانت النمسا أول المحطات في جولة ازفولسكي حيث تم لقاؤه في بخلاو مع وزير الخارجية النمساوي البارون ليكسافون ايرنثال (Lexvon Aehrenthal) (١٨٥٤-١٩١٢) حيث عبر الأول عن رغبته في عقد اتفاقية خاصة بين الطرفين تتضمن موافقة روسيا على ضم البوسنة والهرسك الى النمسا- المجر في مقابل فتح المضايق العثمانية للسفن الروسية الحربية[٢] وبعد ان حصل ازفولسكي على موافقة ايرنثال على ذلك توجه الى باقي الدول الكبرى.

انقسمت الدول التي زارها ازفولسكي- عدا بريطانيا- في هذا الموضوع الى مجموعتين الأولى كانت موافقتها واضحة على الضم كما حدث مع ألمانيا والثانية متعاطفة مع القليل من التحفظ كما حدث مع فرنسا[٣].

ان حصـول الموافقـة النمسـاوية والألمانيـة والتعـاطف الفرنسـي خلـق لـدى ازفولسكي القدرة على طرح مقترحه أمام الحكومة البريطانية تحت ظروف اعتقد انه من الصعب عليها ان ترفضها[٤].

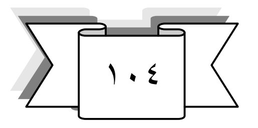
---

[١] التكريتي، "الصراع الروسي- البريطاني" ص ٤٢٤.

[2] Anderson, Op, Cit, PP. 280- 281.

[٣] انس العبيدي، المصدر السابق، ص٣١٤.

[4] James. H. Morley, Studies Diplomatic History, London, 1930, P. 245.



وصل ازفولسكي الى لندن في ٩ تشرين الأول ١٩٠٨، وفي جعبته اكثر من اقتراح أولها فتح المضايق والسماح للسفن الحربية الروسية بالمرور بمضيقي البسفور والدردنيل من البحر الأسود الى البحر المتوسط وبالعكس، بينما تحرم الدول غير المطلة على البحر الأسود من التمتع بهذا الحق على ان لا يتجاوز عدد السفن الداخلة الى الدردنيل الثلاث سفن في المرة الواحدة وان لا تمر أية سفن أخرى إلا بعد مرور ٢٤ ساعة من مرور الأولى[1].

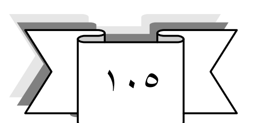
وفي اليوم التالي التقى ازفولسكي بكل من كري وهاردنك وطرح عليهما مقترحاً ثانياً تمثل في مؤتمر دولي يهدف الى إنهاء الأزمات التي ولدها انقلاب الاتحاديين، وتعهد ازفولسكي انه لن يثير مسألة المضايق في حالة موافقة الجانب العثماني على محادثات ثنائية مع الحكومة الروسية، وأوضح ان الشروط السابقة الخاصة بالمضايق ستكون أساساً للمحادثات المستقبلية، وأضاف ان هذه الشروط المسبقة خاصة بأوقات السلم، أما في أوقات الحرب فالدولة العثمانية حرة في ان تفعل ما تشاء، وفي إشارة الى الدور البريطاني، ذكر ان موضوع المضايق يعتمد على روسيا وباقي الدول الفرقاء[2].

ولخلق جو من التفاهم بين الطرفين أكد ازفولسكي ان الحكومة الروسية ترغب في إقامة علاقات صداقة مع الدولة العثمانية، وان الروس لم تكن لديهم الرغبة في الاستيلاء على اسطنبول لأنفسهم فلا يمكن للإنجليز الاستيلاء على جبل طارق

---

(1) Grey to Lowther, 15 October 1908, BD, Vol. V, No. 434, PP. 447- 448.

(2) Grey to Nicolson, 14 October 1908, BD, Vol. V, No. 318, PP. 442- 444.



وجعلها عاصمة لهم، وهم لا يرغبون ان تخضع المضايق لأية سيطرة عدا الدولة العثمانية[١].

كان ازفولسكي- رغم كل تلك المقدمات- يدرك بأنه يقف على قاعدة هشة على الرغم من وعد الحكومة البريطانية، منذ عقد الوفاق البريطاني- الروسي في آب ١٩٠٧ بان قضية المضايق ستحل في اقرب فرصة، لذا ظل يأمل في مواجهة معارضة قليلة من لدن الحكومة البريطانية[٢] إذ لا تقارن مطالب الحكومة الروسية مع الواقع الذي تحظى به حكومة النمسا- المجر منذ ١٨٧٨ في مقاطعتي البوسنة والهرسك، لكن الدعم البريطاني الظاهري للحكومة العثمانية وادعائها بعد انقلاب الاتحاديين ان التعديل في الوضع القائم للمضايق، يعني أضعاف للحكومة القائمة [حكومة كامل باشا] في اسطنبول[٣]، قد يسبب بعض المعارضة للمطالب الروسية. ما ان طرح ازفولسكي مشروعه الخاص بالمضايق حتى اتضح الخط السياسي الذي ستمضي به وزارة الخارجية البريطانية، ففي معرض رد كري على ازفولسكي قال: "ان الفائدة الحقيقة تأتي من خلال تسوية الأوضاع في الشرق الأدنى وليس البحث عن مصالح للحكومة الروسية او البريطانية"[٤].

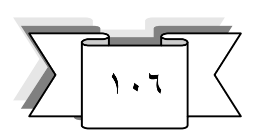
---

(1) Grey to Nicolson, 14 October 1908, BD, Vol. V, No. 318, PP. 442- 444; Morley, Op, Cit, P. 246.

(٢) تايلر، المصدر السابق، ص٥١٢.

(3) Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 7.

(4) Grey to Nicolson, 13 October 1908, BD, Vol. V, No. 317, P. 434.



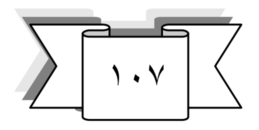
لكن الرد الدبلوماسي الذي تلقاه ازفولسكي لم يفت في عضده، خاصة انه يعلم يقينا ان مستقبله السياسي قد ارتهن بهذه القضية مما جعله يستخدم أسلوباً اكثر حدة في التأكيد على طلبه يوصل من خلاله الى زميله كري رسالة مفادها ان العلاقات البريطانية- الروسية ستقوض في حالة رفض الدعم البريطاني للمشروع الروسي حيث قال ان وضعه وزيراً للخارجية حرج جدا، في حالة معرفتهم [أي الحكومة الروسية] بالتطورات الأخيرة وفي حالة عدم رجوعه بشيء الى روسيا كعربون سلام لأعدائه الذين يهاجمونه، لذا فان سقوطه سيكون حتميا، هو وستوليبين [رئيس الوزراء] ويحل محلهما رجعيان لديهما نفوذ قوي في القصر، وسيكون ذلك خطرا شديدا على الوفاق البريطاني- الروسي وعلى علاقات الصداقة البريطانية- الروسية(١).

ان الحاجة الى استمرار الوفاق الروسي- البريطاني جعل وزارة الخارجية البريطانية تبدي ليونة في التعامل مع المطالب الروسية خاصة ان ازفولسكي، نتيجة لوضعه الحساس، تعهد في مطلبه الخاص بالمؤتمر الدولي الذي سيناقش الأوضاع الإقليمية الجديدة التي نشأت اثر انقلاب الاتحاديين ضد عبد الحميد الثاني، بأنه لن يثير مسالة المضايق(٢).

---

(1) Harding to Nicolson, 13 October, 1908, BD, Vol. V, No. 372, PP. 434- 436.

(2) Grey of Fallodar, Twenty Five Years, 1899-1916, London, 1925, Vol. 1, P. 179.



ان التعهد الروسي الأخير لم يبق مجالا لوزير الخارجية ان يماطل مما دفعه الـى الإعـلان بأنـه سيحاول استحصـال موافقـة الحكومـة البريطانيـة علـى طلبـه فـي اجتماعها المزمع عقده في ١٢ تشرين الأول ١٩٠٨[١].

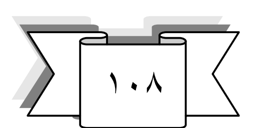
ومـا أن أجتمـع مجلس الـوزراء البريطـاني فـي الموعـد المقـرر حتـى طرحـت مجموعة من النقاط في جدول أعماله منها قضية تقديم قرض للدولة العثمانية وقرر المجلس الموافقة على القرض ولكنه أحاط الموافقة بجملة من الشروط التعجيزية مما أدى بالنتيجـة الـى رفضـه. أمـا مسـألة المضـايق فمـا ان أثيـرت حتـى أصـبحت نقطـة خلاف بين أعضاء الحكومة، فعلى الرغم من موافقة رئيس الوزراء هربرت اسكويث (١٨٥٢–١٩٢٨) على تبني مقترح ازفولسكي الخاص بإيجاد تفاهم روسي– عثماني حول المسألة، إلا أن باقي أعضاء الحكومة رفضوا بدعوى انه يجب ان تتوفر حقوق متبادلة لكل الدول في هذا الشأن، وإلا فان "السفن الحربية الروسية ستكون لها القدرة في وقت الحرب على المهاجمة من الدردنيل، ومضايقة السفن التجارية البريطانية، وما ان يتبعها الأسطول الحربي البريطاني حتى تغتنم الفرصة المناسبة وترجع الى الدردنيل"[٢]، وبهذه الحجج كانت المعارضة في مجلس الوزراء سيدة الموقف[٣].

في مساء ذلك اليوم فوجيء ازفولسكي بالجواب الذي نقله إليه كري بقوله: "نحن نأمل بان الوفاق البريطاني– الروسي، بعد فترة من الزمن سينمي الثقة بين

(1) Memorandum Explicative, 12 October 1908, BD, Vol. V, Enclosure in No. 363, P. 427.

(2) Harding to Nicolson, 13 October 1908, BD, Vol. V, No. 372, P. 434-436.

(3) Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 8.



بريطانيا وروسيا فيمكن من خلاله إيجاد اتفاقية [حول المضايق]. ان عمل الضباط الروس في فارس وقمعهم للحركة الدستورية قد خلق شعورا سيئا لدى الرأي العام هنا... وسيرسخ هذا الانطباع لديهم إذا بدأت روسيا تبحث لها عن منافع من خلال الأزمة الحالية في الشرق الأدنى، وإذا توصلنا لاتفاقية وحيدة الجانب عبر معاهدة دولية لصالح روسيا بصورة كبيرة... دون الحصول على شيء في المقابل [كل ذلك سيجعل] الدفاع عن الطلب الروسي في الآونة الراهنة أمام الرأي العام هنا، غير مناسب"[١].

حاول ازفولسكي ان يسهب في شرح مدى التغير الحاصل في المشاعر الروسية تجاه الدولة العثمانية، موضحاً "ان الحكومة الروسية ترغب في دعم الحكومة العثمانية وجعلها حاجزا أمام التقدم النمساوي"[٢].

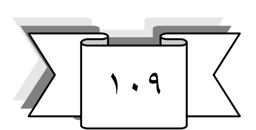
لكن ذلك لم يقنع كري ولم يطمئنه على مصالح دولته لذا اقترح: "ان على روسيا ان تثبت حسن نيتها للدولة العثمانية من خلال العمل على حل الأزمة الحالية، بشكل يطمئن المصالح العثمانية بدون الحصول على فائدة مباشرة لروسيا، وهذا سينشئ انطباعا جديا هنا"[٣].

---

(1) Grey to Nicolson, 12 October 1908, BD, Vol. V, No. 364 P 429-430; Grey of Fallodar, PP. 180-181.

(2) Dispatch from Grey to Nicolson, 12 October 1908, Quoted In: Grey of Fallodar, Op, Cit, Vol. I, P. 181.

(3) Ibid, P. 181.



ثم أعاد كري على مسامع ازفولسكي الموقف الذي تبنته المعارضة في مجلس الوزراء من خلال استعراض المخاطر على المصالح البريطانية البحرية في البحر المتوسط إذا ما فتحت المضايق لجانب واحد فقط(١).

ان الرد الذي تلقاه ازفولسكي جعله في وضع لا يحسد عليه، مما دفعه الى التهديد من جديد مؤكدا "النتائج غير المتوقعة التي ستنجم عن عدم حسم مسألة المضايق لصالح روسيا، وهذه المرة بسبب معارضة بريطانيا وحدها للتسوية" لكن جواب كري اتسم بالبرود حيث قال: "أرى من الصعب إيجاد أي اتفاق لا يشتمل على حقوق متبادلة"(٢) وأضاف "انه لا يريد ان يوصل زميله ازفولسكي الى فكرة إننا لا نريد ان ننظر في أي اقتراح [يتقدم به ازفولسكي] بشان المضايق(٣) بل أوصله الى نقطة مفادها بان عليه "ان يدرس الصعوبات بنفسه قبل ان يعتبر الموضوع منتهياً "(٤).

ان النقطة الأخيرة التي آثارها كري في إمكانية إيجاد حل لازمة المضايق لم تغير من الأمر شيئا، إذ كان يعلم منذ البداية بان روسيا لن توافق بأي حال من الأحوال على فتح المضايق للسفن الحربية لجميع الدول، وهذا كان في مقدمة الشروط التي وضعتها الحكومة البريطانية لفتح المضيقين لروسيا(٥).

---

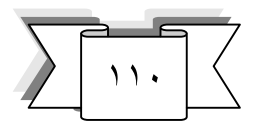
(1) Grey of Fallodar, Op, Cit, Vol. I, P. 181.

(2) Grey to Nicolson, 12 October 1908, BD, Vol. V, No. 364, PP. 429- 430.

(3) Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 9.

(4) Grey of Fallodar, Op, Cit, Vol. I, PP. 181- 182.

(5) Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 9.



أن التصريح الأخير الذي أطلقه كري جعل ازفولسكي يقدم اقتراحه الأخير على أمل الحصول على شيء ومفاد هذا الاقتراح انه "في أوقات السلم، سيكون دخول وخروج السفن الحربية الى البحر الأسود لكل الدول المتصارعة، تحت شروط معينة، ولكن على الدولة العثمانية، في حالة نشوب حرب بين روسيا واي دولة أخرى، أن تعطي حقوق متساوية في المضيقين للجانبين المتحاربين"(١).

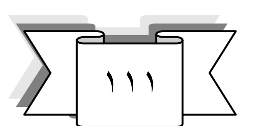
حظي المقترح الأخير بموافقة العديد من موظفي وزارة الخارجية وعلى رأسهم هاردنك الذي أمل أن يحصل المقترح على موافقة سريعة(٢).

وعلى هذا الأساس كتب الى كري في ١٣ تشرين الثاني ١٩٠٨ مذكرة ضمنها مقترح ازفولسكي الأخير على أساس عرضها على مجلس الوزراء في اليوم التالي، وفعلا تم ذلك وجاءت الصيغة النهائية التي أقرتها الحكومة على شكل مذكرة قدمها إدوارد كري الى ازفولسكي في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٨، تهدف الى إرضاء الروس من دون إعطائهم أي شيء مما يبتغونه، ونصها "ان حكومة جلالة الملك ترى ان قضية فتح المضيقين، قضية عادلة ومنطقية ولا تعارضها من حيث المبدأ، إذا صيغت بشكل يؤكد فتح المضيقين بصورة متساوية للجميع، وبلا استثناء. ان الصعوبة جاءت من ان المقترح يعطي روسيا والدول المطلة على البحر الأسود شروطا استثنائية، وان كانت محدودة. لذا فان حكومة جلالته لا يمكنها إلا الشعور بان الوقت غير مناسب تماما لإعطاء موافقة عامة لمثل هذا الترتيب. ان الشعور في بريطانيا يرفض الفعل النمساوي، وسيكون من المخيب للآمال إذا استغلت روسيا،

---

(1) Bertie to Grey, 12 October 1908, BD, Vol. V, No. 365, PP. 430-431.

(2) Harding to Nioclson, 13 October 1908, BD, Vol. V, No. 372, PP.434-436.



بعد شجبها للعمل النمساوي [يقصد ضم النمسا للبوسنة والهرسك]، الفرصة للحصول على فائدة لصالحها، والتي بها مظهر من مظاهر الضرر على الدولة العثمانية، او تغير للوضع القائم على حساب البعض [في إشارة الى بريطانيا]... وبعبارة أخرى، لو كان هناك تعاون وطيد بين روسيا وبريطانيا للتغلب على المصاعب الحالية على أسس نزيهة فان ذلك سيكون له اثر جيد على الرأي العام هنا، باتجاه تغيير موقفه من نظام المضيقين بما يلائم روسيا. ان حكومة جلالته، موافقة على صيغة ما لفتح المضايق، وهي لا ترفض مناقشة هذه المسالة، إلا إنها تشعر بالإجماع، ان اتفاقية من جانب واحد تعطي الأحقية المطلقة لقوى البحر الأسود في وقت الحرب لان تبسط سيطرتها الكاملة على البحر الأسود وجعله ميناءً محصناً من الأساطيل العسكرية والتجارية أمر مستبعد لدى الرأي العام البريطاني ولا يمكن ان يقتنع به أو يوافق عليه. لذا فان أي ترتيبات تعطي لروسيا والدول الساحلية الحق في الخروج والدخول في كل الأوقات من والى المضيقين، كالتي أشار إليها السيد ازفولسكي، وتؤمن لهم إنشاء قاعدة حربية في البحر الأسود...، ولا تحتوي على عنصر تبادلي يعطي المساواة لجميع الأطراف هو أمر مرفوض.

ان حكومة جلالته يجب ان تأخذ بعين الاعتبار موافقة الدولة العثمانية على أي اقتراح بهذا الصدد، وان الضغط على الدولة العثمانية للحصول على أي اتفاقية، من خلال التهديد بان مصالحهم سوف تنهار، غير معقولة، نحن نؤمن بان الهدف المشترك لبريطانيا وروسيا هو تجنب سقوط الحكومة العثمانية الحالية، وما سينتج

عن هذا السقوط من فوضى واضطراب، لأنه من المحتمل ان الدولة العثمانية ستُعد هذا الترتيب تهديداً لمصالحها"(١).

ان هذه الوثيقة أغلقت كل الأبواب التي يمكن من خلالها ان تحقق الخارجية الروسية هدفها الذي يقضي بفتح المضايق باستغلال الأزمة الحالية.

في اليوم التالي سلم كري لـ ازفولسكي رسالة شخصية، عبر فيها عن رغبته الإيجابية في "رؤية اتفاقية، تضمن فتح المضيقين بشروط تكون مقبولة لروسيا ولباقي دول البحر الاسود، بينما لا تضع الدولة العثمانية في وضع الضائعة الحقوق"(٢) وأضاف في الرسالة نفسها انه يعلق أهمية على رأي ازفولسكي بشأن رغبة بلاده في تحسين العلاقات مع الدولة العثمانية، ووعد بأنه سيدعم آراء الأخير في اسطنبول عندما يكون الوقت مناسباً، وأوضح بان السبب في موقفه هذا هو "المشاكل التي تواجهها الدولة العثمانية، فليس من المناسب الضغط عليها وهي كارهة لتفعل شيئاً يمكنها ان تفعله برضاها في وقت لاحق"(٣).

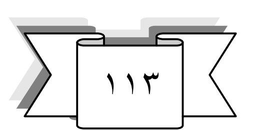
العامل الآخر الذي اثر في مسالة المضايق هو مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية إذا إنها أرادت تحقيق نصر لها دون خسارة شيء وذلك بدعم العناصر الموالية لها وتحديداً كامل باشا وهذا أكده لوثر في رسالته التي ترافقت مع أوج المحادثات بين كري وازفولسكي حيث كتب قائلا: "ان أي امتيازات خاصة تضمن للروس ستكون مصيرية للدولة العثمانية" وأضاف "منذ تعيين كامل باشا

---

(1) Memorandum by Grey, 14 October 1908. BD. Vol.V No. 377, P. 441.

(2) Grey to Isvolsky, 15 October 1908, BD, Vol. V. No. 387. P. 451.

(3) Grey to Isvolsky, 15 October 1908, BD, Vol. V. No. 387. P. 451.



المناصر للبريطانيين حديثاً وهو يتحمل أعباء مسؤولية ثانية، وهو بهذا يعزز موقعه، بينما قوة جمعية الاتحاديين آخذة بالانحدار" وأعرب عن خشيته "من ان يؤدي الفشل في تحقيق شيء ما يرضى الدولة العثمانية الى زيادة أعدائهم [أعداء الاتحاديين]"(١).

وليس هذا ما كان كري ليشجعه، خاصة ان الذي يمسك بالصدارة العظمى هو كامل باشا المعروف بولائه للبريطانيين، ولهذا فقد أكد كري لرافت باشا– السفير العثماني في لندن– في ١٥ تشرين الأول ١٩٠٨ ان أي تغيير في المضايق سيعتمد بالدرجة الأساس على قبول الدولة العثمانية، وأوضح وزير الخارجية انه على الرغم من مبدأ حكومته في: "الموافقة على فتح المضايق تحت شروط محددة: تضمن سلامة الدولة العثمانية، إلا إنها في الوقت نفسه تترك الدولة العثمانية حرة في وقت الحرب لفتح وغلق المضايق كما تشاء، ... وأنني آمل ان روسيا ستؤجل مسالة المضايق"(٢).

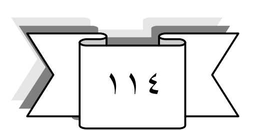
رجع ازفولسكي الى سانت بطرسبورغ في ٢٨ تشرين الأول ١٩٠٨ خالي الوفاض علماً أن مكانته الدبلوماسية ذات الشأن كانت ستتضاءل بسبب ذلك، وذكر بعد رجوعه 'إنني اعلم ان بقائي وزيراً للخارجية لن يطول"(٣).

(1) Lowther to Grey, 13 October 1908, BD, Vol. V, No. 375, P. 439- 440.

(2) Gery to Lowther, 15 October 1908. BD, Vol. V, No. 383, PP. 447- 448.

(٣) كانت نبوءة ازفولسكي في محلها، فما ان هل عام ١٩١٠ حتى اعفي من منصبه وزيراً للخارجية، ثم عين سفيرا لبلاده في باريس ١٩١٠– ١٩١٧.

Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, P. 450.



ولكن، لماذا هذه المعارضة من الجانب البريطاني لقضية مهمة جداً للجانب الروسي، مع وجود رابط قوي يتمثل في التحالف بين الطرفين؟.

والجواب هو ان بريطانيا في موقفها هذا لم تقصد كسب ود الدولة العثمانية الى جانبها فحسب بل ان الحكومة البريطانية أدركت ان روسيا تسعى الى استغلال الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية من اجل حل قضية المضيقين لصالحها، فأرادت بتبنيها موقف المدافع عن المصالح والمكانة العثمانية إفهام روسيا بأنها "لن تسمح بتوجيه الضربات للحكومة الدستورية الناشئة في اسطنبول"(١) متخذة من هذا الموقف ستاراً لإخفاء نواياها الحقيقية المتمثلة بمنع روسيا من امتلاك حق مرور حر لسفنها الحربية خلال مضيقي البسفور والدردنيل، لما يشكله ذلك من تهديد لمصالحها في الشرقين الأوسط والأقصى(٢).

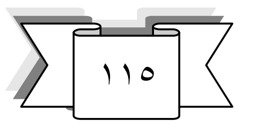
والحقيقة ان مصالح البلدين، ونعني بهما روسيا وبريطانيا، لم تكن قد أخذت خطاً متوازياً تماماً بعد، فلم تكن قد مضت بعد سنة واحدة على التفاهم بينهما، والذي اقتصر على آسيا فقط، وهذه المدة قصيرة جداً، حتى إنها لا تكاد تذكر، نسبة الى العداء الطويل الذي استمر قرابة قرن، فليس بإمكان هذه المدة الضئيلة مسح الشعور بالعداء للروس من مخيلة البريطانيين. كما ان الأخيرين في الواقع، مهما تكلموا عن الصداقة وأهميتها مع الروس فهم لا يعنون ان هذه الصداقة ستكون على حسابهم(٣).

---

(1) Quoted in: M.B. Cooper, "British Policy in The Balkans 1908-1909", The Historical Journal, 1964, Vol. 6, P. 267.

(٢) انس العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.



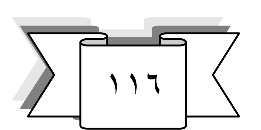
السبب الآخر يكمن في الروس انفسهم، فحاجتهم الى دولة حليفة في الخارج مثل بريطانيا يمكن ان تكون سنداً قوياً لإعادة بناء الجبهة الداخلية، جعلهم اكثر ليونة في التعامل مع المسالة، وإمكانية تأجيل المواجهة او دخول حرب لحين إعادة تنظيم الأوضاع في الداخل وهذا ما عبر عنه ازفولسكي للسفير البريطاني في سانت بطرسبورغ حيث قال: "ان الحكومة الروسية قد بدأت توها بتنظيم أمورها المالية، وإعادة تنظيم جيشها، إضافة الى إخماد الانتفاضات الداخلية. ان الحرب ستسحق كل التقدم الذي حققنا، وربما ستحيي لروسيا كل المشاكل التي أخمدت لتوها"(١).

لقد اضطر ازفولسكي لقبول وجهة النظر البريطانية إذ لم يكن أمامه إلا ان يفعل ذلك وبذلك تكون قضية المضايق قد حلت على أساس تأجيلها الى الوقت المناسب في المستقبل، إلا أن هذا الحل لم يعمر طويلا خاصة ان الروس ظلوا ينظرون الى المضيقين باعتبارهما حقاً شرعياً لهم لا يمكن التخلي عنه وهو السبب الذي جعلهم يثيرون المسالة مرة أخرى في خلال الأزمة التي سببتها الحرب العثمانية- الإيطالية ١٩١١- ١٩١٢(٢).

---

(1) Nicolson to Grey, 24 March 1909, BD, Vol. V, No. 761, PP. 732- 733.

(٢) للمزيد من التفاصيل: انظر هاشم التكريتي "الصراع الروسي- البريطاني حول المضايق" ص ص ٤٢٧- ٤٤٣؛ ياخيموفتش، المصدر السابق، ص ص ٤٦-١٥٨؛ محمد رجب الزائدي، الغزو الإيطالي لليبيا، مقدماته وغاياته، بنغازي، ١٩٧٤، ص ص ٧٣-١٠٧؛ شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٧٤.



٢- الموقف البريطاني من أزمة البوسنة:

كانت حكومة النمسا- المجر تخطط منذ زمن لضم ولايتي البوسنة والهرسك، فمنذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي اقر احتلالهما من لدن النمسا اصبح النفوذ النمساوي في ازدياد في تلك الولايتين اللتين تحكمان باسم الدولة العثمانية وليس للأخيرة فيهما سوى الجزية والاسم العثماني[١].

كان هناك العديد من المسببات التي أدت الى ضم النمسا لهذين الولايتين[٢]، إلا أن السبب الذي عجل بالضم جاء اثر انقلاب الاتحاديين، فقد آثار النمسا الفكر الذي يحمله الشبان الأتراك الذي يتمثل في مركزية الدولة وتأكيدهم ان البوسنة والهرسك جزءاً من الإمبراطورية ودعوة الحكومة العثمانية الجديدة سكان الولايتين الى إرسال ممثليهم الى البرلمان العثماني، إضافة الى إثارتها مسألة حقوق الدولة العثمانية في المقاطعتين[٣].

ان إثارة تلك المسائل دفعت بوزير الخارجية النمساوي البارون ايرنثال بعد أسبوعين من الانقلاب الى تقديم مذكرة للإمبراطور النمساوي والى مجلس الوزراء يعلمهم فيها ان مكانة النمسا في الولايتين وفي سنجق نوفي بازار أصبحت حرجة جداً، وأضاف ان وضع الدولة العثمانية الحالي يعتبر "الفرصة الأخيرة للنمسا للعمل دون المجازفة بحرب ضد روسيا او مواجهة تعقيدات خطيرة في البلقان"[٤].

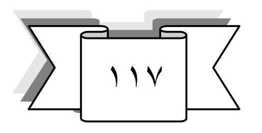
---

[١] انس العبيدي، المصدر السابق، ص ص ٦٣- ٦٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٩٩- ١٠٨.

[3] David, Op, Cit, P. 94.

[4] Quoted in: David, Op, Cit, P. 95.



تم لارينثال ما أراد ففي ١٠ أيلول ١٩٠٨ بعد ان ضمن مجلس الوزراء لوزير خارجيته حرية العمل على ان يتجنب التعقيدات الدولية، وبهذا شرعت الدبلوماسية النمساوية بالعمل على حصول تأييد الدول التي يمكن ان تستجيب للمطلب النمساوي[١].

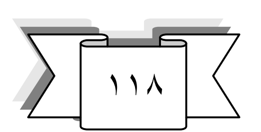
كانت هذه التحركات مثار قلق لدى الحكومة العثمانية في أواخر آب، فصحافة العاصمة نشرت أخباراً عن إمكانية ضم النمسا للبوسنة والهرسك بينما كان الباب العالي وجمعية الاتحاد والترقي يتخذان كافة الاحتياطات لمثل هذا الأمر ففي ٢٢ أيلول ١٩٠٨ أرسل احمد رضا رئيس البرلمان العثماني على جناح السرعة الى النمسا لتأكيد التزام الشبان الأتراك باحترام كافة الاتفاقيات السابقة للباب العالي فيما يتعلق بمصر وكريت والمناطق الأخرى وكان رد ارينثال في هذه المقابلة دبلوماسياً حيث قال: "ان حكومته عازمة على تعزيز الالتزامات الماضية للحفاظ على الوضع القائم" ولم تختلف تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية النمساوية بارون دي سيل Baronde Call عن رئيسه حيث أكد للقائم بأعمال السفارة العثمانية في فيينا "ان مسالة الضم لن تثار أبداً"[٢].

إلا أن كل تلك التطمينات أصبحت في مهب الريح حال تقديم النمساويين مذكرة الى الباب العالي في ٦ تشرين الأول ١٩٠٨ جاء فيها: "ان حكومة النمسا-المجر وجدت نفسها مضطرة وبدون رغبة منها ان تحل نفسها من كافة التزامات

---

[١] انس العبيدي، المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٨.

[2] Quoted in: David, Op, Cit, P. 96.



اتفاقية اسطنبول وقررت ان تستعيد حريتها الكاملة في الحركة بكل ما يتعلق بالبوسنة والهرسك"[١].

لقد سيق لهذا الضم العديد من المسوغات جاءت على لسان الإمبراطور فرنسيس جوزيف Francis Joseph (١٨٤٨-١٩١٦) في يوم إعلان الضم نفسه حيث قال: ان اللحظة قد آنت لكي نقدم لسكان الولايتين، برهاناً جديداً على ثقتنا بنضجهم السياسي. وابتغاءً منا لرفع البوسنة والهرسك الى مستوى أسمى في الحياة السياسية، ومن اجل خلق قاعدة قانونية للتعبير عن رغباتهما واحتياجاتهما، عزمنا على منحهما حكومة دستورية، تتماشى مع الظروف السائدة والمصالح العامة... ولكن من الضروري لإدخال الدستور المحلي إيجاد وضع دستوري واضح وغير ملتبس فيه للولايتين، ولهذا السبب، وللروابط الموجودة من قديم بين أسلافنا... وهذه الأراضي، نمد نحن فرانسيس جوزيف سيادتنا الى البوسنة والهرسك"[٢].

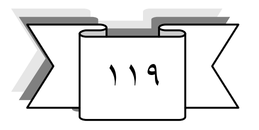
ولم تخل جعبة ارنيثال من مسوغات، إضافة الى مسوغات إمبراطوره، ساقها في جلسة البرلمان في ٨ تشرين الأول حين قال للنواب، بان الحكومة النمساوية قررت الضم، لأنها "لم يعد بوسعها ان تتغاضى لوقت أطول عن مسألة منح البوسنة والهرسك الدستور الذي تستحقانه، لا سيما ان الاتحاديين قد منحوا الدولة العثمانية دستورها أيضاً . لذا تحتم علينا وضع الولايتين كلية تحت سيادتنا"[٣].

---

[1] Quoted in: David, Op, Cit, P. 96.

[٢] نقلاً عن: انس العبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

[٣] انس العبيدي، ص ص ٢١٠- ٢١١.



ولكن هل المسوغات التي ساقها الإمبراطور النمساوي ووزير خارجيته هي المسوغات الحقيقية وراء الضم؟ سيكون الجواب بالطبع لا، فالسبب الأساس من وراء الضم هو تحقيق هدفين أساسيين: الأول التفوق في الصراع مع روسيا، فبعملها هذا حققت النمسا مكسبا في صراعها مع الأخيرة في البلقان، وعلى الدولة العثمانية بضمها ولايتين لاسيما ان النمسا- المجر قد دخلت مجال التصنيع مما يتطلب البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها، والثاني ضرب الحركة السلافية التي كانت تهدد كيان النمسا- المجر فعمدت الأخيرة الى تحقيق مخططها هذا قبل ان تستعيد روسيا قوتها، وقبل ان تتمكن حكومة الدولة العثمانية الجديدة من تثبيت أقدامها[١].

ان الأسلوب الذي استخدمه السفير النمساوي في اسطنبول بالافيسيني للدفاع عن قرار حكومته، يؤكد ما أوردناه سابقاً، فقد حذر الحكومة العثمانية حتى من صيغة احتجاج لدى الدول الموقعة على اتفاقية برلين، ففي معرض رده على أسئلة الصحفيين الموجهة إليه عن شرعية العمل الذي قامت به النمسا قال: "نحن لدينا الحق لأننا نملك القوة"[٢].

كانَ رد فعل الشعب العثماني- على عكس الحكومة- متسماً بالقوة، حيث اربك حسابات ارينثال وحكومته وقد تمثل في مقاطعة البضائع النمساوية، فبما ان الرد العسكري بات أمراً مستحيلاً قرر تجار مهمون من جمعية الاتحاد والترقي في

---

[١] سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، جـ١، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥٣.

[2] Quoted in: Mhmad Muktar Pasha, La Turquie L'allemage, et L'Europe Depuis la traite de Berlin Jusqu'a la guerre mondial, Paris, 1924 PP. 86- 88.

اسطنبول في ٧ تشرين الأول مقاطعة البضائع النمساوية انتقاماً من النمسا– المجر لاغتصابها البوسنة والهرسك. لقد كان ذلك بمثابة سلاح الضعيف ضد القوي ووصف بأنه أمر مقدس[١].

اتسعت المقاطعة في الإمبراطورية العثمانية الى حد أحرج حكومة ارينثال[٢] فقد اشتكى بالافيسيني في ١٨ تشرين الأول ١٩٠٨قائلاً : "إننا ألان نعتبر أعداءً للنظام الجديد، ففي ظل حركة المقاطعة هذه جميع الحوارات والوعود وحتى التهديد لم تجد نفعاً "[٣]. وألح على حكومته بضرورة ان تقبل بالمقترحات الاقتصادية والسياسية التي قدمتها جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك[٤]، لكنه في الوقت نفسه ظل يواصل ضغوطه على الحكومة العثمانية.

---

[1] Luigi Albertini, The Origins of The War of 1914, Translated and Edited by Isabella M. Massy, University of Oxford, 1952, P. 225.

[٢] بلغت الخسائر التجارية للنمسا– المجر أثناء المقاطعة حوالي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي انظر:

David, Op, Cit, P. 102.

[3] Quoted in: Ibid P. 102.

[٤] قدمت الجمعية أواخر تشرين الأول ١٩٠٨ مقترحات لإنهاء الأزمة تمثلت في:

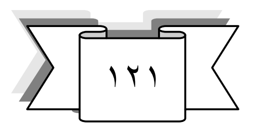
أ– التعويض المالي للدولة العثمانية.

ب– ضمان نمساوي للأراضي العثمانية في أوربا ضد أي نوع من أنواع الاعتداء في المستقبل.

جـ– موافقة الجانب النمساوي على زيادة الضرائب الكمركية العثمانية الى ١٥%.

د– إقرار النمسا بحق الدولة العثمانية بتعديل نظام الامتيازات. للمزيد انظر:

David, Op, Cit, P. 101.



لم تكن الضغوط التي مارسها السفير آخر الضغوط، بل كانت هناك ضغوط من الحكومة الألمانية في الاتجاه نفسه(١).

والسؤال البديهي ألان، ما موقف بريطانيا من كل تلك الأحداث؟ وهل بغت الحكومة البريطانية مساندة النظام العثماني الجديد بدون الحصول على أي مكسب لصالحها؟

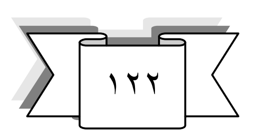
لقد كتب إدوارد كري، وزير الخارجية البريطاني في مذكراته مدعياً، ان موقف حكومته كان مجرداً من أي مصالح كانت تتوخاها بريطانيا من القضية حيث تحدث، وفي كلامه استياء مما حدث، قائلاً : "ان قرار وعمل النمسا دون اللجوء الى تسوية أو حتى سؤال أو استشارة للحصول على موافقة الدولة العثمانية يعتبر ضربة لمكانة الاخيرة، وهي ضربة وحشية لبراعم الآمال فيها. الى جانب هذا نحن نشعر ان تغيير معاهدة أوربية من جانب واحد يقلع من الجذور الآداب الدبلوماسية المتعارف عليها، لذا فنحن عاملون على مبدئنا بأنه على الرغم من ان مصالحنا لن تتضرر، إلا أننا لن نعترف بالعمل النمساوي، والتغييرات التي أجرتها، الا في حالة موافقة الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية"(٢).

لقد جاء قول كري هذا منسجماً مع موقف التظاهر بإسناد النظام الجديد في الدولة العثمانية الذي اتخذته بريطانيا في المرحلة الأولى من الانقلاب العثماني رغبة منها في أبعاد العثمانيين عن ألمانيا، إضافة الى توجسه من النتائج التي تترتب على تغيير معاهدة برلين. وهذا ما دعاه أيضاً الى ان يطلب في برقيته الموجهة الى سفير

---

(1) Ibid, P. 102.

(2) Grey of Fallodar, Op, Cit, Vol. 1, P. 175.



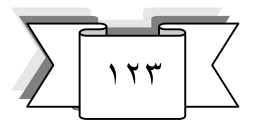
بلاده في فينا في ٥ تشرين الأول ١٩٠٨ تذكير ارنيثال "بان النمسا- المجر عضو في معاهدة لندن، وبروتوكول السابع عشر من كانون الثاني ١٨٧١ الملحق بها، الذي ينص على عدم نقض او تعديل الالتزامات التي أبرمتها دولة معينة، إلا عن طريق موافقة جميع الأطراف المتعاقدة... لا يمكن لحكومة جلالته الاعتراف بالخرق المتعمد لمعاهدة برلين، الذي جرى دون استشارة مسبقة للدول الأخرى... عليك الإلحاح بشدة على الحكومة النمساوية بضرورة إعادة النظر بقرارها في ضم الولايتين المحتلتين"(١).

ان كل المسوغات التي ساقها كري في موقف حكومته لا يمكن ان تمت الى الحقيقة بشيء، فالتباكي على مصلحة الدولة العثمانية لم يكن يوماً من الأيام من أولويات السياسة البريطانية، حتى بعد قيام نظام دستوري فيها بل ان المصلحة البريطانية هي التي كانت تحكم الموقف، وهنا يمكن الجزم بان موقف بريطانيا من الضم ما جاء إلا نتيجة للتنافس الألماني- البريطاني الذي كان على اشده، فألمانيا التي عدت المدبر الحقيقي لعملية الضم ستحقق انتصارا مهماً على بريطانيا، وهذا ما أكده السفير النمساوي في لندن "ان البريطانيين يعدون القضية برمتها... ضربة موجهة للنظام العثماني الجديد وان هذا كله في مصلحة الألمان"(٢) وما كان هذا لترغب به بريطانيا إطلاقاً، وان مكانة الأخيرة في أوربا ستتدنى كثيراً إذا رضيت بالأمر الواقع.

---

(1) Grey to Goshenm 5 October 1908, BD. Vol. V, No. 302, P. 390; David, Op, Cit, P. 97.

(2) Whithead to Grey, 30 September 1908. BD, Vol. V. No. 273, P. 369.



ان بريطانيا لن تسمح بان تتضرر مصالحها من حليف- كما حدث مع روسيا في قضية المضايق فكيف بها إذا جاء الضرر من ألد أعدائها وهي ألمانيا، لذا كانت الحرب من الحلول المرغوب بها، وللتصعيد لم تتوان الحكومة البريطانية عن إرسال أسطولها الى بحر ايجة[1].

لكن هذا الإجراء لم يأت بالنتيجة التي كانت بريطانيا ترجوها فضعف موقف حلفاء بريطانيا روسيا وفرنسا، ورجحان كفة دول الوسط، وعدم استقرار الأوضاع الداخلية في بريطانيا بسبب الإضرابات العمالية[2] التي أثرت في الحياة العامة داخل بريطانيا، جعلها تفكر في حل اكثر واقعية مثل إرسال الأسطول البريطاني الى بحر ايجة، الذي سبب تصعيداً آثار الجانب النمساوي حيث اتهمت الحكومة والصحافة النمساوية بريطانيا بأنها المحرض على المقاطعة العثمانية للبضائع النمساوية، بل أنها تعرقل المفاوضات العثمانية- النمساوية بهدف الاستحواذ على المزيد من الأسواق التي تتمتع بها النمسا قبل المقاطعة[3].

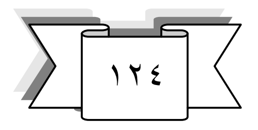
ان الاتهام الأخير لا يخلو من صحة فمن الواضح ان لوزير الخارجية البريطاني كري وحكومته دوراً في تشجيع الحكومة العثمانية على المطالبة بتعويض مالي إضافة الى إعادة سنجق نوفي بازار، والدليل على الدعم البريطاني لمثل هكذا

---

(1) David, Op, Cit, P .98.

(٢) بلغ عدد العمال المضربين عن العمل في بريطانيا ٣٠٠.٠٠٠ عامل، للمزيد انظر، انس العبيدي، المصدر السابق، ٢٩١.

(3) David, Op, Cit, P. 102.



مطلب، ما قاله كري من "ان الحكومة العثمانية تضع كامل ثقتها فينا... وانها لن تتخذ أي قرارات حيال القضايا الحالية دون اخذ نصائحنا"(١).

لقد كان على الحكومة البريطانية، بسبب الظروف الداخلية المتمثلة بالإضرابات التي أشرنا إليها وعدم استقرار الوضع الداخلي والخارجي والمتمثل بضعف حليفتها روسيا وعدم استعدادها للحرب، ان تتخلى عن موقفها السابق وان تقبل بالضم باعتباره أمراً واقعاً لكنها أرادت حفاظاً على سمعة بريطانيا ورغبة في عدم إغضاب العثمانيين ان تحصل الدولة العثمانية على تعويض مناسب. وهكذا أيد الجانب البريطاني العثمانيين، في طلبهم الخاص بالتعويض المالي لما لحق بهم من إضرار، حيث أكد إدوارد كري بان البريطانيين سوف يدعمون العثمانيين في الحصول على مبتغاهم في هذا المجال(٢) خاصة ان الاستثمارات البريطانية في الدولة العثمانية في ازدياد.

استمرت الأزمة منذ تشرين الأول ١٩٠٨ حتى نهاية كانون الأول ١٩٠٨ حيث وجد كامل باشا الصدر الأعظم في ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨ حلاً للازمة على أساس التعويض عن خسارة العثمانيين لسيادتهم على البوسنة والهرسك(٣).

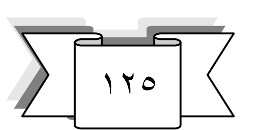
وافق ايرنثال على الفور، وحدد قيمة التعويض بـ(٥٧.٥٠٠.٠٠٠) فرنك ووافق الجانب العثماني على مثل هذا التعويض ووضعت أسس اتفاقية بين الطرفين في ١٢ كانون الثاني ١٩٠٩ أهم ما جاء فيها: انسحاب النمسا من سنجق نوفي

---

(1) Grey to Lowther, 26 October 1908, BD, Vol.V, No. 406. P. 465.

(2) Grey to Lowther, 5 October 1908, BD, Vol.V, No. 296. P. 388.

(٣) انس العبيدي، أزمة البوسنة، ص ٤٢٥.



بـازار وتخليهـا عـن كافـة حقوقهـا فيـه، وان تـدفع النمسـا- المجـر (٥٧.٥٠٠.٠٠٠) فرنك مقابل أراضـي السلطان في الولايتين. إضـافة الى إقرار الامتيـازات الاقتصـادية التـي قـدمتها حكومـة النمسـا- المجـر للدولـة العثمانيـة. وتعهـدها بمـنح المـواطنين المسلمين فـي البوسـنة والهرسك الحريـة الدينيـة التامـة، إضـافة الـى اعترافهـا بحقـوق السـلطان خليفـة للمسـلمين ومـا يتبـع ذلـك مـن حقـوق شـرعية علـيهم، ونصـت الفقـرة الأخيـرة علـى الاعتـراف بالضـم[١] ان هـذا الاتفـاق كـان مـدعاة ارتيـاح الحكومـة البريطانية إذا أعربت عن رضاها على هذه التسوية وأوصت اسطنبول بقبولها [٢].

مـا ان سـقطت وزارة كامـل باشـا فـي ١٣ شـباط ١٩٠٩ وتسـلم حسـين حلمـي باشـا فـي اليـوم التـالي الصـدارة العظمـى حتـى عمـل علـى إقـرار الاتفاقيـة ويبـدو ان علاقة الأخير بالنمساويين الحسنة ورغبته في ان تظهر وزارته علـى أنهـا قـادرة علـى إنجـاز شـيء مـا، عجـل فـي إقـرار الاتفاقيـة فـي ٢٦ شـباط ١٩٠٩[٣] وبهـذا انتهـت الأزمة بخلق أجواء ستغير- بدفع من الألمان- مجرى العلاقات العثمانيـة- النمساوية وتجعلهـا علاقـات وطيـدة أفضـت الـى ربـط مصـير الإمبراطـوريتين فـي أول حـرب عالمية.

٣- الموقف البريطاني من استقلال بلغاريا:

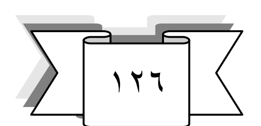
---

[١] للمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة. انظر: المصدر نفسه، ص٤٢٦.

[2] Cartwright to Grey, 27 February 1909, BD. Vol.V, No. 622, P. 638.

[٣] انس العبيدي، المصدر السابق، ص ص ٤٣٨-٤٣٩؛

Miller, Op, Cit, Chapter 4, P. 5.



أخذت المشكلة البلغارية تظهر على الساحة الدولية اثر مؤتمر برلين ١٨٧٨ حيث تقرر في ذلك المؤتمر تقسيم بلغاريا الى قسمين، يمنح الأول استقلالاً ذاتياً كاملاً ويحمل اسم بلغاريا مع بقائه تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، ويقوم بدفع الجزية السنوية الى السلطان. أما الجزء الآخر من بلغاريا فيقسم الى قسمين الأول يسمى الروملي الشرقية حيث يبقى تحت السيادة السياسية والعسكرية المباشرة مع نظام إداري خاص بها، في حين يعاد القسم الثاني أي مقدونيا الى ممتلكات الدولة العثمانية وسيادتها المباشرة(١).

ان بروز الروح القومية في بلغاريا، والسياسات التي اتبعها الروس عقب مؤتمر برلين والمتمثلة في تدخلهم في الأمور الداخلية، وخاصة في الجيش، أزعج الساسة البلغاريين وفي مقدمتهم الكسندر باتنبرغ (Alexander Battenberg) (١٨٥٧- ١٨٩٣)(٢) ان كل تلك المقدمات قادت الى ثورة في جزئي بلغاريا في ١٨ أيلول ١٨٨٥ وهذه الثورة كانت مفاجئة لكل الدول وعلى رأسها روسيا(٣).

على الرغم من أسلوب المفاجأة الذي تميزت به الثورة إلا أنها لاقت ارتياحاً من جانب الحكومة البريطانية إذا اعتقد رجال السياسة فيها ان توحيدها سيكون سداً لأطماع الروس ضد بقايا ممتلكات الدولة العثمانية(٤) لقد كان الاعتقاد السائد لدى

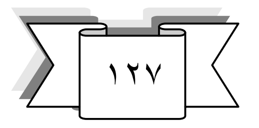
---

(1) Eversley, Op, Cit, P. 336.

(٢) محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠- ١٩١٤، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٤٥.

(٣) الدسوقي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(4) Eversley, Op, Cit, PP. 337- 338.



الساسة البريطانيين ان "الرجل المريض قد قضى نحبه وان بريطانيا مستعدة ألان لاستخدام بلغاريا المفعمة بالحياة لحماية جثمانه"[١].

ان هذا الوضع لم يكن مريحاً للنمسا التي بدأت تدفع بصربيا الى الدخول بحرب ضد بلغاريا بحجة عدم قبولها بالوضع الراهن، والمطالبة بالحصول على تعويضات[٢].

اندلعت الحرب بين صربيا وبلغاريا نتيجة للتطورات السابقة وبعد ثلاثة أيام من الحرب وقعت معركة سلفنتزا Slivnitza التي انتهت لصالح البلغار الذين كبدوا الصربيين خسائر جسيمة ودفعوا بهم الى داخل الأراضي الصربية حتى أوصلوهم الى أبواب عاصمتهم بلغراد[٣].

دفع اندحار القوات الصربية النمسا الى التهديد بإعلان الحرب على بلغاريا في حالة عدم توقف الأخيرة، فاضطرت بلغاريا الى قبول وقف القتال، وتم في ٣ آذار ١٨٨٦ التوصل الى اتفاق نص على ان تعاد الحدود بين الطرفين الى ما كانت عليه قبل الحرب[٤].

---

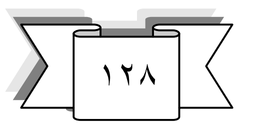
(1) Anderson, Op, Cit, P. 229; Philps Price, A History of Turkey From Empire to Republic, London, 1966, PP. 10-12.

(2) Eversley, Op, Cit, P. 338.

(3) R.G.D. Laffan, The Guardian of The Gate, Oxford University Press, 1918, PP. 72-73.

(4) Liye Kyulyovskiy, Bulgaria 1877- 1978, Sofia, 1977, P. 39;

الدسوقي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.



تبع هذه التسوية تنظيم للعلاقة بين بلغاريا والدولة العثمانية إذ جرى الاتفاق بين الطرفين في آذار ١٨٨٦ على مشروع يقضي بان يكون الاتحاد البلغاري في شخص الأمير البلغاري، أي يكون الشخص الذي سيتولى منصب أمير بلغاريا هو نفسه حاكم الروملي الشرقية على ان تدفع الأخيرة وبلغاريا جزية خاصة بها للدولة العثمانية التي ستبقى تحكمها اسمياً [١].

ظل وضع بلغاريا قلقاً منذ ان تنازل باتنبرغ عن العرش في ٢٥ آب ١٨٨٦ بسبب الضغوط الروسية، حتى أصبح فرديناند كوبورغ أميراً لبلغاريا (١٨٨٧-١٩٠٨) الذي استطاع تحقيق ما كان يحلم به البلغار [٢].

ان تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية هو ما كان يطمح إليه كل البلغار، ويبدو أن الحظ كان يلعب لصالحهم، فانقلاب الاتحاديين ضد النظام الحميدي خلق الفرصة المناسبة لتحقيق هذا الحلم [٣].

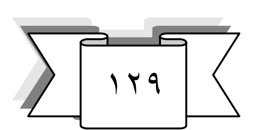
إلا أن هذا الطموح جوبه بالعديد من المعوقات أولها: الموقف الذي أبداه البلغار الساكنون في مقدونيا، فقد استقبل المقدونيون الانقلاب العثماني بارتياح وحماس كبيرين وألقت الفصائل البلغارية المسلحة في مقدونيا سلاحها وأعلنت ولاءها لجمعية الاتحاد والترقي، وولدت هذه الأخبار شعوراً بالضيق وخيبة الأمل لدى

---

[1] Nikolai Todorov, A Short History of Bulgaria, Sofia, 1975, P. 63.

[٢] الدسوقي، المصدر السابق، ص ص ٢٩٠-٢٨٢.

[3] Todorov, Op, Cit, P. 64.



الأوساط السياسية والرأي العام البلغاري، وبالتالي أضعفت الآمال في إمكانية إعادة ضم مقدونيا الى بلغاريا الكبرى[١].

ان هذه الأوضاع دفعت الأمير كوبورغ الى التركيز على المسالة الأكثر إلحاحاً وهي ضم الروملي الشرقية بشكل نهائي وإعلان الاستقلال التام، ولا بد لتحقيق هذا الهدف من ذريعة تصعد الموقف مع العثمانيين وفي الوقت نفسه تظهر الدولة العثمانية على أنها هي المعتدية. وقد جاءت هذه الفرصة اثر حادثة دبلوماسية وقعت في اسطنبول في ١٥ أيلول ١٩٠٨ تتلخص في عدم سماح السلطات العثمانية لممثل الحكومة البغارية ايفان جيشون (Ivan Gueshoff) (١٩٠٦- ١٩٠٨) بحضور مأدبة غداء سياسية في قصر يلدز، على أساس انه لا يمكن لممثل إمارة تابعة سياسياً للسلطان التشرف بحضور مأدبة يحضرها ممثلو دول ذات سيادة تامة فكانت نتيجة هذه الحادثة، أن سحبت بلغاريا ممثلها من اسطنبول وقطعت علاقتها نهائياً مع الدولة العثمانية[٢].

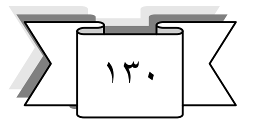
لم تمر خمسة أيام حتى أعلنت بلغاريا ضمها لسكة حديد الروملي التابعة لشركة الخطوط الشرقية بحجة المحافظة على الأمن، إلا أن الهدف الحقيقي هو تصعيدي بالدرجة الأساس الى درجة يمكن بعدها إعلان الدستور[٣].

---

(1) David, Op, Cit, P. 80.

(2) Extract Form A. C. Tilley's Memorandum, British Documents, Appendix VIII, No. 1, P. 816.

(٣) انس العبيدي، المصدر السابق، ص ١٩٤.



كان الجو الدولي مهيئا للبلغار لإعلان استقلالهم، فالدول الكبرى لن تعترض على إعلان الاستقلال، وخاصة الجانب البريطاني ففرديناند كان يعلم يقيناً بان بريطانيا لن تعترض على سياسة الأمر الواقع التي سيتبناها[١] بل على العكس فهي لم تحرك ساكناً لمصلحة الدولة العثمانية مع معرفتها بالنوايا البلغارية منذ الزيارة التي قام بها الملك البريطاني إدوارد السابع للقيصر الروسي في ١١ آب ١٩٠٨[٢].

أعلنت بلغاريا استقلالها في ٥ تشرين الأول ١٩٠٨، وهذا الإعلان تزامن مع استعدادات عسكرية تحسباً لحدوث أي رد فعل عثماني. واخذ الرأي العام العثماني- مدفوعاً بالأفكار التي تحملها جمعية الاتحاد والترقي يطالب بإعلان الحرب ضد ما اسماه "الاعتداء البلغاري" الذي يهدف الى القضاء على النظام الجديد في اسطنبول[٣].

إلا أن الحكومة العثمانية وعلى رأسها كامل باشا كانت تسمع لبريطانيا بآذان صاغية، ففي اليوم الذي أعلن فيه استقلال بلغاريا، تم لقاء بين السفير العثماني في لندن ووزير الخارجية البريطاني كري وفي جوابه عن استفسار السفير، عن رأي بريطانيا في ان تعلن الدولة العثمانية حرباً على بلغاريا قال وزير الخارجية: "إنني لا أرى كيف يمكن لحرب ان تعين نظاماً جديداً، ان ما تحتاج إليه الدولة العثمانية ألان الكثير من المال والوقت. والحرب ستحرمها من كليهما"[٤]. وفي اليوم التالي وجه

---

[1] David, Op, Cit, P. 81.

[2] Footnote, Ibid, P. 82.

[3] David, Op, Cit, P. 83.

[4] Grey to Lowther, 5 October 1908, BD, Vol. V, No. 296, P. 338.

السفير البريطاني في اسطنبول، لوثر، رسالة الى وزارته يعلمها فيها بأنه نصح الحكومة العثمانية "بضرورة الاحتفاظ بالجزء الأكبر من قواتها في العاصمة، لسحق أي حركة مضادة محتملة"[١].

أن هذه النصائح من الحكومة البريطانية جعلت مسألة شن حرب ضد بلغاريا أمراً مستبعداً، ولابد إذن من بديل يرضي الشارع العثماني ويحفظ ماء وجه الحكومة العثمانية لذا جاء الاقتراح من الأخيرة على إقامة حلف مع صربيا، ففي أواخر تشرين الأول اقترح الصدر الأعظم كامل باشا على المبعوث الصربي الخاص السير نوفاكوفتش (Novakovitch) عقد ميثاق عسكري او حلف دفاعي بين الطرفين يتضمن شرطاً يمنع صربيا ان تعلن حرباً على أية دولة أخرى بدون موافقة الدولة العثمانية[٢] وردت صربيا بمقترح من جانبها يوصي بان يكون الشرط العثماني ينطبق عليها أيضاً أي يكون تبادليا بحيث لا يمكن للدولة العثمانية ان تتورط في حرب لا يقبلها الطرف الآخر إضافة الى شرط آخر ينص على ان هذا التحالف ينطبق على أوربا فقط إذ لم يكن للصرب رغبة في الدفاع عن الولايات العثمانية في آسيا[٣].

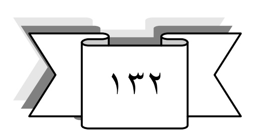
قوبل مشروع هذا التحالف في بادئ الأمر بارتياح شديد من الجانب البريطاني بل أرادت بريطانيا ان يضم اكبر عدد ممكن من الدول البلقانية بما في

---

(1) Lowther to Grey, 6 October 1908, BD, Vol. V, No. 313, P. 396.

(2) David, Op, Cit, P. 84-85.

(3) Whithead to Grey, 10 November 1908, BD, Vol. V, No. 440, P. 422- 424.



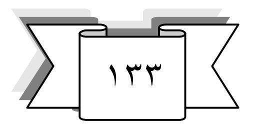
ذلك بلغاريا ان أمكن![1]. لكن الاقتراح العثماني هدف الى اقتسام بلغاريا بالاشتراك مع صربيا في حالة انتصار الحلف العثماني- الصربي على بلغاريا بحيث تكون حصة صربيا القسم الغربي منها، أما القسم الشرقي فيكون من نصيب الدولة العثمانية[2] ولهذا فانه جعل أجراس الخطر تدق في وزارة الخارجية البريطانية فقد حذر كري من مثل هكذا عمل قائلاً : "يبدو أن الحلف قد تحول من حلف دفاعي الى هجومي. وإذا كان هذا فعلاً فانه لن يلاقي منا استحسانا باعتباره عدوانياً . ان حكومة جلالة الملك تتعاطف بشدة مع أي حلف يكون ذا صفة دفاعية

---

[1] ان الرغبة البريطانية أرادت ان تشمل كل من رومانيا واليونان وبلغاريا، إلا ان هذا الحلف فشل. للمزيد انظر:

Miller, Op, Cit, Chapter 3, P 13; David, Op, Cit, Footnote P. 85.

[2] David, Op, Cit, P. 85.



بين دول البلقان والحكومة العثمانية للدفاع المشترك وضد أي نوع من أنواع الاعتداءات المستقبلية"[١].

ومن هذا المنطلق أخذت بريطانيا تضغط على الدولة العثمانية لجعلها تتماشى مع التوجيه الذي أطلقه كري، إلا أن رفض قادة الاتحاديين للانصياع جعل مسألة الحلف تمر بمأزق صعب وفي النهاية انتصرت وجهة النظر البريطانية فقد أرسل لوثر الى رؤسائه يعلمهم ان المفاوضات العثمانية- الصربية باءت بالفشل[٢].

أن هذا الوضع لم يكن مريحاً للعديد من الساسة البريطانيين وعلى رأسهم هاردنك الذي حث على وجوب إيجاد تسوية بين العثمانيين والبلغار وهذه التسوية سوف تصب لصالح بريطانيا لأنها ستؤدي الى الحد من النفوذ النمساوي في البلقان وقد أكد ذلك بقوله: "إذا كان بالإمكان تسوية المشاكل بين الدولة العثمانية وبلغاريا، وفي الوقت نفسه إيجاد نوع من تحالفات الصداقة مع صربيا والجبل الأسود... ستكون المحصلة العملية في القضاء على سياسة ارينثال الهادفة الى جعل نفسها القوة المتفردة في البلقان"[٣].

وجدت هذه القناعات أصداء لها لدى الساسة الروس، إذ لم تكن روسيا ترغب في الوقوف موقف المتفرج في هذا الأزمة، خاصة ان الحكومة النمساوية راغبة في استمرارها وتدفع بلغاريا بهذا الاتجاه من خلال عرضها على بلغاريا في ١٣ كانون الثاني ١٩٠٩ عقد اتفاقية عسكرية كانت ستزيد من تصلب بلغاريا او تشجعها على

---

[1] Grey to Whithead, 14 November 1908, BD, Vol. V, No. 447, P. 498.

[2] Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 14.

[3] Quoted in: Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 14.

إعلان الحرب على الدولة العثمانية[١] وهذا ما لم تكن لترغب به لا روسيا ولا بريطانيا. لقد كان الروس يعتقدون أيضاً أن مشاركة روسيا في تسوية المسالة البلغارية يمكن ان تفتح للروس مجالاً للتحدث عن مسالة المضايق مرة ثانية[٢].

لقد كانت رغبة الحكومة الروسية ووزير خارجيتها ان تكون التسوية على أساس تعويض مالي. وبما ان كلاً من روسيا وبريطانيا من جهة والنمسا من جهة ثانية تتسابقان على إرضاء بلغاريا فقد حدد مبعوث الأخيرة في سانت بطرسبرغ المبلغ الذي يمكن أن تدفعه بلغاريا بـ(٨٢) مليون فرنك وهدد انه "في حالة عدم قبول الحكومة العثمانية بهذا الشرط فان ذلك سيدفع بلغاريا الى استخدام وسائل أخرى"[٣].

جعل هذا التهديد كري يتحدث كأنه الناطق باسم الحكومة البلغارية حيث نصح العثمانيين "بان يتراوح مطلبهم بالتعويض بين ١٢٥ الى ١٥٠ مليون فرنك"[٤] ويبدو أن حراجة الموقف دفعت ازفولسكي للإعلان بأنه سيعمل على بلورة المقترح الروسي القاضي بالتعويض المالي بحيث يمكن ان يكون مرضياً لبلغاريا ومقبولاً للدولة العثمانية[٥].

لقد تمكن ازفولسكي من إيجاد طريقة مثلى للخروج بتسوية لهذا النزاع حيث اقترح في ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٩ أسلوباً للتسوية، يقوم على تنازل

---

[١] انس العبيدي، المصدر السابق، ص٤٣٤.

[2] Grey to Lowther, Tel. 63, 2 February 1909, BD, Vol. V, No 548, PP. 584- 585.

[3] Nicolson to Grey, 30 January 1909, BD, Vol.V, No 542,PP. 581- 582.

[4] Grey to Lowther Tel. 63,2 February 1909, BD, Vol. V, No 548, PP.584-585.

[5] Nicolson to Grey, 30January 1909, BD, Vol.V, No.542, PP.581- 582.

روسيا عن قسم من دينها، بموجب الغرامة الحربية التي فرضت على الدولة العثمانية بعد الحرب الروسية- العثمانية ١٨٧٧- ١٨٧٨، وبالتحديد تتنازل روسيا عن (٢٠) دفعة سنوية من اصل (٧٤) دفعة، أي ما مقداره (١٥٠) مليون فرنك، على أن تلتزم بلغاريا بإعادة المبلغ الذي كانت تنوي دفعه للعثمانيين للحكومة الروسية، وعلى شكل دفعات مدة (٥٠) عام بفائدة بسيطة تتراوح بين ٤ و٤.٥% في السنة(١) وهذا يعني ان بلغاريا لن تدفع اكثر مما تريد، إضافة الى ان العثمانيين سيحصلون على ما يريدون!(٢).

وافق العثمانيون على المقترح على مضض. على الرغم من أن الحكومة العثمانية لم تقبض من المبلغ التعويضي شيئاً وذلك لان بلغاريا لم تكن مستعدة لان تدفع اكثر من ١٠٠ مليون فرنك، وحتى هذا المبلغ لا يمكن أخذه منها إلا تحت ضغط دولي(٣)ومثل هذا الضغط الدولي يتطلب إجماعاً دولياً كان من الصعب تحقيقه في ظل الظروف التي سادت آنذاك.

لقد رضيت الدولة العثمانية بالأمر الواقع لكن شكوكاً كبيرة راودت العثمانيين وولدت لديهم مخاوف حقيقية جعلتهم يتساءلون عن السبب الكامن وراء هذا السخاء الروسي فهل تريد روسيا ان تستعيد مكانتها الحيوية في بلغاريا وان ترجع الى الدور العدائي مرة ثانية ضد اسطنبول؟(٤).

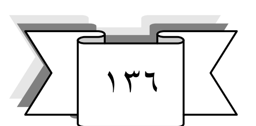
---

(1) Nicolson to Grey, 30 January 1909, BD, Vol. V, No. 542, PP. 581-582.

(2) Miller, Op, Cit, Chapter 3, P. 17.

(3) Grey to Lowther, 2 February 1909, BD, Vol. V, No. 552, P. 586.

(4) David, Op, Cit, P. 89.



ان هـذه الشـكوك والمخـاوف خلقـت فرصـة أخـرى للحكومـة البريطانيـة لتأخذ دور الحامي والمدافع عن مصالح العثمانيين وتوضيح الصورة لهم عن دوافع الروس وكرمهم يدل على ذلك ما قاله كري من "انه من الطبيعي على الأتراك عدم فهمهم لماذا كان الروس أسخياء، إذا لم يحصلوا على شيء- اعتقد ان السبب الحقيقي لمثل هذا التصرف هو رغبة الروس بفصل بلغاريا عن النمسا وربطها بهم"[١]. إلا انه استبعد فكرة عودة تبعية بلغاريا لروسيا حين أردف بقوله: "انه من الحماقة الافتراض ان الدفعات [البلغارية] السنوية لروسياستربط بلغاريا سياسياً . لقد أصبحت بلغاريا في كل سنة اكثر استقلالاً وابعد ما تكون عن التبعية سياسياً "[٢].

٤- موقف بريطانيا من إعلان كريت انضمامها لليونان:

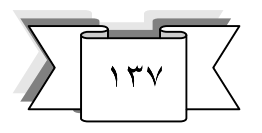
حظيت كريت واليونان باهتمام خاص من الحكومة البريطانية منذ مدة طويلة لما تمتازان به من موقع بحري مهم، وازداد هذا الاهتمام بعد مؤتمر برلين ولا سيما بالنسبة لكريت بعد ان اضطرت الدولة العثمانية في ١٨٨١ بضغط من بريطانيا الى الموافقة على تعديل حدودها مع اليونان بجعلها تحصل على ١٣.٢٠٠ كم٢ من الأراضي التي كانت قبل ذلك ضمن الدولة العثمانية[٣].

---

(1) Grey to Nicolson, 2 February 1909, BD, Vol.V, No. 551, P. 586.

(2) Grey to Lowther, 6 February 1909, BD, Vol. V, No. 561, PP. 592- 593.

(٣) شاهه دحام عبد الله الجبوري، العلاقات العثمانية- اليونانية ١٨٧٦- ١٩٠٩، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة تكريت، ٢٠٠١، ص ص ٧٦-٧٧.



لم يتغير هذا الدعم في فترة الحرب بين اليونان والحكومة العثمانية في ١٨٩٧ التي أدت الى حصول كريت في ١٨٩٨ على الحكم الذاتي تحت سيادة السلطان وتعيين حاكم مسيحي وهو الأمير جورج من الأسرة الملكية اليونانية(١)، وفي ١٩٠٨ استغلت الجمعية التأسيسية في كريت الانقلاب الذي حصل في الدولة العثمانية واتخذت قراراً بضم الجزيرة الى اليونان. هنا تغير الدعم البريطاني بل تحول الى مناهضة مثل هذا العمل لدرجة اضطرت حكومة اليونان بسبب الضغط البريطاني لان ترفض ضم كريت، فتوقيت إعلان كريت لانضمامها الى اليونان في ٦ تشرين الأول ١٩٠٨ لم يكن مناسبا لحكومة اسكويث التي فضلت بقاء الأمور على ما هي عليه. وهذا الأمر ليس حباً في سواد عيون العثمانيين وإنما قيام مثل هكذا وحدة سيؤثر في نفوذ بريطانيا في البحر المتوسط، فيما إذا مدت أية دولة من دول الجوار نفوذها على اليونان فان ذلك سيشكل تهديداً حقيقياً لمصالح بريطانيا في البحر المتوسط، بل وسيضعف من قيمة جزيرة قبرص التي تعد قاعدة للأساطيل البريطانية في المنطقة، لا سيما إذا علمنا ان هناك صراعاً بحرياً عنيفاً بين دول الوفاق من جهة وعلى رأسها بريطانيا، ودول الوسط بزعامة ألمانيا من جهة أخرى للسيطرة على البحار بشتى الوسائل(٢).

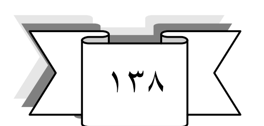
---

(١) يوسف البستاني، المصدر السابق، ص ٣٥؛

Marriot, Op, Cit, PP. 380- 385.

(٢) كان البحر المتوسط أحد مراكز هذا الصراع في مطلع القرن العشرين خاصة بعد صنع نوع جديد من السفن الحربية سنة ١٩٠٦ سمي دريدنوت (Dread Nought) مدرعة حيث خلق هذا النوع طفرة نوعية جعلت من نماذج السفن القديمة عرضه للدمار بسهولة. للمزيد انظر:

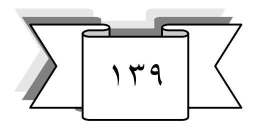
S.R. Gibbons and P. Morican, World War One, Hong Kong, 1965.PP 3-5.



يضاف الى ذلك ان معارضة ضم الجزيرة الى اليونان والعمل على إبقائها ضمن الدولة العثمانية من شانه أن يرفع مكانة بريطانيا في نظر قادة النظام الجديد في الدولة العثمانية لأنه سيكون بالنسبة لهم دليلاً على مساندة بريطانيا للدولة العثمانية وعملها لمصلحتها، وهذا أمر كانت بريطانيا كما ذكرنا حريصة على ان تتظاهر به أمام القادة العثمانيين الجدد، لهذه الأسباب عملت الحكومة البريطانية على تحذير اليونان من الموافقة على انضمام كريت إليها، وهذا ما أوضحه كري للسفير العثماني في معرض سؤال الأخير عن موقف الحكومة البريطانية من الانضمام قائلاً : "لقد أرسلت برقيتي الى قنصليتنا في كريت لإعلام الحكومة الكريتية بأننا لن نفسح المجال لاتفاقية استقلال [عن الدولة العثمانية] واتحاد مع اليونان دون موافقتنا وموافقة الدول الكبرى. وقد أوصلنا وجهة نظرنا هذه الى الحكومة اليونانية وطلبنا منهم الانسجام مع وجهة النظر هذه"[1] وجواباً على استفسار السفير العثماني حول إرسال الحكومة البريطانية أربع سفن الى الجزيرة قال الوزير: "ان إرسال هذه السفن سببه خشيتنا من حدوث اضطرابات داخل الجزيرة. لقد أبقينا بعض القوات العسكرية هناك. ومن الضروري حمايتهم في حالة هياج يمكن ان يحدث جراء رفضنا استقلال كريت وانضمامها مع اليونان". سأل السفير العثماني فيما إذا كان بالإمكان استخدام هذه العمارة الحربية لمنع نزول قوات يونانية على الجزيرة فكان جواب كري "أنا لا اعتقد ان في نية اليونان إرسال قوات. ولكن السبب [في إرسال

---

(1) Grey to Lowther, 9 October 1908, BD, Vol. V, No. 349.



هذه السفن] هو انه لا يمكن التنبؤ بما سيحدث، إضافة الى رغبتنا في الحفاظ على التزاماتنا تجاه الدولة العثمانية"[١].

وتكلم الوزير نفسه في لقاء آخر مع السفير الإيطالي حول الموقف البريطاني من الضم قائلاً : أننا لن نسمح باتحاد كريت مع اليونان كونه خرقاً واضحاً للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأربع للدولة العثمانية.... وهذا الالتزام جزء من معاهدة برلين"[٢].

أن هذا العمل هو الحسنة الوحيدة التي شعر بها الشارع العثماني بان بريطانيا تقف الى جانبه لا سيما ان الرأي العام العثماني كان يعلق الآمال على إسناد بريطانيا اعتماداً على موقفها المعلن في مرحلة الانقلاب الأولى فقد كتب فتزموريس كبير المترجمين السطور الآتية الى تايرلي وهو موظف كبير في وزارة الخارجية قائلاً : "وأنا اكتب إليك هذه الرسالة وضعت أمامي برقية باللغة العثمانية مقدمة الى السفير [البريطاني] وموقعة من مجموعة من الأعيان يحتج فيها الموقعون على انضمام كريت لليونان ويطالبون الدول الموقعة [على اتفاقية برلين] الالتزام بتعهداتها الخاصة بالحفاظ على سيادة الدولة العثمانية"[٣].

ولكن السؤال ألان هل كانت بريطانيا تعني ما تقول؟ حيث كانت تنادي بضرورة الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية؟.

---

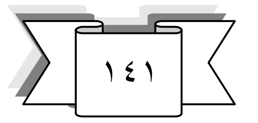
[1] Grey to Lowther, 9 October 1908, BD, Vol.V, No. 349, P. 418.

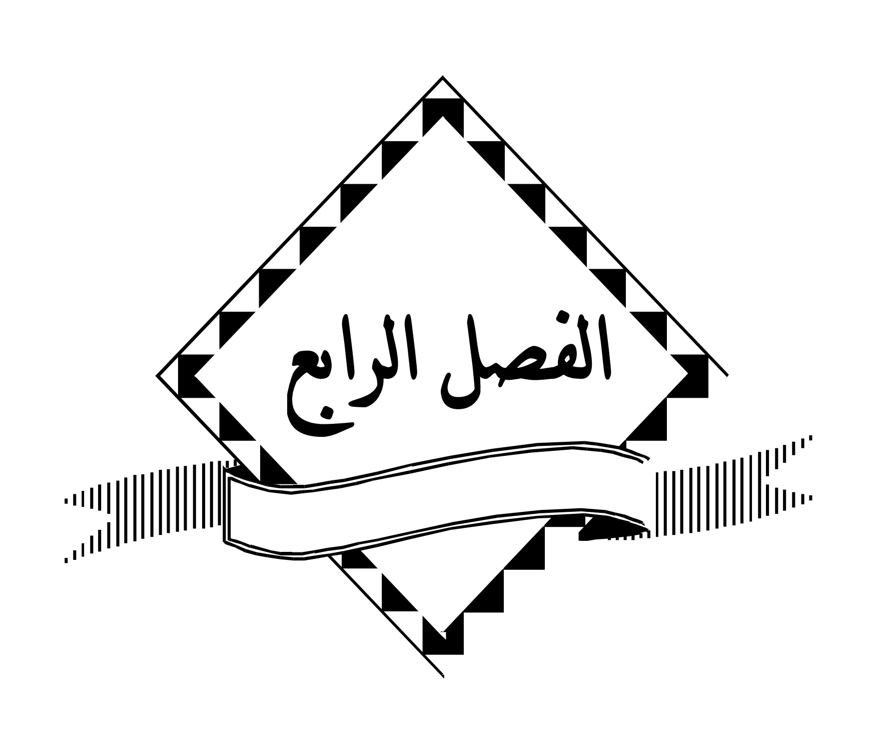
[2] Grey to Egerton, 10 October 1908, BD, Vol.V, No. 354, P. 422.

[3] Fitzmaurice to Tyrrelly, 11 January 1909, BD, Vol. V, No. 211, P. 270.

والجواب ما توصل إليه أحد الباحثين حين المح بان الدول الكبرى ومنها بريطانيا يمكنها أن تضحي بسهولة على حساب الدولة العثمانية ما دامت هذه التضحية يمكن أن تحل أزمة أوربية[١].

[١] انس العبيدي، أزمة البوسنة، ص ٣٤٨.





موقف بريطانيا من الانقلاب المضاد

الفصل الرابع

موقف بريطانيا من الانقلاب المضاد

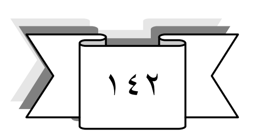
١- الانقلاب المضاد[١]:

شهدت الوزارة الجديدة التي شكلها حلمي باشا اثر سقوط كامل باشا صراعاً بين جمعية الاتحاد والترقي وبين حزب الأحرار، فالوعود التي أطلقها الاتحاديون في المدة من إعادة إعلان الدستور حتى حدوث الانقلاب المضاد وأمدها ثمانية اشهر ونيف، بإعادة الاستقرار والأمن للإمبراطورية ذهبت أدراج الرياح، وكانت مخيبة لآمال الشعب العثماني بشكل كبير. ففي أوائل حكمهم فقدت الدولة العثمانية البوسنة والهرسك لصالح إمبراطورية آل هابسبورغ وأعلنت بلغاريا استقلالها، الى جانب تفشي الروح الطورانية بين قادة الجمعية، وتشديدهم على سياسة مركزية قوية واشتهار الكثير من زعمائهم بالبعد عن الدين، وعداوة بعضهم للإسلام وإلحادهم، كل ذلك زاد من كراهية الناس لهم[٢] إضافة الى سياساتهم تجاه جواسيس النظام الحميدي ومستخدمي البلاط الذين سرحتهم الحكومة وتعرضهم للبطالة وبالتالي تحولوا الى

---

[١] دعي الانقلاب المضاد في التاريخ العثماني بـ"الفتنة الارتجاعية" او حادثة "٣١ مارت"، وكلها تسميات لما حدث في ليلة ١٢/ ١٣ نيسان ١٩٠٩، للمزيد: أنيس عبد الخالق القيسي، السلطان عبد الحميد والأطماع الصهيونية في فلسطين ١٨٧٦- ١٩٠٩ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٢١٤.

[2] Ahmad "Young Turks" P. 42; Pears, Op, Cit, P. 257.



عناصر ساخطة على الوضع الجديد[١]، وكذلك حرمان أعداد كبيرة من الانتهازيين الذين ساندوا جمعية الاتحاديين على أمل الحصول على مناصب في الخدمات المدنية والدبلوماسية[٢]، ولم يكن هؤلاء هم وحدهم الذين ناصبوا الجمعية العداء بل شملت المعارضة علماء الدين لا سيما ان هناك اكثر من سبب لهذه المعارضة فإلزام طلاب المدارس الدينية بتأدية الخدمة العسكرية، ولّد تذمراً بين طلاب هذه المدارس[٣] وهناك سبب عقائدي لمعارضة هؤلاء هو انهم اعتقدوا ان الدستور يتعارض مع أحكام الشريعة[٤]. ولم يسلم الجيش من وجود عناصر متذمرة فيه فالسياسية العلمانية، التي انتهجتها السلطة داخل الجيش والمتمثلة في عدم إعطاء الجنود وقتاً للوضوء وأداء فريضة الصلاة، خلق فيه عناصر محتجة على تلك السياسة[٥].

ان المحرك الذي دفع كل تلك العناصر الساخطة للعمل هو مقتل حسن فهمي بك رئيس تحرير صحيفة (سربستي) الناطقة بلسان حزب الأحرار المعارض الرئيسي والمنتقد لجمعية الاتحاد والترقي في ٧ نيسان ١٩٠٩[٦]، حيث اتُهمت الجمعية

---

[1] Pears, Op, Cit, PP. 257- 258.

[2] McCullach, Op, Cit, P. 42.

[٣] اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

[4] Eversley, Op, Cit, P. 349.

[5] Ahmad, “Young Turks” P. 42.

[٦] ان السبب في قتله هو نشره خبراً قصيراً مفاده ان الأتراك يجب ان يلبسوا القبعة ومعنى هذا ان الأتراك سوف يتشبهون في زيهم بالكفار، للمزيد انظر: محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وفي تاريخ العراق المعاصر=

باغتياله، وحوّل خصوم جمعية الاتحاد والترقي تشييع جثمان حسن فهمي الى مظاهرة ضدها[١].

في هذه الأثناء ظهر تنظيم سياسي جديد معارض لجمعية الاتحاد والترقي هو الاتحاد المحمدي (Ittihadi Muhammedi)[٢] أسسه أحد القبارصة يدعى درويش وحدتي وأدى هذا التنظيم السياسي الدور الأبرز في الحملة التحريضية ضد جمعية الاتحاد والترقي، ومهد نشاطه لقيام الانقلاب المضاد في صبيحة ١٣ نيسان ١٩٠٩[٣].

بدأ الانقلاب المضاد بنشوب عصيان بين أفراد الطابور العسكري الذي كان قد أرسله الاتحاديون من سلانيك الى اسطنبول لحماية الدستور، وكان مقره في طاش قشلة التي تقع في وسط اسطنبول. وقد ثار الجنود واعتقلوا ضباطهم واجتمعوا في ١٢ نيسان ١٩٠٩ في ميدان السلطان احمد، حيث انضم إليهم عدد من طلبة العلوم الدينية[٤].

= (١٨٨٥– ١٩٥١)، بغداد، ١٩٨٩، ص ٢٥؛ الماوتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة رستم رشدي، القاهرة، ١٩٥٠، ص ١٩٢؛

Pears, Op, Cit, P. 274; Waugh, Op, Cit, P. 120.

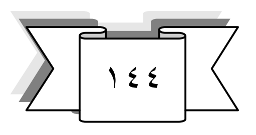
(1) Ahmad "Young Turks" P. 39.

(٢) أسّس هذا التنظيم في ٥ نيسان ١٩٠٩ بمناسبة ذكرى مولد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وأُنشأ له صحيفة ناطقة باسمه تسمى البركان "Volkan" نُشر في عددها الصادر في ١٣ نيسان ١٩٠٩ برنامجه السياسي: للمزيد انظر:

Ahmad "Young Turks" P. 40.

(3) Lewis, Op, Cit, P. 211; Shaw and Shaw, Op, Cit, Vol. 2, P. 280.

(4) Ahmad "Young Turks" P.43.



تركزت مطالب الانقلابيين في الدعوة الى ان يكون الحكم مستمداً من الشريعة، فكان من بين الهتافات التي رفعوها "نريد الشريعة... الشريعة في خطر"[١] إضافة الى تسليم بعض قادة جمعية الاتحاد والترقي وإقصاء الصدر الأعظم حسين حلمي باشا وتعيين كامل باشا بدلاً عنه[٢].

في مثل هذا الجو طلب السلطان من توفيق باشا تشكيل وزارة يمكن ان تسير الأمور، وبهذا ارتفع رصيد المعارضة وخاصة حزب الأحرار، الذي احتل مواقع متميزة كان الاتحاديون يسيطرون عليها في السابق، من ذلك مثلاً ان إسماعيل كمال بيك المدعوم من بريطانيا احتل رئاسة البرلمان العثماني[٣]. ان هذه الإجراءات تبين ان نفوذ الجمعية قد تقوض تماماً في العاصمة.

لم يستكن الاتحاديون الذين كان مركز قوتهم في سلانيك، وليس في العاصمة اسطنبول، خاصة ان الجيش الثالث أعلن ولاءه للدستور، وكانت هذه النقطة في صالح الاتحاديين، وبدأ الجيش الثالث الذي يسمى "جيش الحركة"، التحرك تجاه اسطنبول بقيادة محمود شوكت باشا[٤] بهدف قمع الانقلاب المضاد وإعادة النظام[٥].

---

(1) Sadiye Osmanglu, Hayatimin Acive Tatli Gunleri, Istanbul, 1966, S32.

(2) Ahmad, Op, Cit, P.43.

(3) Ibid, P. 43.

(٤) محمود شوكت باشا (١٨٥٦– ١٩١٣) ضابط ووزير وصدر اعظم، ولد في بغداد وهو ابن سليمان بيك متصرف البصرة، تخرج في المدرسة الحربية ١٨٨٢، قضى ٩ سنوات في ألمانيا. عين واليا على كوسوفو بعد الانقلاب، وأعطي قيادة الجيش الثالث في أثناء الانقلاب المضاد. لم ينضم الى جمعية الاتحاد والترقي، إلا انه سايرها بسبب أفكارها القومية.
Car Max Kortepecter, Mahmud Pasa, The Life and The Death, The Historical Journal of Ottoman Studies, No.16, Zabwan, 1997, PP.185-205.

(5) Ahmad, "Young Turks" P. 44.

لم يمر سوى ١١ يوماً على الانقلاب المضاد حتى تم احتلال العاصمة وقصر يلدز وأعلنت الأحكام العرفية وحظر التجول[1]. لقد بدا واضحاً بان الجيش الموالي لجمعية الاتحاد والترقي والمدعوم من قبلها مصمم على السيطرة على العاصمة، على الرغم من الوفود المتكررة لحكومة توفيق باشا الى الجيش الثالث للوصول الى تسوية، بل ان الجيش أرسل عدة برقيات الى حكومة توفيق باشا طرح عليها عدة مطالب:

١- عزل السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش[٢].

٢- تسليم أشخاص معينين الى جيش الحركة باعتبارهم المسؤولين الكبار عن الأحداث الأخيرة من بينهم إسماعيل كمال بيك وابنه علي كمال[٣].

٣- استقالة الوزارة التي شكلت أثناء الأحداث كونها غير شرعية[٤].

---

[1] McCullach, Op, Cit, P. 151- 159; Ryan, Op, Cit, P. 34.

[٢] اتهم الاتحاديون عبد الحميد الثاني بأنه كان وراء الانقلاب المضاد خاصة انه كان العقبة الوحيدة في وجوههم بعد الإطاحة بوزارة كامل باشا، لكن السلطان يؤكد بأنه لم يتورط في تلك الأحداث رغم اتهام الاتحاديين له. للمزيد انظر: محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط١، د. م، ١٩٨٥، ص ص ١٤٦- ١٤٧؛
Richard Robinson, The First Turkish Republic, London, 1963, PP. 10-11; Wayne. S. Vucinin, The Ottoman Empire: It Record and Legacy, London 1965, 109- 110; Erol Gungor, Tarihte Turkler, Istanbul, 1989 SS. 98- 419.

[٣] طلب إسماعيل من السفير البريطاني لوثر ان تنقله إحدى البواخر البريطانية الى خارج الدولة العثمانية خوفاً على حياته من الاتحاديين فوافق لوثر على طلبه، حيث أوصله اندرو رايان المترجم الثاني في السفارة، الى الباخرة التي أقلعت في اليوم نفسه الذي دخلت فيه القوات القادمة من سلانيك العاصمة، للمزيد انظر:
Lowther to Grey, 20 April 1909, BD, Vol. V, No. 218, PP. 316- 317.

[4] Ibid, P. 317.

تحقق الهدف الأول بعزل عبد الحميد وتعيين أخيه محمد رشاد بدلاً منه وذلك في ٢٧ نيسان ١٩٠٩[1] وكان ذلك نتيجة للضغط الذي مارسته القوات القادمة من سلانيك على البرلمان وعلى شيخ الإسلام[2] لحملهم على الموافقة على خلع عبد الحميد الثاني وتقرر نفيه الى سلانيك[3].

٢- موقف بريطانيا من الانقلاب المضاد:

اتسم موقف السفارة البريطانية خلال الفترة السابقة للانقلاب المضاد بالتشاؤم، فالسفير البريطاني حاول إبراز الخلل الذي اعترى المؤسسات في الدولة العثمانية اثر انقلاب ١٩٠٨من خلال التقارير التي يرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية، من انه واثق من ان غالبية الشعب كانت تؤيد حزب الأحرار، لكن الشعب كان مرغماً بسبب سياسات الاتحاديين القمعية على التخلي عن هؤلاء الأحرار ليعيش خلال فترة طويلة من الحكم الاستبدادي في ظل لجنة الاتحاد

---

[1] سعيد الأفغاني، "سبب خلع السلطان عبد الحميد... وثيقة بتوقيعه، فريدة مجهولة تصرح بسبب خلع السلطان وتقويض المملكة العثمانية"، مجلة العربي الكويتية، العدد ١٦٩، كانون الأول ١٩٧٢، ص ١٥٤، راجع ملحق رقم (١).

[2] احمد صدقي شقيرات، تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني ٨٢٨- ١٣٤١هـ/ ١٤٢٥- ١٩٢٢، المجلد الثاني، اربد، ٢٠٠٢، ص ص ٣٣٦- ٣٣٩.

[3] بقي السلطان منفياً في سلانيك مدة ثلاث سنوات، ثم أعيد الى العاصمة اسطنبول اثر قيام الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ حيث أقام في قصر بكلربكي مدة خمس سنوات الى ان وافته المنية في ١٩١٨ للمزيد انظر: جون هاسلب، المصدر السابق، ص ص ٢٩٨- ٢٣٢؛

Halide Edib, Turkey Faces West, New York, 1979, PP. 97- 104; Lord Kinross, The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of The Turkish Empire, New York, 1977, P. 578.

والترقي[1]، ولكن هذا النقد كان على شكل رسائل خاصة. على ان هذا النقد لم يدفع الحكومة البريطانية للوقوف في صف المعارضة، والسبب يعود الى عدم رغبة بريطانيا في تلك الفترة بأن تظهر بمظهر المعارض للإصلاحات التي يبغي النظام الجديد إنجازها، وهذا ما خلق لدى لوثر حالة من اليأس[2]. على أية حال قام الانقلاب المضاد، فماذا كان موقف البريطانيين منه؟

هناك إشارات تشير الى تورط البريطانيين في الانقلاب المضاد، خاصة ان هناك دلائل تبين دور السفارة البريطانية في تلك الأحداث، ويبدو ان الفكر الذي يحمله الشبان الأتراك وتطبيقاته التي ظهرت في التعامل مع الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية في الفترة السابقة، ولدت لدى بريطانيا مخاوف من انعكاسها على المكانة التي حققتها الحكومة البريطانية في مناطق واسعة من أملاك الدولة العثمانية،التي ستثير الاتحاديين عاجلاً ام اجلاً، ومثل هذه القناعات انعكست في الرغبة في الإطاحة بحكم الاتحاديين والاعتماد بدلاً منهم على عناصر اكثر ليونة في تعاملهم مع الحكومة البريطانية. واتضحت هذه الرغبة بالرسالة السرية التي وجهها هاردنك نائب وزير الخارجية الى السفير لوثر حين قال: "اعتقد انه من المؤسف ان الجمعية استطاعت ان تعزز وجودها الدائم في هذا الموقع. كان يجب ان تسدد ضربة موجعة لهم، وقد اعتقدتُ للحظة انه قد تم تسديدها"[3].

---

(1) Heller, Op, Cit, P. 29.

(2) Ahmad, "Young Turks" P. 39.

(3) Quoted in: Heller, Op, Cit, P. 29.

ومن الدلائل الأخرى على الدور البريطاني ما أورده خالد اديب، وهو مؤرخ تركي معاصر لتلك الأحداث، حيث يشير في مذكراته قائلاً "كلنا نعلم ان درويش وحدتي وهو أحد قادة الانقلاب المضاد، هو مبعوث من السفارة البريطانية، وهو أداة بيد السير فتزموريس"[١]، بل ان السفارة تحملت تكاليف طباعة صحيفة البركان، التي كانت تندد بحكم الاتحاديين، وقد وزعت مجاناً عشية الانقلاب المضاد[٢]، كل ذلك يؤكد ما قلناه من ان لبريطانيا دوراً ما في الإعداد للانقلاب المضاد وفي قيامه[٣].

كانت أول ردة فعل للسفارة البريطانية على أحداث الانقلاب المضاد في ١٣ نيسان ١٩٠٩، حيث ابرق لوثر الى رؤسائه يعلمهم بالانقلاب المضاد "الذي ضم أعداداً كبيرة من طلبة العلوم الدينية، وهو ليس موجه الى الدستور بقدر ما هو موجه ضد جمعية الاتحاد والترقي"[٤] وفي البرقية التالية ابلغ لوثر رؤساءه ان وزارة حلمي باشا، استقالت، وتم تعيين كامل باشا صدراً اعظم وناظم باشا وزيراً للحربية وسعيد باشا وزيراً للخارجية.وابتهج هاردنك لتلك الأخبار وعبر عن اغتباطه بها قائلاً : "إذا عاد كامل باشا الى السلطة فان كل شيء سيكون حسناً "[٥]،لم يكن لوثر دقيقاً في

---

[1] Quoted in: Ahmad “Great Britain Relation” P. 312.

[2] Ibid, P. 314.

[٣] ضبطت النسخ الأصلية لكافة مخططات الانقلاب المضاد وتبين ان وكالة الاستخبارات البريطانية وراءها. للمزيد انظر: سليمان المدني، تركيا اليهودية، دار الأنوار، د.م، ١٩٩٨، ص ١٣٩؛ مصطفى طوران، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة كمال خوجة، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩٦.

[4] Quoted in: Ünal, Op, Cit, P. 7.

[5] Quoted in: Ünal, Op, Cit, P. 7.

معلوماته فقد ذكرت جريدة التايمز ان السلطان عبد الحميد الثاني عين توفيق باشا وليس كامل باشا الموالي للبريطانيين بدلاً من حسين حلمي باشا(١).

ان الاختلاف الفكري بين جمعية الاتحاد والترقي من جهة، وحزب الأحرار بقيادة إسماعيل كمال بيك من جهة أخرى، والعلاقة المميزة التي ربطته ببريطانيا منذ المحاولة الانقلابية ضد عبد الحميد الثاني في ١٩٠٣، والكره الذي يكنه لوثر لجمعية الاتحاد والترقي كلها عوامل دفعت السفارة البريطانية الى دعم المعارضة(٢).

وانطلاقاً من هذا الموقف كان اول عمل قام به لوثر هو انه حاول ان يتحرى عن ماهية العمل الذي ستقوم به الجمعية والضباط الموالون لها في سلانيك، فارسل برقية الى هاري لامب القنصل العام هناك يستعلم منه عن احتمالية زحف الجيش الثالث المتمركز في سلانيك الى اسطنبول، فابلغه لامب بان ضباط الجيش الثالث مصممون على إبطال حكم الانقلاب في اسطنبول وانهم يحظون بدعم الجيش الرابع المرابط في ادرنة(٣).

لكن لوثر لم يول تهديدات الجيش الثالث الأهمية اللازمة، وقد عبر عن ذلك في البرقيات التي أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ و١٦ نيسان ١٩٠٩. وكان في موقفه هذا مدفوعاً باعتقاد مفاده ان الجيش الرابع المرابط في ادرنه لن ينضم الى الجيش الثالث في مجابهة الانقلاب المضاد وقد تولد لديه هذا الاعتقاد نتيجة للمعلومات التي تلقاها من الضابط القنصلي في ادرنة، حيث اعلم سفيره ان

---

(1) Ahmed, “Great Britain Relation…” P. 314.

(2) Ünal, Op, Cit, P. 8.

(3) Ibid, P.8.

الجيش الرابع لن يلتحق بالتمرد، وزاد الى ذلك تأكيده ان الفرقة الخامسة من الجيش المتمركز في اسكوب (Iskub) ساخطة جدا على موقف الجيش الثالث ولن تذعن لطلبه بشأن التوجه الى اسطنبول للقضاء على الانقلاب المضاد[١].

أما على الصعيد الخارجي فقد طلب لوثر من حكومته إرسال بعض السفن الحربية الى المياه العثمانية لإظهار نوع من الاهتمام بمستقبل الدولة العثمانية. واسْتُقبلَ هذا الاقتراح في لندن بتضارب في وجهات النظر في داخل وزارة الخارجية البريطانية، فقد ظهر رأي معارض تبناه ماليت (Mallet) معارض لهذا الاقتراح، إلا أن كري قرر في ٢٢ نيسان ١٩٠٩ إرسال قطع بحرية الى المياه العثمانية بحجة انتظار ما الذي ستسفر عنه الأحداث إضافة لحماية الرعايا البريطانيين في حالة حدوث تصادم بين القوتين المتعارضتين خارج العاصمة[٢].

ان تصريحات المسؤولين البريطانيين كان يشم منها الدعم البريطاني للعناصر المعارضة لحكم الاتحاديين، وعلى راس هؤلاء وزير الخارجية البريطاني ادورد كري، ففي معرض رده على استفسار لأحد النواب البريطانيين في مجلس العموم في ٢٢ نيسان ١٩٠٩ حول صحة ما يقال بان الحكومة البريطانية قد قدمت مساعدات دبلوماسية للعناصر التي يطلق عليها اسم "الاتحاديون الأحرار" في الدولة العثمانية أجاب الوزير "ان الحكومة البريطانية قد رحبت بشكل مستمر بقيام حكومة دستورية في الدولة العثمانية تنفذ سياسة إصلاحية وتعمل على إبراز إدارة صالحة وعادلة...

---

(1) Ünal, Op, Cit, P. 8.

(2) Quoted in: Ibid, P.9.

وان أي حكومة عثمانية تسعى للوصول الى هذه الأهداف يمكنها الاطمئنان بأنها تحظى بعطف مستمر من لدن حكومة صاحب الجلالة"[١].

ان زحف الجيش الثالث المسمى بـ"جيش الحركة" الى اسطنبول ولد أوضاعاً غير مريحة لدى أقطاب الحكومة التي تشكلت اثر الانقلاب المضاد في العاصمة، مما دفعها الى إرسال رفعت باشا، الذي بقي وزيراً للخارجية منذ وزارة حلمي، للطلب من لوثر إرسال مندوب من السفارة مع الوفد المفاوض يخوله التفاوض مع قادة جيش الحركة للتصريح بان الدستور محمي، وليس في خطر لان هذا التصريح إذا صدر عن وفد للتفاوض يضم مندوباً بريطانياً سوف يكون له وزن كبير، وانه أي– رفعت باشا– وزملاءه يتمنون بان لا يرفض السفير هذا الطلب[٢]، وأجاب السفير بالقبول حيث كتب قائلاً: "لقد شعرت بأنني لا أستطيع ان ارفض اتخاذ خطوة يمكن ان تسهم في تجنب الصدام مع كل عواقبه المجهولة... لذا وافقت على طلب الوزير"[٣] وعلى هذا الأساس تمت الموافقة على إرسال السيد فتزموريس مع الوفد المفاوض، لكن الوفد غادر بدون رفقته بسبب ضيق الوقت– خاصة ان جيش الحركة على أبواب العاصمة– وتأخر فتزموريس عن الالتحاق بالوفد[٤]، لمعرفة النتائج التي تتمخض عن الصدام.

---

[١] نقلا عن: القيسي، المصدر السابق، ص ٦.

[2] Ünal, Op, Cit, PP. 9-10.

[3] Lowther to Grey, 20 April 1909, BD Vol.V, No. 218, PP. 316- 317.

[4] Ahmad "Great Britain Relation…" P. 313.

لقد أدى اعتقاد السفارة البريطانية بحتمية نجاح الانقلاب، في رفع مستوى الصراع، وقد انعكس هذا التوجه على الصحافة المحلية الموالية للبريطانيين التي أخذت في توجيه النقد المستمر للاتحاديين أثناء الانقلاب المضاد، وقد أدت جريدة الليفانت هيرالد البريطانية (Levant Herald)دوراً تحريضياً فعالاً ضد جمعية الاتحاد والترقي الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات العثمانية– البريطانية[١].

ان موقف السفارة ووزارة الخارجية البريطانية الداعم للمعارضة التي تسلمت الحكم أثناء الانقلاب المضاد، وموقفها الانتقادي والعنيف تجاه الاتحاديين يرجح الرأي القائل ان أحداث الانقلاب المضاد كانت تقف وراءه بريطانيا[٢] على ان إخفاق الانقلاب المضاد خلق عوامل جديدة سمحت للقيام ببعض التغييرات في المخطط الذي يرسم للدولة العثمانية.

---

[1] Ibid, P. 313.

[٢] المدني، المصدر السابق، ص ١٣٩؛ مصطفى طوران، المصدر السابق، ص ٩٦.

٣- دور العسكر بعد الإطاحة بعبد الحميد الثاني والموقف البريطاني منه:

ظهر عامل فاعل في السياسة العثمانية بعد الإطاحة بعبد الحميد هو بروز دور الضباط الكبار في الحياة السياسية في الدولة العثمانية وفي مقدمتهم محمود شوكت باشا[١] قائد جيش الحركة الذي أنهى الانقلاب المضاد.

ان بروز شخصيات عسكرية فعالة على الساحة السياسية جاء نتيجة التغيير الذي حصل في القوى السياسية الفاعلة، فالسلطان محمد رشاد الذي يمثل راس الدولة كان ذو شخصية ضعيفة، وصفه المترجم الثاني في السفارة البريطانية بأنه "زعيم صوري، كهل عاش مدة طويلة مجرد مراقب [وحياته] اقرب ما تكون الى حياة الأسير. انه رجل دون أدنى خبرة سياسية او رغبة في الظهور لتأكيد حضوره، وحتى مستواه الفكري كان متدنياً، وكثيراً ما يبدو ان فمه قد كمم بشيء يمنعه من الكلام"[٢].

أما الجمعية فقد تراجعت مكانتها لصالح العسكر وفشلت في الحفاظ على مركزها اثر الانقلاب، إضافة الى ان الجيش استطاع تقويض الحكومة التي نشأت اثر الانقلاب المضاد، تحت شعار حماية الدستور والحفاظ على القانون والعمل على إرجاع الانضباط داخل الجيش[٣].

كان الموقف مرتبكا لدى السفارة البريطانية، بل ويميل الى الحنق تجاه الأحداث الجديدة، وقد وصف السفير البريطاني في رسالة له الى هاردنك بتاريخ ٢٥

---

(1) Kortepecter, Op, Cit, P. 199.

(2) Quoted in: Ryan, Op, Cit, P. 64.

(3) Ahmad "Young Turks" P.45.

نيسان ١٩٠٩ الأحداث الأخيرة بأنها "مقززة وإنني اكتب إليك ودمي يغلي"(١) على ان الوضع، الذي كان السفير يتولاه الحنق بسبب ارتباكه وتناقضه وغموضه، لم يمنع وزارة الخارجية ان تبحث عن مصالح بلادها وسط تناقضات القوى السياسية التي افرزها الوضع الجديد اثر الإطاحة بعبد الحميد، فأخذت تبدي تعاطفا ظاهريا مع الوضع الجديد بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية، بل وسعت الى التغلغل في أجهزة الدولة ومن هذا المنطلق كان أول رد فعل رسمي لكري ان التقى بالقائم بالأعمال العثماني وهنأه بقضاء الاتحاديين على الانقلاب المضاد(٢)، وفي الوقت نفسه بعث برسالة الى لوثر أعطاه فيها تعليمات واضحة عن كيفية التعامل مع الأوضاع التي خلقها انهيار الحكم الحميدي، فقد عبر في بداية رسالته عن عدم وجود أي شعور بالتعاطف مع عبد الحميد بعد الإطاحة به لعدة أسباب منها حكمه المطلق والمذابح تجاه شعبه، وفساد الإدارة، وأحاطته لنفسه ببطانة سيئة وأوضح قائلاً : 'أراك قد أصبحت متشائماً، منذ سماعك بان الفساد قد انسل الى الجمعية والشبان الاتراك، ولكنني لم اخرج بانطباع نهائي [عن فساد الشبان الأتراك] ربما بسبب الانضباط والقوة التي ميزت قادة الجيش والذين هم ألان في السلطة. من الواضح إننا بخسنا القوة التي تحت تصرف الجمعية بشكل كبير. من هم أعضاء الجمعية؟ أنا لا اعرف، بلا شك انهم اقترفوا الكثير من الأخطاء. ولكن يبدو لي واضحاً ان افضل العناصر في الدولة العثمانية الى جانبهم، ويجب علينا أن ندعم هذه العناصر وان نتعاطف معها. ومهما تكن فرص إجراء إصلاح دائم وحقيقي،

---

(1) Quoted in: Miller, Op, Cit, Chapter 4, P. 11.

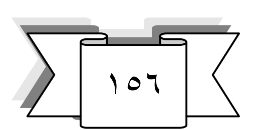
(2) Ünal, Op, Cit, P. 12.

صغيراً أو كبيراً يجب علينا أن نساندها كلما كانت موجودة، وأفضّل أن تفعل ما بوسعك ضمن نطاق سلطتك لتبقى على اتصال بأفضل الرجال وان تستعيد ثقتهم، يروق لي كمال [باشا]لانه يبدو رجلاً مميزاً ومرموقاً وهو زميل قديم ورائع. ولكن يجب ان يكون من بين جميع أولئك الرجال الذين هم ألان في السلطة من يمتلك القدرة والنية الحسنة، وانهم لم يستطيعوا ان يوفقوا في إنجاز المهمة إلا بالطريقة التي أنجزوها".

واستطرد كري في رسالته منتقداً الموقف البريطاني من حكم الاتحاديين "أنا اعتقد إننا خلال الشهور الثلاثة أو الأربعة الأخيرة تركنا أنفسنا ننزلق كثيراً في الموقف الناقد تجاه الجمعية والشبان الأتراك.... إذا كان الافتراض صحيحاً بان افضل الرجال سيكونون في الجيش العثماني، فان الضعف سيكون في الإدارة المدنية والمالية والضرائب والرسوم الجمركية فهم لن يفهموا او يدركوا الكيفية التي سيتم فيها إصلاح الحكومة العثمانية، يجب ان يكونوا جريئين في استخدام المستشارين الأجانب في جميع الأقسام الإدارية. لقد وضعت هذه المقترحات امامك، لانه يبدو من المهم جداً ان نكون في الجانب الذي يوجد فيه أمل للدولة العثمانية. ويجب علينا ان نركز على مسألة الاستشارات التي هي مهمة بالفعل"(١).

كان هاردنك متفقاً مع رئيسه على ضرورة إبداء تعاطف مع الشبان الأتراك وفي هذا الصدد كتب لفتزموريس، كبير المترجمين في السفارة في ١ مايس ١٩٠٩ قائلاً : "[عليك ان]تتبنى موقفاً متعاطفاً تجاه الشبان الاتراك، وان لا تكون في موقف

(1) Grey to Lowther, 30 April 1909, BD, Vol. V, No. 219, PP. 219- 220.



الناقد والمتحامل عليهم. ويجب ان تظهر لهم رغبة ودية ومتعاطفة في مساعدتهم. هذا ما نشعر به هنا، وهذا هو الاتجاه السياسي العملي الوحيد الذي يجب اتباعه. ويبقى الشبان الأتراك أملنا الوحيد نحو خلق بلد منصلح. إذا لم نقابلهم بالعطف، ونظهر لهم انه لا يمكن الاعتماد علينا، فانهم سوف يتعلمون ان يعتمدوا على دول أخرى. وعليه سوف نفقد مكانتنا المميزة في اسطنبول التي لم يمض عليها سوى بضعة اشهر"(١).

لم تمر سوى بضعة أيام حتى حدث تطور سياسي اخر، فقد ظهر على المسر ح لاعب سياسي جديد، إذ أعادت الجمعية تعيين حسين حلمي باشا صدراً اعظم في ٥ أيار ١٩٠٩ وكان السبب في ذلك انه أُسقط بفعل الانقلاب المضاد(٢)، على ان هذا الحدث لم يمنع محمود شوكت باشا من ان يصبح سيد الموقف، فقد عين نفسه في ١٨ أيار ١٩٠٩ مفتشاً عاماً للجيوش الرئيسة الثلاثة، وهو منصب استحدث لكي يكون صاحبه مستقلاً عن وزير الحرب ومجلس الوزراء(٣).

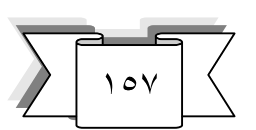
وضع المنصب الجديد محمود شوكت باشا في مواجهة علنية ومفتوحة مع الجمعية، ففي أواخر أيار وفي اجتماع مع السفير البريطاني لوثر استنكر محمود شوكت باشا نشاطات جمعية الاتحاد والترقي وأعمالها غير المسؤولة، كما استنكر أعمال الشبان الأتراك الذي شكلوا بأنفسهم جمعية الاتحاد والترقي، الذين آذوا

---

(1) Quoted in: Heller, Op, Cit, PP. 30-31; Ünal, Op, Cit, P.12.

(2) Ahmad "Young Turks" P.49.

(3) Ahmad "Great Britain Relation…", P.316.



الحكومة اكثر مما أفادوها[١]. أرادت بريطانيا ان تستغل الصراع الحاصل بين الجمعية ومحمود شوكت باشا لصالحها، خاصة ان شوكت باشا كان ذا توجهات ألمانية مما زاد من مخاوف البريطانيين حتى وصفته مصادرهم بـ"الدكتاتور"[٢].

لم يكن هناك من حل سوى تقرب الجمعية من بريطانيا بعد ان اتضح مع من يفضل شوكت باشا التعامل[٣]، وبهذا اصبح الصراع بين بريطانيا وألمانيا إذ تمثل الأولى جمعية الاتحاد والترقي، أما شوكت باشا فيمثل ألمانيا[٤].

ظهرت هناك اتصالات بين الجمعية وشخصيات بارزة معروفة بولائها للحكومة البريطانية، إذ عرض الاتحاديون على كامل باشا إرجاعه الى السلطة إذا وافق على ضم بعض أعضائها لمجلس الوزراء الذي سيشكله وخاصة طلعت باشا الذي أرادت له الجمعية ان يكون وزيراً للداخلية، لم يرفض كامل باشا العرض إلا انه

---

[1] Ahmad “Great Britain Relation…”, P. 316.

[2] Ahmad, “Young Turks” P.53.

[٣] ارتبط محمود شوكت باشا بعلاقات حميمة مع الضباط الألمان وخاصة مع الجنرال فون دير كولتز إذ وصف الأخير شوكت باشا بأنه يمتلك الحصانة والتكتم والقدرة على التمييز والمثابرة وانه لم يكن له ند من بين زملائه الضباط العثمانيين. ولقد اتصف أيضا بإتقان اللغتين الألمانية والفرنسية حيث قام بترجمة العديد من الأدبيات الألمانية الخاصة بفنون الحرب فكان ذلك سببا آخر في تميزه. للمزيد انظر: البرو، االمصدر السابق، ص ٣٤٨،

M. E. Yapp., The Technology and Society in The Middle East, Oxford University, London, 1975, P. 371; Kortepecter, Op, Cit, P.193; Sulyman Kocabas Pencermeniz “Sark’a Doğru” Politikasi, Tarihet Turkler, Istanbul, 1988, S.130.

[4] Ahmad, “Great Britain Relation…” P. 317.

المح للجمعية بان المتقدمين لشغل الوزارات من الاتحاديين غير مؤهلين لمثل هذا العمل مما أدى الى فشل الاتفاق[١].

بدأت العلاقات البريطانية- العثمانية تسوء من جديد في أواخر عام ١٩٠٩، بسبب تضارب مصالح الفرقاء في الدولة العثمانية، ففي كانون الأول ١٩٠٩ عرضت خطة على البرلمان تهدف الى دمج شركة الملاحة العثمانية، المسماة بالحميدية، مع شركة لنج البريطانية[٢]. وقد سبقتها العديد من المسوغات لهذا الدمج، منها ان الحكومة العثمانية رأت ان ربحها قليل بالنسبة الى رأس المال الذي يمكن الحصول عليه من بيعها، ولان الحكومة لا يمكنها القيام بالأعمال التجارية لعدم اعتمادها على عمالها، وعدم وجود عمال أمناء يقومون بالأعمال كما يجب من دون الضرر بالمال، فضلاً عن ان عملية الدمج من شأنها ان تجعل العثمانيين يكسبون ودَّ الحكومة البريطانية، وبالتالي الحصول على مساعدتها فيما للحكومة العثمانية من مصالح[٣].

قام السفير البريطاني لوثر بمفاتحة وزير الأشغال العثماني وأربعة وزراء آخرين وابدوا جميعهم موافقتهم على هذا المشروع[٤] وحظي المشروع بموافقة الصدر الأعظم حسين حلمي باشا أيضاً[٥]، وعلى هذا الأساس تم تشكيل ما يسمى بـ"مؤسسة

---

(1) Ahmad, “Young Turks” P. 53.

(2) Ahmad, “Great Britain Relation” P. 317.

(٣) فواز الدليمي، المصدر السابق، ص ص ١١٠- ١١١.

(٤) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق ١٦٠٠- ١٩١٤، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٠٧.

(5) Ahmad “Great Britain Relation…” P. 317.

الملاحة العثمانية في دجلة والفرات وشط العرب" لكن الشروط المجحفة التي تضمنها المقترح[١]، جعلت موقف الموافقين عليها ضعيفاً، على الرغم من استمرار أعداد كبيرة من الاتحاديين مؤيدين لهذا المشروع. والسبب في ذلك هو المظاهرات التي حدثت في بغداد والموصل والبصرة على مشروع البيع والبرقيات الاحتجاجية التي أرسلت الى السلطات العليا، وإعلان أهل تلك المدن بأنهم مستعدون لشراء الشركة بالثمن الذي تعطيه الحكومة الأجنبية[٢]، ويبدو ان هذا الضغط أتى بثماره إذ أدى الى الفشل في الحصول على الامتياز[٣] ويبدو ان السفارة الألمانية في اسطنبول أدت دورا في إفشال عملية الدمج بين الشركتين العثمانية والبريطانية إذ أشار سائح أجنبي زار بغداد في تلك الفترة وعلق على سبب فشل الدمج قائلاً: "من المعروف ان السفارة الألمانية قد عارضت فكرة الدمج وأني اعرف كحقيقة بان مندوب بغداد الذي يتزعم المعارضة كان على ارتباط وثيق مع السفارة الألمانية"[٤].

ان التقارب بين الاتحاديين وبريطانيا كان مصيره الإخفاق في أول أزمة مرت به، والسبب في ذلك ان الاتحاديين لم يكونوا مخلصين في موقفهم المناصر

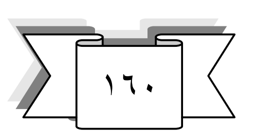
---

[١] من جملة الشروط التي وضعت للامتياز، ان يكون الامتياز مدة (٧٥) سنة، ولا يجوز للحكومة العثمانية إعطاء امتياز آخر لشركة اخرى، كما لا يجوز لها فتح انهار العراق للملاحة لكل الدول إلا بعد مرور (٣٧.٥) سنة إلا في حالة ان تدفع الحكومة العثمانية تعويضاً للشركة بعد الاتفاق معها. للمزيد انظر: فيصل محمد الارحيم، العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨– ١٩٠٩، الموصل، ١٩٧٥، ص ١٧٥.

[٢] فواز الدليمي، المصدر السابق، ص ١١١.

[3] Ahmad, “Young Turk’s” P. 317.

[٤] نقلا عن، فواز الدليمي، ص ص١١١– ١١٢.



لبريطانيا، خاصة ان مكانة بريطانيا ونفوذها في العراق والخليج العربي اصبح عائقاً أمام إقامة علاقة طيبة بين الطرفين[١] فالشبان الأتراك لم يستطيعوا تجاهل العراق كما فعلوا مع مصر وباقي المناطق التي انتزعت من الدولة العثمانية اثر الانقلاب بسبب المواقف المتهاونة للحكومة العثمانية ومن ناحية أخرى اسهم النواب العراقيون في البرود الذي أصاب العلاقات بين الجانبين عندما اصبحوا جماعة ضغط في مجلس المبعوثان ضد الامتياز الذي سيعطى لبريطانيا[٢].

ان حكومة حسين حلمي باشا لم تعمر طويلاً، لا سيما بعد ان زجت نفسها في وضع صعب، فشوكت باشا- المدعوم من ألمانيا-كان رافضاً لفكرة المشروع واستخدم نفوذه ضده، وانقسام الاتحاديين وهم الجهة الوحيدة المساندة له، جعل موقفه حرجاً مما دفعه الى الاستقالة في ٢٨ كانون الأول ١٩٠٩[٣].

بسقوط وزارة حلمي باشا تبدد آخر أمل كان يعول عليه البريطانيون في قيام علاقات"طبيعية" مع العثمانيين الذين اندفعوا بشدة نحو الألمان إذ لم تمض خمس سنوات حتى عادت العلاقات العثمانية- الألمانية أقوى مما كانت عليه في عهد عبد الحميد[٤].

والسؤال ألان ما الأسباب التي أدت الى تقويض مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية بهذه السرعة؟

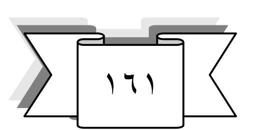
---

[1] Ahmad, “Great Britain Relation….” P. 317.

[2] Ibid, P. 317.

[3] Ibid, P. 317.

[٤] زكي صالح، المصدر السابق، ص ص٢٣٨- ٢٣٩.



تعود مسألة تدهور مكانة بريطانيا في الدولة العثمانية الى سببين، الأول سلوك السفارة البريطانية نفسها، ولا سيما سلوك رئيسها لوثر، الذي استمر في نقد جمعية الاتحاد والترقي على الرغم من تعليمات وزارة الخارجية التي كانت تنصحه بان يكون اكثر اعتدالاً وتعاطفاً مع الشبان الأتراك والسبب في ذلك يعود الى تأثره بآراء كبير المترجمين في السفارة فتزموريس الذي كان مقيماً في الدولة العثمانية منذ فترة طويلة. وكانت التقارير التي يرسلها لوثر لها تأثير كبير على زملائه في وزارة الخارجية الأمر الذي أشاع نوعاً من البرود ان لم نقل العداء في الوزارة تجاه الاتحاديين[1].

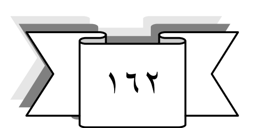
وبسبب موقفه السلبي من الاتحاديين عجز لوثر عن استغلال الأحداث وتوجيهها بالشكل الذي يجعل الاتحاديين يحافظون على الموقف الذي اتخذوه في البداية تجاه بريطانيا. يقول اندرو ريان Andrew Ryan المترجم الثاني في السفارة البريطانية في اسطنبول بهذا الشان: "ان لوثر رئيس جيد، ولكن يمكن القول انه قصر في انتهاز الفرصة العظيمة التي عرضت عليه حال وصوله، وفي أثناء أوج الحماسة بمناسبة إعادة العمل بالدستور في ١٩٠٨. ان الشبان الأتراك شوفينيون، وليس هنا دبلوماسي من المحتمل ان يقوم بحركة ضدهم. ومع ذلك ان من المسلم به ان لوثر يفتقر الى المرونة"[2].

أما السبب الثاني فيتعلق بوزير الخارجية نفسه الذي لم يفد من نصائح المقربين بشان الشبان الأتراك وهذا ما اعترف به هو نفسه حين قال في معرض

---

(1) Elie Kedourie, “Young Turks, Freemasons….” P. 90.

(2) Andrew Ryan, Op, Cit, PP. 70-71.



حديثه عن الشبان الأتراك في مذكراته: "لقد تعاطفت مع المتحمسين [من الشبان الأتراك] وأصرّيت على ان النظام الجديد يجب ان يأخذ كل فرصة متاحة. إلا أن الذين كانت لديهم خبرة بالدولة العثمانية حذرونا من "الشبان" الأتراك أمثال أنور وطلعت ونيازي، فهم يشبهون كثيراً [الحكام] العثمانيين "القدامى" إلا أن انغماسي بالبهجة جعلني أتغافل عن تلك التحذيرات. ان تاريخ الثورة الفرنسية والخبرة التي نملكها في المجال نفسه ترينا ان الحب والحرية لن يكونا الثمرة الأولى [للانقلاب العثماني][(١)]".

لم تكن الرؤية غير واضحة بالنسبة للحكومة البريطانية فقط، بل ان الصورة التبست حتى على الكتاب الذين رغم انهم عاصروا الحدث وتعرفوا على قادته، إلا انهم قدموا صوراً متناقضة عنه وعن سلطة الاتحاديين، فجارلس رودن باكستون (Charles Roden Buxton) في كتابه تركيا في الثورة (Turkey in Revolution) الذي نشره في ١٩٠٩ وأهداه الى الجمعية يقول: "ان الجمعية تدعو الى حالة من الإعجاب" وأشاد بقوة الاتحاديين في الفترة من ١٤ تموز الى ١٧ كانون الأول ١٩٠٨ مؤكداً بأنهم "أوجدوا حكومة بالقوة. وهم ألان يسيطرون على نشاطاتهم"[(٢)].

أما ابوت (G.F. Abbot) في كتابه تركيا في مرحلة التحول (Turkey in Transition) فقد اظهر شكوكاً واضحة تجاه الشبان الأتراك حين

---

(1) Grey of Fallodar, Op, Cit, Vol. 1, P. 174.

(2) Quoted in: William Yale, The Near East. A Modern History, Michigan. University Press, 1958, P. 165.

كتب قائلاً : "لقد مات الاستبداد، لكن لم تعقبه ولادة للديمقراطية. ان الثورة نقلت الحكومة من أيدي السلطان الى أيدي الوزارة التي تستمد سلطتها من رجال خلقتهم جمعية الاتحاد والترقي، والارتباط الثوري مع القوة العسكرية داخل الإمبراطورية أعطى دليلاً لذلك، أن الجمعية هي الحاكم الحقيقي للدولة العثمانية ولكن هل كان حكمها مرغوباً فيه ألم تكن سرية وغير مسؤولة ومتناقضة مع المؤسسات الحرة والتمثيلية؟ وبعبارة أخرى أن انتصار الجمعية بتوجيهها ضربة معنوية للاستبداد قد وجهت ضربة قاسية لمفهوم الدستور"[١].

أما نايت (E.F. Knight) الذي له العديد من الأصدقاء من الاتحاديين والذي اصدر كتاباً طبع في ١٩٠٩ تحت عنوان (The Awaking of Turkey) فقد كان اكثر محاباة للجمعية حينما قال: "انه يجب الاعتراف بان اللجنة وراء افتتاح البرلمان" ولهذا فان "تنظيم تركيا الفتاة مطلوب اكثر من ذي قبل لحماية البلد وهذا يعني ضرورة استمرار وجودها مع وجود جيش يقف ورائها لفترة طويلة قادمة. ويبدو ان الشباب الأتراك بحاجة الى بقاء التنظيم السري لمراقبة من يقفون في السلطة"[٢].

وبهذا يمكن ان نصل الى نتيجة مفادها ان السياسة التي اتبعتها بريطانيا كانت خاطئة تجاه الشبان الأتراك إذ كان الهدف منها تشجيع الأتراك على إقامة نظام ديمقراطي بالفعل كما كانت الحكومة البريطانية تدعي، لكن تطور الأحداث

---

(1) G. F. Abbot, Turkey in Transition, London, 1909, P. 331.

(2) Yale, Op, Cit, P. 165.

الداخلية والخارجية في الفترة ١٩٠٩- ١٩١٣ أدى الى قيام نظام دكتاتوري... ذي طبيعة قاسية مستبدة كتلك التي كانت في عهد عبد الحميد(١).

ويبدو ان السبب الأساس في اخفاق بريطانيا في تحقيق الهدف الذي أعلنته، ونعني مساعدة الاتحاديين على إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في الدولة العثمانية، يكمن في ان الحكومة البريطانية لم تكن مخلصة في العمل من اجل هذا الهدف وإنما كان ذلك مجرد تظاهر منها لان إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يتناقض مع المصالح الاستعمارية البريطانية في الدولة العثمانية.

ان احسن وصف لعلاقة بريطانيا بالاتحاديين في الفترة ١٩٠٨- ١٩٠٩ هو ما أورده زكي صالح حين كتب قائلاً: "لقد مرت فترة من الزمن داعب فيها خيال البريطانيين شيء من الأمل في حدوث تباعد بين الدولة العثمانية وألمانيا، على اثر سقوط عبد الحميد ١٩٠٨- ١٩٠٩. فالإطاحة بصديق القيصر، وارتياب قادة تركيا الفتاة من ميل ألمانيا نحو السلطان المخلوع وما سبق لهؤلاء القادة من صلة بالحلفاء، بدت مجتمعة وكأنها تبدل خطير. وعندئذٍ خامرت الدبلوماسية البريطانية نشوة أمل، واستند بعض المؤلفين الى مثل هذه النظرة السطحية في تقدير الوضع الجديد.غير ان ما حدث فعلاً لم يتجاوز نوعاً من الغموض في سياسة الحكومة العثمانية الخارجية أبان تعزيز كيان الثورة خلال الأشهر الأولى، مما أفسح المجال

(1) Yale, Op, Cit, P. 166.

لتلك الآمال. هذا مع العلم بأنه لم يحدث في الوقت ذاته أي تباعد بين تركيا وألمانيا. وما ان استتب الأمر للاتحاديين حتى اتضحت الصداقة المعهودة بين الطرفين"[١].

ان هذا الوصف كان متسقا مع الواقع الى حد كبير خاصة بعد الأزمات التي واجهت النظام الحاكم اثر الانقلاب المضاد، فالمذابح العثمانية في مدينة أطنة التي تسكنها أغلبية أرمينية في نيسان ١٩٠٩[٢] قد خلقت محركاً آخر لازدياد التأزم بين الحكومة العثمانية وبريطانيا، فقد استنكرت الحكومة البريطانية وصحافتها تلك الأعمال ووصفتها بالوحشية[٣] وقد وصل هذا الاستنكار الى حد التهكم على قدرة الاتحاديين في إدارة الازمات، فقد صرح السفير البريطاني لوثر في مطلع ١٩١٠ بأن: "سياسة السلطان عبد الحميد الثاني كانت تقوم على تفرقة وتقسيم الناس الذين يحكمهم في حين أن حكومة تركيا الفتاة تتبع سياسة مضرة بمصالحها تؤدي الى توحيد كافة العناصر المتفرقة للوقوف في جبهة واحدة معادية للحكومة"[٤].

أما ألمانيا فإنها لم ترفع أي صوت احتجاج ضد الأحداث الأرمينية[٥] ومما عزز مكانتها لدى الاتحاديين أيضاً الأزمة المالية التي كانت تعصف بالدولة العثمانية ومطالبة الاتحاديين المتكررة بالقروض من بريطانيا بهدف حل تلك الأزمة

---

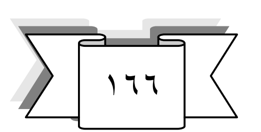
[١] زكي صالح، المصدر السابق، ص ص ٢٣٨- ٢٣٩.

[٢] بلغ عدد القتلى في المجزرة حوالي ٣٠ ألف قتيل، للمزيد انظر: كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٥٣.

[٣] عبد الوهاب القيسي، المصدر السابق، ص٦.

[4] Quoted in: P. Graves, Briton and Turkey, London, 1941, P. 146.

[٥] عبد الوهاب القيسي، المصدر السابق، ص٧.



فقد طلب جاويد باشا وزير المالية العثماني في مطلع ١٩١٠ قرضا قيمته ٣٠ مليون باون إسترليني من حكومتي باريس ولندن يؤمن دفعه بواسطة الواردات الكمركية في البلاد العثمانية، إلا انه رفض، في حين ان الألمان الذين كانوا ينتظرون الفرصة المناسبة أعلنوا استعدادهم للمساعدة وقدموا القرض المذكور للحكومة العثمانية[١] ويعلق الأستاذ ايرل على نتيجة هذا العمل الألماني بقوله: "انه اعظم انتصار دبلوماسي في تاريخ الدولة العثمانية بين ثورة ١٩٠٨ وقيام الحرب العالمية الأولى"[٢].

ان هذا الانتصار مكن الألمان من تعزيز مواقعهم في داخل الدولة العثمانية لمواجهة الدول الأخرى وفي مقدمتها بريطانيا على كافة المستويات، بل أن هذا التطور في العلاقات أدى الى إنشاء حلف بين الطرفين[٣].

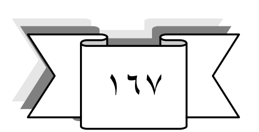
أن تحسن العلاقات الألمانية– العثمانية انعكس سلباً على علاقات الأخيرة بالحكومة البريطانية، إذ بدأ الاتحاديون يفكرون بشكل جاد في إعادة نفوذهم بممارسة سياسة اكثر مركزية على المناطق التي تحت سيطرتهم من خلال تعيين مسؤولين إداريين بشكل مباشر، ويبدو ان المناطق الأكثر تأثراً من هذه السياسة هي مناطق الخليج العربي، وكانت أولى علامات ذلك التحرك هو ما قامت به السلطات

---

[١] عبد الوهاب القيسي، المصدر السابق، ص٧.

[2] Quoted in: Earle, Op, Cit, PP. 225- 226.

[٣] بان حياوي، المصدر السابق، ص٢٦٢ وما بعدها.



العثمانية في البصرة من إرسال فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة الزخنونية التي تقع الى الجنوب الشرقي من ميناء العقير ورفع الراية العثمانية عليها[1].

ان التقارب الألماني- العثماني الذي تزايد قوة بعد الانقلاب المضاد اثار مخاوف السلطات البريطانية على مصالحها في منطقة الخليج العربي ودعاها ذلك الإجراء الى إرسال احتجاج شديد اللهجة الى اسطنبول، مهددة باستخدام القوة لإجلاء القوة العثمانية من الزخنونية[2] إلا أن هذا التهديد لم يلق استجابة من السلطات العثمانية التي بادرت الى تعيين مسؤولين إداريين في مناطق العديد والوكرة بحجة المحافظة على الأمن في موسم صيد اللؤلؤ[3].

لم يكن هذا العمل إلا واحدة من الحلقات في سلسلة إجراءات الاتحاديين وتبعتها محاولات بعث النفوذ العثماني من جديد في مناطق تعتبر مهمة ستراتيجياً لدى الحكومة البريطانية إلا وهي الكويت إذ عمل الوالي الاتحادي سليمان باشا والي البصرة الذي تسلم منصبه في تشرين الأول ١٩٠٩ على قيام سلطة عثمانية حقيقة في المنطقة من خلال محاولة إقامة كتيبة من الجند في الكويت، وربط البصرة والكويت بخط تلغرافي، ومطالبته شيخ الكويت بإبراز الوثائق

---

(١) محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، الكويت، ١٩٨٠، ص١٢٢.

(٢) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩- ١٩٤٧، الرياض، ١٩٨١، ص١٤٨.

(٣) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣- ١٩١٤، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٥٦.

التي تثبت تبعيته العثمانية[١] والتي قوبلت برفض شيخ الكويت مبارك الصباح الذي كان يعتمد في رفضه هذا على دعم بريطانيا له خاصة ان اتفاقيات سابقة قد أبرمت بهذا الشان[٢] وبهذا قطع الطريق أمام أية محاولة لتسوية المشاكل القائمة بين الدولة العثمانية ومبارك، بل ان الأمر تطور- بدفع بريطانيا الى مرحلة اكثر خطورة، إذ كان أمير الكويت يعقد اجتماعات مع وجهاء البصرة بهدف العمل ضد حكومة الاتحاديين، والمطالبة بالحقوق العربية. وان مواقف العداء التي وقفها هذا الأمير دفعت الصحافة العثمانية الى شن حملة إعلامية ضد مبارك وباقي وجهاء البصرة، داعية الباب العالي الى اتباع سياسة حازمة ضد هؤلاء، ومعاقبتهم بالإعدام والنفي[٣].

ان هذه الأحداث وما رافقها من تداعيات على العلاقات العثمانية- البريطانية دفعت الاتحاديين الى تفعيل جبهة جديدة وتحت مسمى كان النظام الحميدي دائبا على استخدامه للحفاظ على بقايا الدولة العثمانية وهو الجامعة الإسلامية[٤] والعمل على بلورة مفهوم آخر هو الجامعة الطورانية[٥]، الأمر الذي وضع العلاقات

---

[١] عمر محمد القراله، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي ١٨٦٩- ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢٠٢.

[٢] تم إعلان اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت منذ ١٨٩٩، للمزيد راجع: ص٤٣ من الرسالة.

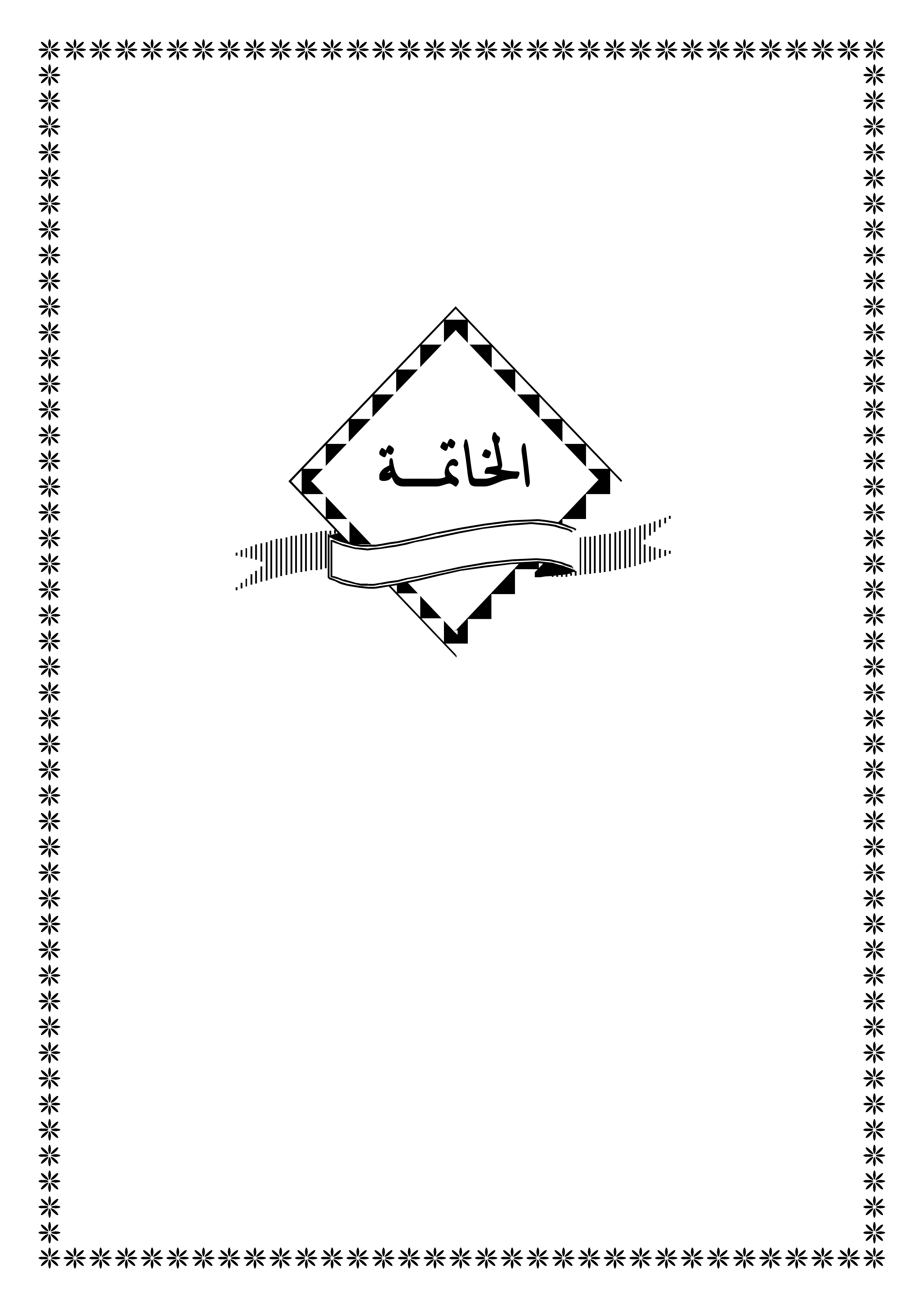
[٣] القراله، المصدر السابق، ص٢٠٣.

[٤] محمد عبد الرحمن العبيدي، المصدر السابق، ص ص ١٠٣-١١٢.

[٥] يهدف هذا المفهوم الى تمجيد العنصر التركي على باقي العناصر ويرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم القومية التركية، عمل على تطويره العديد من المفكرين منهم ضياء كوك الب واحمد اغابيف للمزيد من التفاصيل انظر: فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية=

العثمانية- البريطانية في أدنى مستوياتها لما ينطوي عليه هذان المفهومان من عداء للنفوذ الاستعماري بشكل عام وللنفوذ البريطاني بشكل خاص، وبذلك قام بين الطرفين عداء سافر أدى الى جانب أسباب أخرى الى اقتتالهما في الحرب العالمية الأولى.

= الحديث، ترجمة عفيفه البستاني، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٠٤؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص ص ٢٦٢-٢٦٣.



الخاتمــة

الخاتمة

وجدت بريطانيا نفسها بعد ثلاثين سنة من انتهاج سياسة لا تتميز بالتعاطف مع نظام الحكم الذي يسيطر عليه السلطان عبد الحميد الثاني في موضع المؤيد الخجول للانقلاب الذي حصل في عام ١٩٠٨، ففي المدة السابقة كان البرود بل التوتر أحياناً في العلاقات يستخدم ذريعة لمد النفوذ المباشر بطريقة لا تثير تحفظات الآخرين بشكل كبير، كما حدث مع مصر، بل ان الغزو البريطاني لمصر اصبح فاتحة لزيادة الضغط البريطاني على السلطان لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية في المنطقة بل وتهديد السلطان نفسه بتوفير الدعم للمعارضة التي بدأ يشتد ساعدها في الفترة الأخيرة من حكم عبد الحميد. أما بعد الانقلاب وادعاء الحكام الجدد في الدولة العثمانية بقيام نظام ملكي دستوري قائم على أساس شعار الاتحاديين المتمثل بالحرية والعدالة والمساواة ومطالبتهم المستمرة بمساندة بريطانيا لهم لتدعيم الأفكار والمناهج التي جاءوا بها فقد وجدَ مخططو السياسة الخارجية البريطانية مستويين في السياسة البريطانية، الأول علني يتمثل في تظاهر الحكومة البريطانية ومؤسساتها بدعم النظام الجديد بكافة النواحي وخاصة الاقتصادية والسياسية منها والتعاطف معه، بل والتظاهر بأنها الحامية له بهدف خلق فرص جديدة للتغلغل في مؤسسات النظام الجديد ومحاولة الحصول على اكبر قدر من المكاسب عن طريق الحصول على امتيازات تتيح للنفوذ البريطاني ان يتغلغل بشكل اكبر في الدولة العثمانية. أما المستوى الثاني من السياسة فهو عدم الجد في مساندة الحكومة الجديدة وعدم إبداء مساندة فعالة للنظام الجديد خوفاً من ان يؤدي قيام دولة عثمانية قوية الى إنهاء الوجود البريطاني المباشر وغير المباشر في أجزاء واسعة من الإمبراطورية. وهذا في الواقع ما يفسر موقف بريطانيا من الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية بعد الانقلاب مباشرة، فحسبها إنها بدأت تساوم على تلك الأزمات في

تحقيق مصالح بريطانيا بحتة ليس لها علاقة بإيجاد نظام يمكن ان يعتمد على نفسه في المستقبل.

ان الفكر الذي يحمله الشبان الأتراك يتناقض مع السياسة البريطانية التي أرادت ان تكون الحكومة التي خلقها الانقلاب اكثر طواعية للمطالب البريطانية والنتيجة التي أفرزتها مثل تلك التناقضات ان أوصلت العلاقات بين الطرفين الى حد تآمر بريطانيا على النظام الجديد وسعيها الى إبداله عن طريق تشكيل حكومة تكون تابعة لها عن طريق إيجاد رجالات سياسية عثمانيين يعملون لصالحها من خلال الإطاحة بحكومة الاتحاديين. وفعلاً تم ذلك ووصل الى السلطة رجال كان جلهم من الموالين لبريطانيا.

لم تسر خطط بريطانيا على النسق الذي أرادته الحكومة البريطانية بل ان الشبان الأتراك حركوا الجيش هذه المرة (للحفاظ على الدستور) وتمت الإطاحة بالوزارة التي كانت تبغي بريطانيا ان تحقق من ورائها مصالح كبيرة ونتج عن الانقلاب المضاد وصول حكام عسكريين ميلهم بالأساس الى الطبيعة العسكرية التي تميزت بها ألمانيا آنذاك كون أغلبيتهم متأثرين بالمدرسة الحربية الألمانية، ولم يسر مثل هكذا أمر الحكومة البريطانية مما أدى الى رجوع العلاقات بين الطرفين الى سابق عهدها من توتر قبل الانقلاب الذي طال حكم عبد الحميد في تموز ١٩٠٨، الأمر الذي اسهم في ترسيخ الخط الجديد الذي أخذت بريطانيا تنتهجه في سياستها تجاه الدولة العثمانية ونعني التحول من المحافظة على تلك الدولة الى العمل على إزالتها واقتسام ممتلكاتها، فقد أسهمت سياسة بريطانيا هذه في دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى الى جانب دول الوسط فخسرت الحرب وزالت من الوجود.

المصـــادر

الوثائق المنشورة:

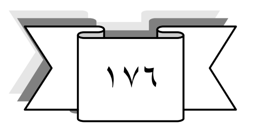
1. Anderson, M.S., The Great Powers and The Near East 1774-1923, Document of Modern History, London, 1970.
2. Gooch, G.P. and Temperley, H. (Ed), British Documents on The Origins of The War 1898- 1914, Vol.V, The Near East The Macedonian Problem and The Annexation of Bosnia 1903-1909, London on 1928.
3. Hurewitz, J.C, Diplomacy in The Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914, U.S.A, 1976.
4. Winer, J.H (Ed) Great Britain Foreign Policy And The Span of Empire 1689- 1971, A Documentary History, Vol. 1, U.S.A. 1972.

الوثائق الأمريكية المنشورة:

5. Paper Relating to The Foreign Relations of The United States Department States, 1908, (Washington, 1912).

المذكرات:

1. Grey of Fallodar, Twenty Five Years 1892-1916, London, 1925.



الرسائل والاطاريح الجامعية:

رسائل الماجستير:

١. اسيل عبد الجبار حاجم، أزمة مراكش الأولى ١٩٠٥- ١٩٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٢. انيس عبد الخالق القيسي، السلطان عبد الحميد والاطماع الصهيونية في فلسطين ١٨٧٦–١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب– جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٣. شاهه دحام عبد الله الجبوري، العلاقات العثمانية– اليونانية ١٨٧٦–١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت، .٢٠٠١

٤. طالب عبد الغني الجبوري، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، .٢٠٠٣

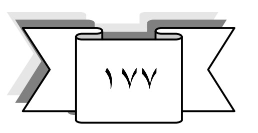
٥. عبد المجيد عبد الحميد العاني، سياسة بريطانيا تجاه الكويت ١٨٩٦–١٩١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، .١٩٨٤

٦. عمر محمد القراله، السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي ١٨٦٩–١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد، .١٩٩٩

٧. فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل بريطانيا في العراق ١٨٦٩–١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، .١٩٨٩

٨. محمد عبد الرحمن العبيدي، السلطان عبد الحميد والجامعة الإسلامية ١٨٧٦– ١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، .٢٠٠٠

٩. نجلاء عدنان حسين العكيلي، الدولة العثمانية والمشكلة الأرمينية ١٨٩٤– ١٩١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، .٢٠٠٣



١٠. نهار محمد نوري القرغولي، التطورات السياسية في قبرص ١٨٧٨-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

الماجستير:

11. Al- Amir, Yagthan Sadoun, Great Britain and Baghdad Railway 1899- 1903, M.A Thesis, University of East Anglia, 1973.

اطروحات الدكتوراه:

١. بان غانم احمد حياوي: العلاقات العثمانية- الألمانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

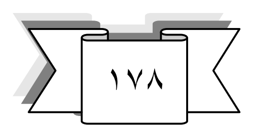
٢. جمال هاشم احمد الذويب: موقف بريطانيا تجاه أفغانستان ١٩٠٧- ١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

الأجنبية:

3. Al- Amir, Yagthan Sadoun, British Reaction to Germany's Ottoman Policy 1870- 1885, Ph. D. Thesis University of Brad ford 1978.

الكتب العربية والمعربة:

١. أ.ج تايلور، الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨- ١٩١٨، ترجمة كاظم هاشم النعمة ويوئيل يوسف عزيز، الموصل، ١٩٨٠.



٢. احمد رضا، الخيبة الأدبية للسياسة الغربية في الشرق، ترجمة محمد بورقيبة ومحمد الصادق الزمرلي، تونس، ١٩٧٧.

٣. احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٨٢.

٤. احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في الدولة العثمانية، بغداد، ١٩٩٠.

٥. ____________، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠.

٦. انس إبراهيم العبيدي، أزمة البوسنة ١٩٠٨-١٩٠٩، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ٢٠٠٤.

٧. انيس الصائغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، ١٩٥٩.

٨. الماوتلن، عبد الحميد ظل الله على الأرض، ترجمة رستم رشدي، القاهرة، ١٩٥٠.

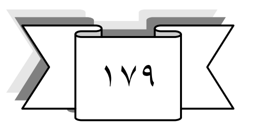
٩. اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده، ط١، مكتبة الانبار، الانبار، ١٩٨٧.

١٠. اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، اسطنبول ١٩٩٠.

١١. ايرلاند، فليب ويلارد، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٤٩.

١٢. بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، موسكو، ١٩٧٥.

١٣. توفيق علي البرو، العرب والترك في العهد العثماني، دار الهنا، للطباعة، ١٩٦٠.



١٤. حسان علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧-١٩٠٩، بيروت، ١٩٧٨.

١٥. حسين لبيب، المسئلة الشرقية، مصر، ١٩٢١.

١٦. ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥- ١٩٣٦، بيروت، ١٩٧٢.

١٧. رتشين، ثيدور، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد عباد ومحمد بدران، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٦.

١٨. زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٨.

١٩. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، جـ١، القاهرة، ١٩٧٤.

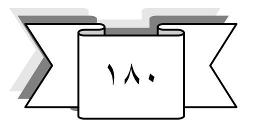
٢٠. ستيوارت، دزموند، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جار الله، بيروت، ١٩٧٤.

٢١. شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، القاهرة، ١٩١٦.

٢٢. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ط١، القاهرة، ١٩٧٧.

٢٣. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥- ١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤.

٢٤. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧، الرياض، ١٩٨٠.



٢٥. عبد الرؤوف احمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية ١٨٦٩– ١٨٨٣، القاهرة، ١٩٧٨.

٢٦. عبد القديم زلوم، كيف هدمت الخلافة، د. م، ١٩٦٣.

٢٧. عصر السلطان عبد الحميد الثاني: وأثره في الأقطار العربية ١٨٧٦– ١٩٠٩ المطبعة الهاشمية، ج١٤، دمشق، ١٩٣٩.

٢٨. علي إبراهيم عبده، النهر الخالد، القاهرة، ١٩٦٤.

٢٩. علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، طرابلس، ١٩٩٧.

٣٠. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، بيروت، ١٩٨٠.

٣١. فليب حتّي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة كمال اليازجي، مراجعة جبرائيل جبور، ج٢، ط٢، بيروت، ب. ت.

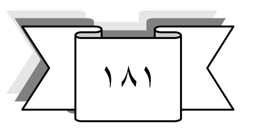
٣٢. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣–١٩١٤، الكويت، ١٩٨٤.

٣٣. فيروز احمد، صنع تركيا الحديث، ترجمة سلمان داود الواسطي وحميدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٣٤. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، ١٩٧٧.

٣٥. لؤي بحري، سكة حديد بغداد برلين، ط١، بغداد، ١٩٦٧.

٣٦. مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشر السباعي، ج٢، بيروت، ١٩٩٧.



٣٧. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط٢، دمشق، ١٩٨٩.

٣٨. محمد رجب الزائدي، الغزو الإيطالي لليبيا مقدماته وغايته، بنغازي، ١٩٧٤.

٣٩. محمد كمال دسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦.

٤٠. محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث ١٨٧٠- ١٩١٤، بغداد، ١٩٦٨.

٤١. محمود حسن الصراف، تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، الكويت، ١٩٨٠.

٤٢. هاسلب، جون، السلطان الاحمر، ترجمة فليب عطا، بيروت، د. ت.

٤٣. هرشلاغ، ز.ي، مدخل الى التاريخ الاقتصادي في الشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، ١٩٧٣.

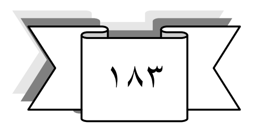
٤٤. ويليه، فرنان، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، ترجمة هاجر شهاب، بيروت، د. ت.

٤٥. يوسف البستاني، تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني، القاهرة، د. ت.

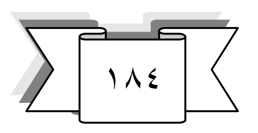
المصادر الاجنبية:

الإنكليزية:

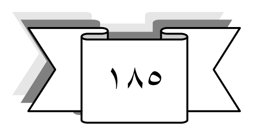
1. Abbot, G.F., Turkey in Transition, London, 1909.
2. Ahmad, Feroz, The Young Turks The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1908-1914, London, 1969.
3. Albertini, Luigi, The Origin of The War of 1914, Translated and Edited by Isabella M. Massy, Oxford, 1952.
4. Alderson, A.D, The Structure of Ottoman Dynasty, Oxford 1956.
5. Amin, Abdal Amir, British Influence in Mesopotamia, University of Mussuri Studies, New York, 1973.
6. Anderson, M.S., The Eastern Question, 1774-1923, A Study International Relations, New York, 1966.
7. Blasdell, Donald. C., European Financial Control in The Ottoman Empire, New York, 1966.
8. Bowker, Bertold. S., Rulers and Governments of the World, Vol. 2, London, 1977.
9. Bullarad, Reader, Britain and The Middle East, Hutchin son's University, London, 1951.
10. Cllogg, Zichard, AShort History of Modern Greec, London, 1979.
11. David, Wade Dawood, The European Diplomacy in The Near Eastern Question 1906- 1909, University of Urbana Press, U.S.A, 1940.



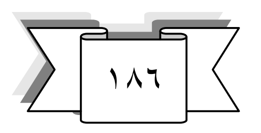
12. Davis, William Steam, A Short History of Near East, London, 1922.
13. Edib, Halide, Turkey Faces West, New York, 1970.
14. Earle, Turkey, Great Powers and Baghdad Railway- New York, 1964.
15. Eversley, Lord, The Turkish Empire from 1288 to 1914, New York, 1969.
16. Graves, P., Briton and Turkey, London, 1941.
17. Gibbons, S.R., and P. Morican, World War One, Hong Kong, 1965.
18. Hearn Shaw, F.J.C, Edwardian England 1901-1910, New York U.S.A, 1933.
19. Heller, Joseph, British Policy Towards Ottoman Empire 1908- 1914, London, 1983.
20. Kedourie, Lie, England and The Middle East, Harvard, 1978.
21. Khalidi, Rashid Ismail, British Policy Towards Syria and Palestine 1906- 1914, London, 1980.
22. Kohn, Has, Reflection of Modern History, U.S.A, 1963.
23. Kushnner, David, the Rise of Turkish Nationalism 1876-1908, London, 1977.
24. Kyulyovski, Liye, Bulgaria 1877- 1978, Sofia, 1977.
25. Laffan, R.G.D, The Guardian of The Gate, Oxford University Press, 1918.



26. Lane- Pool, Stanly, Turkey, Fifth Impression with New Chapters, London, 1908.
27. Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, London, 1961.
28. Longer, William, European Alliances and Alligenment 1871- 1890, New York, 1931.
29. ________________, The Diplomacy of Imperialism 1840- 1902, New York, 1960.
30. Marriot, J. A., The Eastern Question, A History Study in European Diplomacy, London, 1967.
31. __________, The Evolution of Modern Europe, London, 1948.
32. McCullach, Francise, The Full of Abd- ul- Hamid, First Published, London, 1910.
33. Medicott, W.N., The Congress of Berlin and Afere: Diplomatic History of Near Eastern settlement 1878- 1880, London, 1963.
34. Miller, William, The Ottoman Empire and It's Successors, 1801- 1928, London- 1966.
35. Morley, James. H., Studies in Diplomatic History, London, 1930.
36. Parker, John and Charles Smith, Modern Turkey, London, 1940.
37. Pears, Sir Edwin, Fourty Years in Constantinople, New York, 1916.



38. Pirice, Philps, A History of Turkey From Empire to Republic, London, 1966.
39. Ramsaur, The Young Turkes, Prelude to Revolution of 1908, Princeton University, New Jersey, 1957.
40. Roberts, Europe 1880- 1945, London, 1970.
41. Robinson, Richard, the First Turkish Republic, London, 1963.
42. Ryan, Andrew, The Last of The Dragomans, First Published, London, 1951.
43. Shaw, Stanford and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.2, 1808-1975, Cambridge University, 1978.
44. Shorroek, William. I., French Imperialism in The Middle East, The Failure of Policy in Syria and Lebanon 1900-1914, London, 1976.
45. Smith, Colin. L., The Embassy of Sir William White at Consantinople 1886-1891, Oxford University press, 1957.
46. Steiner, Zara. S., Britain and The Origins of the First War, New York, 1969.
47. Stojanovic, M. D., The Great Powers and The Balkans 1875-1878, Cambridge, 1968.
48. Taylor, Edmond, The Fall Dynasties, The Collapse of the Old Order, 1905-1922, New York, 1936.
49. Todorov, Nikolai, A Short History of Bulgaria, Sofia, 1975.



50. Yapp, M.E., The Technology and Society in The East, Oxford University, London, 1975.

51. Uucining, Wayne. S., The Ottoman Empire: It Record and Legacy, London, 1965.

52. Waterfild, Gorden, Layard of Nineveh, London, 1963.

53. Waugh, Turkey, Yesterday-Today and Tomorrow, London, 1930.

54. Winstone, H.V.F, The Illicit Adventure, London, 1982.

55. Wolf, J. B., The Diplomacy of Baghdad Railroad, University of Mussuri Studies, New York, 1973.

56. Yale, William, The Near East, Modern History Michigan University press, 1958.

التركية:

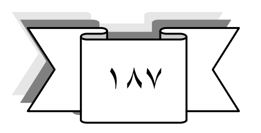
1. Tahsin pasa, Abdulhamit veylidiz hatiralari, Ahmat halit kitaphanes, Istanboul, 1931.

2. Karal, Enverziya, Osmanli Tarihi C:89 Ankara, 1988.

3. Erhan, Cagri, Turk- Ameriken Iliskilerinin Tarih Kokenleri, Ankara, 2001.

4. Osmanoglu, Sadiye, Hyatimin Aci ve Tatli Günleri, Istanbul, 1966.

5. Pencermeniz, Sülyman Kocabas "Sarka Doĝru" Politikasi, Tarihet Turkler, Istanbul, 1988.



<u>الفرنسية:</u>

6. Muktar Pasa, La Turquie L'allemage, et L'Europe depuis la traite de Berlin Jusque Laguerve mondial, Paris, 1924.

المحاضرات والبحوث والمقالات:

<u>المحاضرات:</u>

١. خليل علي مراد، الغرب والدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، محاضرات ألقاها على طلبة الدكتوراه في قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٦.

<u>البحوث:</u>

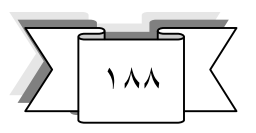
٢. حنا عزو، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، د. ت.

٣. جمال زكريا قاسم، موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١-١٩١٤، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨.

٤. عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية- اليونانية ١٨٢١-١٩٩٧، مركز الدراسات الاقليمية، اوراق تركية معاصرة، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

٥. ـــــــــــــــ، تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية، مجلة المجمع العلمي، جـ١، م ٤٨، بغداد، ٢٠٠١.

٦. هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٧، ١٩٨٦.



٧. ___________، الصراع الروسي– الإنجليزي حول المضائق في ١٩١١، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٦، ١٩٧٣.

٨. ___________، ثورة الاتحاديين ١٩٠٨ وموقف بريطانيا منها، بحث غير منشور.

المقالات:

١. عبد الوهاب عباس القيسي، العلاقات العثمانية– البريطانية، مجلة أقلام، جـ٣، تشرين الثاني، ١٩٦٦.

الموسوعات:

الإنكليزية:

1. Encyclopaedia Britannica, U.S.A, 1966, Vols 9, 11, 19.
2. The new Encyclopaedia Britannica, London, 1973, Vols, 3,4.
3. Encyclopaedia Americana, New York, U.S.A, 1962, Vol 13.

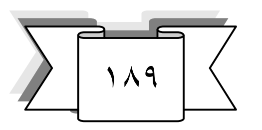
التركية:

1. Meydanlarousse, Meydan yayinevi, Istanbul, 1973, c1, c11.
2. Isla'm ansiklopedisi, Milli Egitimbusimevi, Istanboul, 1980, C10.

الدوريات (الصحف والمجلات):

المجلات العربية:

١. المقتطف، جـ٢، المجلد الثالث والثلاثون، ١٩٠٨.

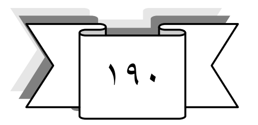


الدوريات الإنكليزية:

1. Ahmad, Feroz, Great Britain Relation With Young Turkes 1908- 1914, Middle Eastern Studies, Vol. 2, July, 1966.
2. Cooper, M.B. "British Policy in the Balkans 1908-1909" The Historical Journal, Vol. 6, 1964.
3. Kedourie, Elie, Young Turks, Freemason and Jews, Middle Eastern Studies, Vol. 71, 1971.
4. Kortepecter, Car Max, Mohmud Pasa, The Life and The Death, the Historical Journal of Ottoman Studies, No. 16, Zabwn, 1997.
5. Roony, Chris. B., The International Significance of British Naval Mission to The Ottoman Empire 1908- 1914, Middle Eastren Studies Vol. 34 No. 1, January 1998.
6. Ünal, Hasan, Britain and Ottoman Domestic politic from the Young Turkish Revolution to The Counter Revolution 1908-1909, Middle Eastern Studies Vol. 37, No. 2, April, 2001.
7. Woods, H. Charles, The Baghdad Railway and Tributaries, Geographic Journal, No. 50, 1917.

كتاب سحب من الانترنيت:

1. Miller, Geffery, British Policy Towards Ottoman Empire and The Origins of Dardanlls Compaign, WWW. Dardanills, Co.Uk.



ملحق رقم (١)

رسالة السلطان عبد الحميد الثاني الى شيخه
في الطريقة الشاذلية محمود أبي الشامات

بسم الله الرحمن الرحيم... وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين، وعلى اله وصحبه أجمعين والتابعين الى يوم الدين.

ارفع عريضتي هذه الى شيخ الطريقة العلية الشاذلية، الى مفيض الروح والحياة، الى شيخ أهل عصره، الشيخ محمود أفندي أبي الشامات، واقبل يديه المباركتين راجياً دعواته الصالحة.

بعد تقديم احترامي اعرض إنني تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٢ مايس من السنة الحالية، وحمدت المولى وشكرته إنكم بصحة وسلامة دائمتين.

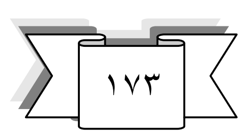
سيدي...

إنني بتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الأوراد الشاذلية ليلاً ونهاراً . واعرض إنني ما زلت محتاجاً لدعواتكم القلبية بصورة دائمة.

بعد هذه المقدمة اعرض لرشادتكم والى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ:

إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني- بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم- اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة.

أن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين). ورغم إصرارهم فلم اقبل بصورة قطعية هذا التكليف. وأخيراً وعدوا بقديم (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً ، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية ايضاً ، واجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي:



"إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً، فضلاً عن (١٥٠) مئة وخمسين مليون ليرة إنكليزية ذهباً، فلن اقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي. لقد خدمت الملة الإسلامية والامة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة، فلم اسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين. لهذا لن اقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضاً".

وبعد جوابي القطعي، اتفقوا على خلعي، وأبلغوني انهم سيبعدونني الى (سلانيك)، فقبلت بهذا التكليف الأخير.

هذا وحمدت المولى واحمده أنني لم اقبل بان لأُطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشيء عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة: فلسطين... وقد كان بعد ذلك ما كان. ولذا فإني اكرر الحمد والثناء على الله المتعال. واعتقد ان ما عرضته كاف في هذا الموضوع الهام، وبه اختم رسالتي هذه.

الثم يديكم المباركتين، وارجو واسترحم ان تتفضلوا بقبول احترامي بسلامي الى جميع الأخوان والأصدقاء.

يا أستاذي المعظم...

لقد أطلت عليكم التحية، ولكن دفعني لهذه الإطالة ان تحيط سماحتكم علماً، وتحيط جماعتكم بذلك علماً أيضاً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته[١].

في ٢٢ أيلول ١٣٢٩

خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد المجيد

---

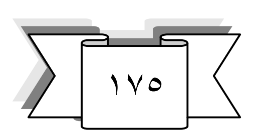
[١] نقلاً عن: سعيد الافغاني، سبب خلع السلطان عبد الحميد. وثيقة بتوقيعه، فريدة مجهولة تصرح بالسبب... كانت الصهيونية هي خالعة السلطان ومقوضة المملكة العثمانية، مجلة العربي الكويتية، العدد ١٦٩، كانون أول ١٩٧٢، ص ١٥٥-١٥٦.

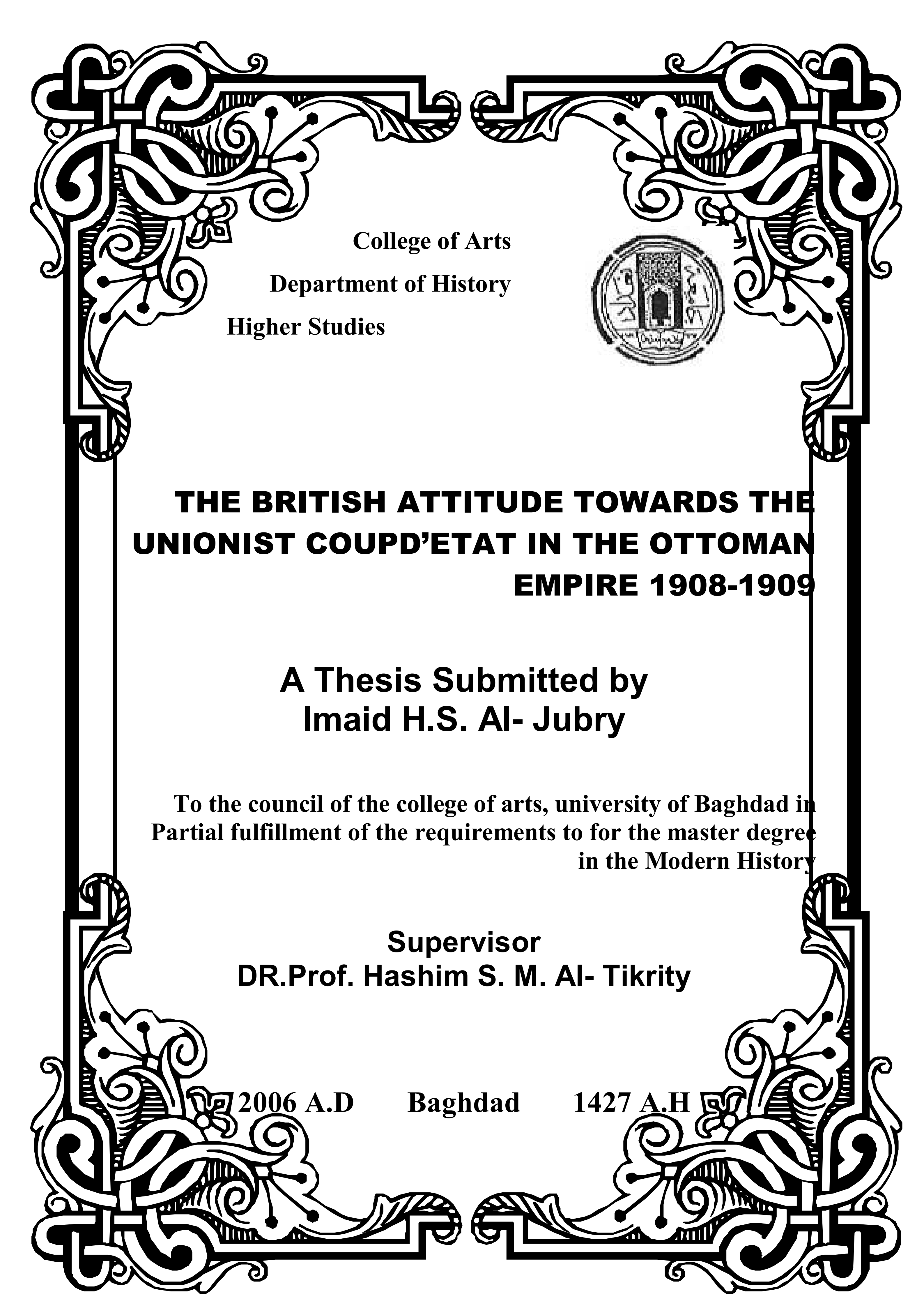
ملحق رقم (٢)

جدول بأسماء وفترات حكم الصدور العظام من الانقلاب العثماني ١٩٠٨ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى*

ت	اسم الصدر الأعظم	فترة الصدارة العظمى
١	محمد فريد باشا	كانون الثاني ١٩٠٣- تموز ١٩٠٨
٢	كوجك محمد سعيد باشا	٢٢ تموز ١٩٠٨- ٦ آب ١٩٠٨
٣	محمود كامل باشا	٦ آب ١٩٠٨- ١٤ شباط ١٩٠٩
٤	حسين حلمي باشا	١٤ شباط ١٩٠٩- ١٣ نيسان ١٩٠٩
٥	احمد توفيق باشا	١٣ نيسان ١٩٠٩- ٥ أيار ١٩٠٩
٦	حسين حلمي باشا	٥ أيار ١٩٠٩- ٢٨ كانون الأول ١٩٠٩
٧	إبراهيم حقي باشا	١٢ كانون الثاني ١٩٠٩- ٢٩ أيلول ١٩١٠
٨	كوجك محمد سعيد باشا	٤ تشرين الأول ١٩١٠- ٣٠ كانون الأول ١٩١١
٩	________________	٣١ كانون الأول ١٩١١- ١٧ تموز ١٩١٢
١٠	احمد مختار باشا	٢٢ تموز ١٩١٢- ٢٩ تشرين الأول ١٩١٢
١١	محمود كامل باشا	٢٩ تشرين الأول ١٩١٢- ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣
١٢	محمود شوكت باشا	٢٣ كانون الثاني ١٩١٣- ١٤ حزيران ١٩١٣
١٣	سعيد حلمي باشا	١٤ حزيران ١٩١٣- شباط ١٩١٨
١٤	محمود طلعت باشا	شباط ١٩١٧- تشرين الأول ١٩١٨
١٥	احمد عزت باشا	تشرين الأول ١٩١٨- تشرين الثاني ١٩١٨
١٦	احمد توفيق باشا	تشرين الثاني ١٩١٨- ١٠ آذار ١٩١٩

* Bertold Spuler Bowker, Rulers and Government of the worlds 1422 to 1922, New York, 1977, Vols,2, P. 528.





College of Arts
Department of History
Higher Studies

THE BRITISH ATTITUDE TOWARDS THE UNIONIST COUPD'ETAT IN THE OTTOMAN EMPIRE 1908-1909

A Thesis Submitted by
Imaid H.S. Al- Jubry

To the council of the college of arts, university of Baghdad in Partial fulfillment of the requirements to for the master degree in the Modern History

Supervisor
DR.Prof. Hashim S. M. Al- Tikrity

2006 A.D Baghdad 1427 A.H

Abstract

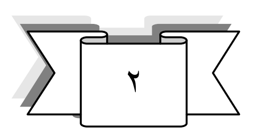
The selection of this subject, “The British attitude towards the unionist coupd’etat during the Ottoman Empire (1908- 1909)”, is connected to the consequences that resulted in the death of “The Sick Man” in the hands of the European countries, which divided its property among them. The lion’s share went to the British as a result of the World War I. The historians have tackled this subject but many of them were just mentioning the events that happened in the period. In their analysis over the causes that led to the fall of the Ottoman Empire, often they ignore such significant factors as the great powers role especially British role in helping the unionists accomplish the coup and the British policy at the time. The historians were influenced by the rumors of the official British media, which supported the coupd’etat, without mentioning the causes for the support or the real aims sought from it. The researcher tries to show a new attitude implying that the British Government did not really, by any means, intend to create a real state, but to achieved its interests. The strategy employed by the leaders of the coup d’etat was to stay away form the countries that support Sultan Abdul- Hamid II and to make an alliance with his enemies. These events gave an opportunity for the British to be the “sponsor” of the so- called “constitutional

institutions" and the new system of the Ottoman Empire after the coupd'etat. The support implied a reward, through which British penetrated the Ottoman Empire. Analysis of the real British diplomacy is very important as it helps us to understand the Ottoman and European relations that would follow it. Through this thesis, the researcher wishes to shed light on the causes that led to the fall of the Ottoman Empire.

This thesis is consisting of an introduction, four chapters and a conclusion, containing the important deductions.

The first chapter deals with the historical background of the relations between the British and the Ottoman Empire, from 1878 to the coupd'etat, with emphasis on the importance of the Ottoman Empire in British policy, the increasing problems between Sultan Abdul-Hamid II and the British Government, and the occupation of Egypt by the British, which widened the gap between the two parties. The hostility between the two reached to an extent that the British tried to trigger a coupd'etat against the Sultan himself, which worsened the relations excessively.

The second chapter, "Events of the coupd'etat and the British stance", includes many parts describing the events of the coupd'etat with hints to the western countries' stances towards it, and showing which of them would support the change of the autocratic system of government into a constitutional monarchy, and which were pessimistic about the events that would likely



follow. This chapter also tries to answer two significant questions: firstly, the involvement of the British in bringing about the coupd'etat; and secondly, the possible consequences that would arise from creating a constitutional state, with the British interests in the future. Furthermore, this chapter discusses the British Government's means to build a strong base at the expense of the new system, for achieving its military and economic interests, after the coupd'etat.

The third chapter is "The British stances towards crises resulted in the coupd'etat". Here the researcher tries to show the real purposes of the British politicians. Interests stimulated the British to take part in the coupd'etat, where many compromises happened between British and many other states. But Russia, for example, did not make many advantages from allying with the British except the straits; the British wanted to dominate every thing.

The fourth chapter, British instance on the counter- coup, discusses the counter- coup, trying to show to which extent the British were involved in the whole process and the affected relations between the two sides.

The researcher depended in his search on many important references which enriched the thesis. Also tried to pursue the development of the events by creating a new clear attitude about the subject.

